

٧٤٥



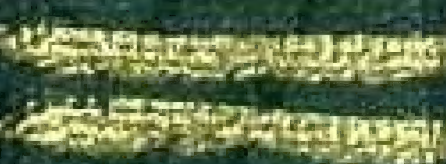
كلبي

مدفني

الرافض

في مقبرة

الملك









مدخل الراغب في معرفة المذاهب تأليف البالي ،

محمد بن عقيل - ٧٢٩ هـ. بخط محروس بن عمر

أبا بعير - ١٢٤٩ هـ.

٢٣ × ١٦ سم

٢٢ س

٧٨ ق

نسخة جيدة ، أضرت بها الأرضة ، خطها نسخ معتاد .

معجم المؤلفين ١٠ : ٢٩٦ ، شذرات الذهب ٦ : ٩١-٩٢

أ - فقه المذاهب الإسلامية أ - المؤلف

ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ



كتاب مدخل الراغب

في معرفة المذاهب

تأليف الشيخ الإمام

وحید و هم و فرید

عصره المحقق

المدققان

الدبب مفتي

المسلمين

اقصنا القصاه محمد بن شمس الدين عقيل الباق

لسني رحمه الله و نفع به و بعلمه امين

اللهم

امین

اکرم

[illegible]

Copyright © King Saud University

في ليلة ١١

الكتبة السريّة

ثم احبها محمد بن عبد الله بن ابي طالب واولاده

الرياض



بسم الله الرحمن الرحيم عوزك يا ميسر  
 الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد الخلق  
 محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين **وبعد** فإن  
 مذاهب الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة قد انتشرت  
 شرقا وغربا وانتحلها الناس عجميا وعربيا **فلا** رأت الاطلا  
 عليها من اعظم المهمات واجل القربات وضعت في ذلك  
 مختصرا يتضمن من اتفاقهم واختلافهم ما تشد اليه  
 الحاجات **فاذا** ذكرت الحكم جاز ما به كان متفقا عليه  
 بينهم **وحيث** اقول وقيل كذا فمرادي به مذهب  
 مالك **وحيث** اقول وقال كذا فمرادي مذهب احمد  
**وحيث** اقول واستثنى او ومنع او اجاز وما اشبهه  
 فمرادي به مذهب ابو حنيفة **وحيث** اذكر حكما  
 اذكر خلافا عن بعضهم او بقيتهم فالمدكوب اول ما  
 ذهب الشافعي ومذهب من لم يذكره **وبعد** **وقد** اعتمد  
 في نقل ذلك كتاب الوكيل العالم العلامة عون الدين  
 يحيى بن هبيرة رحمه الله خلا موضح نقلها عن  
 الشافعي على خلاف المعروف فاذا كرتها على المعروف  
 وقد نقلت بعض مسائله الى موضع اخر لسبب  
 اقتضى ذلك وحذفت من علم الفرائض المشهور  
 المتداول طلبا للايجاز وانا ارغب الى الله في تيسير  
 ذلك وعموم النفع به انه قريبا **كتاب**  
 الطهارة يتعين الماد لطهارة الحدث فان حجز

فالتيمم والمتغير بما استغنى عنه غير مطهر والمتغير  
 فان لم يتغير وكان دون القلتين نجس وقيل لا  
 وبه قال في روايه ولا يجوز الطهارة بالنيد وجوه  
 في السفر عند عدم الماء وعنه الجمع بين التيمم  
 وعنه كالجاءه ولا تزال نجاسة بما يعزى من وجوهها  
 وبه قال في روايه ولا يطهر الخمر بتخليلها وطهرها  
 وبه قيل في روايه ويطهر بالدباغ ما عدا جلده  
 الكلب والخنزير وفرع احدهما واستثنى الخنزير فقط  
 وقيل بطهارة كل جلد وعنه المنع وبه قال في  
 المشهور وذكاة غير المأكول لا تطهره وطهره  
 وصوف الميتة وشعرها نجس في الاظهر ومنعه  
 الباقيات وعظم الميتة نجس وطهره وبه قيل في  
 روايه وصوف الكلب والخنزير نجسان وطهرهما  
 وقيل بطهارة صوف الكلب والخنزير بهما حرام  
 واباحه وبه قيل واستعمال انية الذهب والفضة  
 حرام على النساء والرجال وكذا اتخاذهما والوضوء  
 منهما صحيح وقال ببطلانه في روايه وسور ما  
 كل طاهر وكذا مال المربي وكل ونجسه وبه قال  
 وقيل بتنجسه ان كان مأكلا نجاسة والكلب والخنزير  
 وسورهما نجس وقيل بطهارة الكلب وسور  
 وفي سور الخنزير روايه وقيل بغسل ولعن



الكلب والخنزير سبعاً تعبد ويراق استحباباً ولا يراق  
غيره من المايعات وعنه نفى الحاق الخنزير بالكلب  
وسور البغل والحمار طاهر مطهر وسئل في كونه  
مطهر وقال في روايه يضيف اليه التيمم ان لم يجد غيره  
والراجح عنه النجاسة وسور جوارح الطير طاهر  
وكرهه وقال في روايه نجس وقيل ان اكل النجاسة  
وسور الهرة طاهر وكرهه ولا ينجس الماء اليسير ميتة  
لانفس لها سائله في الاظهر ويكفي زوال النجاسة  
قال يا حجاب العدد سبعاً في سائر النجاسات وهو  
الذي رجع وعنه الاكتفاء بمره فيما خرج من السيلين  
ولا بد من السبع فيما عداها وعنه التساهل فيما  
اصاب جسده وعنه اسقاط العدد مطلقاً والروث  
نجس واستثنى سباع الطير وروث الماكول وبوله  
نجس واستثنى ذرق الحمام والعصفور وقيل الكل  
طاهر وبه قال في المشهور والمستعمل في رفع الحدث  
طاهر ونجسه الا المتناثر وبلل ما ينشأ به وعنه  
انه نجس بنجاسة مخففة فيعفى عما دون ريع الثوب  
وعنه طهارته وقيل بطهوه ريته وبه قال وفي الا  
صل وعن احمد مثله ولا ذكر خلاف في روايه وفضل  
ماء المراة طهور وان خلت به وقيل بمنعه في روايه  
وفي اخرى بالكرهه وما ادخل فيه الجنب والحائض

والمشرك

والمشرك عضو طاهر ومن تقضى من بيته وجده  
فيه فارة اعدان كان متغيراً والا فان كان المايسر  
اعاد ما غلب على ظنه انه صلى وفرق بين المنسجه  
فاوجب اعاده وبين غيرها فاوجب اعا  
دة يوم وليله وقيل ان كانت معيناً ولا تغير فلا  
اعاده والا فلا اعاده عند التغير وعنه الاعادة  
وان لم يتغير **والسؤال** مستحب في الصلوة ويكره  
للتصائم بعد الزوال واباحه وقيل لا كراهه وبه  
قال في روايه والله اعلم **كتاب الوضوء** النية  
فيه وفي الغسل واجبه ونفى وجوبها والمعتبر فيها  
القلب والافضل ضم اللفظ الى القلب وقيل بكرهه  
الضم ولا يشترط وجوبها عند المضمضة وقال  
بإشتراطه **والسمية** سنه وقال بايجابها في روايه  
**والترتيب** واجب ونفاه وبه قيل **والموالاة** سنه  
في الاظهر وقيل بايجابها وبه قال في المشهور ولا  
يجب غسل يد بعد نوم وقال بوجوبه في روايه  
**والقصر** بين الطاهر والنجس جائز ويشترط كثرة  
الطاهر وقيل يتقضى بكل في روايه وقال يتيمم  
مع الاراقه وفي روايه بدونها وغسل الوجه  
واليدين فرضاً ويكفي سمي مسح في الراس ولم  
يكف الا بالربع وعنه بقدر الناصيه وعنه بقدر  
ثلاثة اصابع وقيل لا بد من استيعابه وبه قال



في الاشهر عنهما ولا كرهه في تنشيف الاعضاء وقال بالكرهه  
 في روايه والمضغنه والاستشاق ستان واستثنى  
 الجنايه قال في الاصل فقال ابو حنيفه هما مستويان  
 في الصغرا واجبان في الكبرا وقال بوجوب بهما في الحدثين  
 جميعا والمبالغة فيهما مستحبه لغير الصائم ومسح  
 وجهي الاذنين سنة وقال بوجوبه في روايه ويسن  
 مسح العنقا وقيل لا وجعله من نفل الوضوء وتخليل  
 الاصابع والليحيه الكثره سنة ويجب افاضة الماء على  
 النازل من الليحيه ولم يوجب جبهه في روايه ولا يكفي  
 مسح العمامه وقال بالاكْتِفَاء ان كان منها شيء تحت  
 الحنك ولا صحابه خلاف في ذات الروايه وعنه في  
 قناع المرأة المحنكه به روايتان وتجد يد الوضوء  
 مستحب وقال في روايه لا يستحب **ويحرم** من المصنف  
 وحمله على المحدث واستثنى حمله بعلاقته وبه قال  
 في روايه **ويحرم** قراءة القرآن على الحائض والجنب  
 وقيل للحائض في روايه والجنب في آيات يسيرة **تقوى**  
**باب الاستطانه** يحرم استقبال القبلة واستند  
 رها عند الحاجة في البريه وزاد البيان وبه قال  
 في روايه وفي اخرى يجوز الاستدبار فقط والاستسجاء  
 واجب ومنعه وبه قيل في روايه والواجب ثلاث  
 مسحات مع الانقا ومنع العدد وبه قيل ولا تجزي  
 بروت وعظم واجزاء عنه وبه قيل وتجزي حجره

ثلاث

ثلاث احرف وقال لا في روايه والا فالجمع بين الماء  
 والحجر مستون ولا يقتصر على الماء كاف وهو افضل  
 من عكسه والله اعلم **باب ما ينقض الوضوء**  
 يتنقض بالنوم مضطجعا وغير مضطجح واستثنى  
 على ما اذا كان على هيئة مصلي وبه قيل في غير الركوع  
 والسجود فان طال وبه قال في روايه وقال في  
 اخرى لا يستثنى الا القعود فان كان على هيئة مصلي  
 وهو مذ هبنا والخارج من السيلين ناقض وقيل  
 لان نذر الامذي ولا ينقض القي والخارج من  
 غير السيلين ونقض بكثير القي وتعليل غيره وقال  
 بالنقض في كثير القي وغيره وفي يسيرهما روايتان  
 ومس المرأة ناقض ومنع الانتقاض به الا عند شهوة  
 بالغة وبه قيل الا قبله فانها ناقضه بكل حال  
 وقال ان كان بشهوة نقض والا فلا وعنه الانتقاض  
 مطلقا وعكسه وينقض الملموس في الاظهر وقيل  
 هو كلا مس وينقض مس ذكر غيره وان كان صغيرا  
 ومنع النقض وقيل باستثناء الصغيره وينقض مس  
 الذكر من نفسه ببطن كفه ومنعه وبه قال في  
 روايه وبه قيل في روايه وفي اخرى ينقض مع  
 اللذة وهو المنصوص والمس مع حائل غير ناقض  
 ولنا وجهان فيما بين الاصابع وقيل لا ينقض  
 ولا ينقض لمس الانثيين والامرء وقيل يتنقض



بالامردوبه قال الاصطخري وفرج المرأة كالرجل وقال  
 في روايه له لم اسمع فيه شيئا وقال في الاخرى بالنقض  
 ومسح حلقه الدبر وقال في روايه لا ولا ينقض با  
 لردة وغسل الميت ولحم الجوفور وقال بالنقض ولا  
 بالقهقهه ونقض بها في ذات ركوع وسجود ومن  
 تيقن الطهارة وشك في الحدث بناء عليها وقيل لا في  
 رواية **باب ما يوجب الغسل** يجب بالتقاء الختا  
 نين وبالايلاج في بهمه ومنعه فيها الا ان ينزل  
 وخروج المني بغير شهوة موجب خلافا للباقيين والد  
 لك سنة وقيل شرط فيها رج عنة وخروج المني بجه  
 الغسل موجب بال اول لم يبل وقيل لا مطلقا وبه  
 قال في روايه وفي اخرى نعم مطلقا وفي اخرى  
 بالفرق بين البول وعدمه وانتقال المني لا يوجب  
 الغسل اي بلا خروج وقال وبه واسلام  
 الكافر غير موجب وقيل موجب وبه قال في المشهور  
 والحيض والنفاس موجب وكذا الولد الجاف ومنى  
 الا في طاهر وقيل نجس ويغسل رطبا وبابسا  
 وقضى بنجس استه مكتفيا بفركه يابساً وقال  
 في روايه بقول مالك وفي اخرى بقول ابي حنيفة  
 والمذاي نجس وقال في روايه كالمني ويغسل ما  
 اصاب المذي من الذكر وقال في احدى الروايات  
 الانثيين ولا وضوء مما است النار **باب**

التيتم

التيتم لا بد فيه من نية وكذا تراب واكتفاء بغير المنطبع  
 مما جانس الارض من نورة ونحوها وقيل وبما ا  
 تصل بالارض كالنبات ولا يرتفع الحدث به بل  
 يبطل برويه الما قبل الصلاة ولا بد من ضربه  
 للوجه واخرى للذراعين وقيل بضربه للوجه  
 والكفين في روايه وبه قال ولا يصلي بتيتم الا  
 من فرض ونواقل وجوز قضى فوات ما لم يخرج  
 وقت الحاضرة وبه قال وجوز فرايض بتيتم مطلقه  
 ونية نفل الخائف فوت نفسه او عضوا او منفعه  
 بتيتم ولا اعاده وجوز بخائف المرض او زيادته  
 ولا اعاده وقال بتيتم الخائف من شدة البرد وخوف  
 المرض ولم يعده ان كان مسافرا والا فروايات  
 وعندنا يعيد خائف شدة البرد لا خاف زيادة  
 المرض في الاظهر والمالمحتاج اليه للعطش كان  
 لمعدوم ومضى الالة التيتم كالوضوء وفاقد الطهارة  
 يصلي ويعيد ومنع الصلاة وبه قيل في روايه  
 وفي اخرى يصلي ويعيد وفي اخرى الاعاده و  
 بهما قال ورواية الماء في اثناء الصلاة لا يبطلها  
 سفرا وابطلها وبه قال في روايه ولا اعاده  
 بعد الفراغ بعد الصلاة وان بقي الوقت في طول  
 السفر المباح ولا بد من طلب الماء ومنعه ذكر في الا  
 صل ان الطلب شرط عند مالك والشافعي وبه قيل



وبه قال في روايه والجريح يتيمر مع غسل الصبيح  
واكتفى بالتيمة ان كانت الاكثر جرحا وقيل يغسل  
الصبيح ويمسح الجريح ومن شى الماء في رجله اعاد  
في الاظهر ومنعها وبه قال في روايه ومن خاف  
من فوت عيده او جنازه لم يوضي في الحضر لم يجز  
له التيمر مع وجود الماء واجازه والله اعلم **باب**  
**المسح على الخفين** يجوز سفره وحضره وقيل  
يمنعه في الحضر ويتاقت وقيل لا ويجزى مسحه بعض  
الاعلى ولم يكتف الا بقدر ثلاث اصابع وقال لا بد  
من الاكثر وقيل لا بد من الاستيعاب فلو اغفل جزءا  
ولو من الاسفل اعاد في الوقت وابتدأ المدة  
من حين الحدث وقال من حين المسح في روايه  
ومتى ظهرت او انقضت المدة على طهارة المسح غسل  
قدميه وبه قيل في طهور القدم وقال يستأنف  
فيهما في المشهور ولا مسح على الجوربين ان تجلد  
او ينحلا وقال بجوازه بدون ذلك ان امكن المشي  
عليهما **باب الحيض** لا يحل وطئ الحائض قبل الغسل  
واحله ان انقطع لاكثر الحيض او للعاده او مضى  
اخر وقت صلوه ويجرم عليها الصوم وتقضيه  
والصلاة والطواف والبيت المسجود ولا يحل الاستنجاء  
بما بين السرة والركبة في الاصح وقال بجعله وفاقد  
المائيم للوصف في الاصح وقال ابو حنيفة ان انقطع

دها لاكثر الحيض جاز وطئها بلا غسل او لاقل منه فلا  
حتى تغتسل او تمضي عليها وقت صلاة كاملة فان لم يجز  
ملا يتيمر ولا يجوز وطئها حتى تصلي به وشرط صلاتها  
وقيل لا واقله يوم وليله وقيل لا جدله وجعله  
ثلاثا واكثره خمسة عشر وجعله عشرا واذا جاوز  
دم المبتداه الاكثر وكانت مميزة حيضت في القوى وان  
لم يتميز حيضت الاقل في الاظهر وحيضها اكثر الحيض  
عنده وبه قيل في روايه وفي اخرى تحيض عادة  
لذاتها وفي اخرى تستظهر بثلاثة ايام وقال تحيض  
الاقل والاكثر في اخرى وعادة نسائها في اخرى وسنًا  
او سبعة في اخرى ويرد المعتادة الى عادتها ان لم تكن  
مميزة فان كانت الى التمييز في الاظهر وردتها الى  
العادة لا الى التمييز فان نسيتها فالأصل الاقل عنده  
وقيل لا عبرة بالعادة بل بالتمييز فان فقدته  
حيضت في الشهر الأول اكثر الحيض في روايه و  
عادتها مع الاستظهار بثلاثة ايام في اخرى فيما  
عدا الشهر الأول لا حيض لها وقال بتقديم العادة  
على التمييز فان فقدت اريدت الى الاقل في روايه و  
الى الغالب في اخرى ودم الحامل حيض في الاظهر  
ومنعه وبه قال ولا حد لسن الياس بل التعقيل  
فيه على عادة الاقليم ونحوه بستين وقال في  
روايه ستون وفي اخرى خمسون وفي اخرى تسون



في العرييات وخسوف في غيرهن ووطى المستخاضه غير  
 محرم وقال بتحريمه في روايه ان لم يخف العنت و  
 لنفاس يحرم ما حرمه الحيض وسقطان الصلاه  
 والكثرتون وجعله اربعين وبه قال وقيل في  
 روايه لاحد لاقله **كتاب الصلوة** جاحدا  
 كافرا غير جاحدا مقتول حذا وقال في روايه  
 انه كفر ورجعت واكتفى بحجسه عند ضيق الثانيه  
 في روايه وفي اخرى عند ضيق وقت الرابعه وفي  
 اخرى عقيب ثلاثه ايام ومن عجز عن الايمان بالرس  
 لم يسقط عنه الفرض واسقطه **واول** وقت  
 الظهر الزوال واخرها اذا صار ظل كل شئ مثله  
 خارجا عن الظل الكائين وقت الزوال فاذا زاد  
 ادنى زياده دخل وقت العصر وهذه الزيادة  
 من وقت العصر فان صار ظل كل شئ مثليه خارجا  
 عن هذه الزيادة خرج وقت العصر وجعله اخر  
 وقت الظهر عن ظل الشئ مثليه وبالزيادة يد  
 خل وقت العصر في روايه وفي اخرى بخرج  
 الظهر **ويدخل** العصر عند مصير ظل كل  
 شئ مثليه فينبهها وقت ليس من وقتيهما واخر  
 وقت العصر الاصغر وفي اخرى كالشافعي  
 واحمد وقيل اول وقت اختيار الظهر من زوال  
 الى مصير ظل الشئ مثله وهو تعينه او اجبار

العصر فيكون وقتاهما ممتزجا بينهما فاذا زادت  
 على المثل زياده بينه خرج وقت الظهر المختار وا  
 ختص الى وقت العصر ولا يزال ممتدا الى ان  
 يصير ظل الشئ مثليه وذلك اخر وقت العصر  
 المختار ويستقل ما كان من الاختيار الى الضرورة  
 الى ان يبقى للغروب قدر خمس ركعات اربع للظهر  
 وركعه للعصر فيشأنه يستويان **والمغرب** وقت  
 واحد في الاظهر وبه قيل في الاربع وجعله لها  
 وقتين وبه قال والشفق الاحمر وجعله البياض  
**واخر** وقت العشاء المختار الى تلك الليل في الا  
 ظهر وبه قيل وقال في الاسهر عنهما ويبقى وقت  
 الجواز في العشاء الى طلوع الفجر وقيل لا بد من زمن  
 يسع اربعاء تلك للمغرب وركعه للعشاء وبه قال  
 في روايه والتغليس افضل وجعله الاسفار افضل  
 منه الا بمزدلفه وقال في روايه بتفصيل الا  
 سفار ان شق التغليس وتقدم الظهر في الغيم  
 افضل وعكسه وبه قال وقيل وتأخير الظهر  
 في الحر افضل لمن يصلي جماعة وقيل لا يختص  
 بالمصلي في جماعة وتقدم العصر افضل وتقدم  
 العشاء افضل في الاظهر ومنعه الباقيات والصله  
 الوسطى الفجر وجعلها العصر وبه قال والاعمال  
 يسقط القضاء ان كان سببه مباحا ولم يوجب



قضاءه ان زاد على يوم وليلة ولم ينظر الى سببه **باب**  
 الاذان وهو سنة في الخمس فقط وقال فرض كفايه  
 ولا يشرع للنساء وتشرع الإقامة ومنعها الباقيون ولا  
 يعتد باذان مجنون ولا كافر ولا امرأة للرجال ولا  
 بأس به للنساء ويعتد باذان المميز والمحدث ولا  
 لجنب وقال لا يعتد باذان الجنب في روايه والاذا  
 تسعه عشر بترجيح التكبير واشتات الترجيع وقيل  
 باسقاط الترجيع التكبير مرتين واسقط الترجيع وبه  
 قال والاقامة احدى عشرة وبه قال وقيل عشرة  
 فيفرد قد قامت الصلوة وثانها فالحقها بالاذان  
 وثالثها لفظ الإقامة وتجوز تقديم اذان الفجر عليه  
 ومنعه وقال بكرهته في رمضان خاصة و  
 لتقريب سنة في الصبح الا في الجديد فيكره ومجمله  
 بعد الجعلتين وجعله بين الاذان والاقامة  
 بلفظ الجعلتين او بلفظ الصلوة خير من النوم  
 مرتين وعنه ان مجمله بين الجعلتين وتجوز الا  
 جره على الاذان ومنعه وتجوز به قال الاذان  
 بعد اقامة الجماعة في مساجد الاسواق ودون  
 الدروب وقال به مطلقا وكرهه وقيل بمنعه  
 في الصلوة التي اقامها الامام والله اعلم **باب**  
 شروط الصلوة يشترط فيها طهارة الموقف وا  
 ثوب والبدن للقادر وكذاستر العورة وقيل

لا وفي روايه يشترط عند الذكر والقدره ويكفي غلبة  
 ظن دخول الوقت وقيل لا بد من اليقين واستقبال  
 القبلة شرط الا في المسايقه ونافله السفر طال او قصر  
 وقيل ان طال والنفي بخروجه من المصر وان لم ينو  
 سفرا وعنه لا بد من الطويل وعليه استقبالها معا  
 بينه ومن قرب منها استقبل جهتها يقينا والغائب  
 الذي لا يعرف يقلد الممانات يجده اجتهد ثم عليه  
 مصادفة عينها في الاظهر والاشهر عند المالكية وبه  
 قالت الحنفية وقال يكفي مصادفة الجهة في روايه  
 فلا تفسد صلاة المخرف يسيرا فان يتقن الخطا عا  
 في الاظهر وقيل يعيد ان استدبر الا ان الخرف ومنع  
 الاعاده وبه قال ولا يصح الفريضة على رابه و  
 يحتمل بعد من مطرو ونحوه ان كانت واقفة وقال  
 بجواز في المرض وفي اخرى في المسايقه وطلب العدو  
 وفي اخرى في المطر والطين والثلج وقيل خوف  
 المسافر انقطاعه عن الرفقة وعنه المسايقه ولا  
 تصح الصلوة على ظهر الكعبه الا ان استقبال بناء  
 ولا يكفي اخر متصدرو وفي الاكتفاء بخشيه مغرو  
 وجهات لا صحابه وتصح في جوفها وعلى ظهرها  
 مطلقا وبه قيل في المشهور وبكره في روايه وتصح  
 الصلوة في الارضا والثلج بين المغصوبين قال با  
 لمنع في المشهور ومعوقة الرجل ما بين سرته ور

استقبلا عنه شاخصة  
 متصلة بالبناء وقال بالمنع  
 في جوفها



كتبه وقال في روايه لا عورة الا القبل والدبر وبه  
 قيل في روايه والركبة ليست من العورة وجعلها  
 منها وعورة الحرة بدنها الا الوجه والكفين وبه قيل  
 واستثنى القدمين ايضا وعنه لا يستثنى وقال  
 باستثناء الوجه والكفين وعنه استثناء الوجه فقط وهو  
 المشهور والامه كالرجل وزاد في عورتها ظهرها  
 وبطنها وقال هي كالرجل وعنه قبلها ودبرها فقط  
 والمبعضه والمدبره كالامه وقيل ام الولد والمك  
 كالحره والمبعضه والمدبره كالامه وقال الجميع كالرجل  
 في روايه في اخرى كالحره وجعلت كالامه وانكشف  
 بعض العورة مبطل واعتذر الدارهم فمادونه  
 في المغلظه وما دون الريح في الفخذ وقال يغتفر  
 اليسير وقيل لا اعتفار مع الذكر في المشهور ولا يجب  
 ستر منكب الرجل وقال بوجبه جوبه في الفرض  
 وكذا في النفل في روايه **باب اصفة الصلوة**  
 النية والتحرم والقيام والقراءة والركوع والسجود  
 والجلوس بمقدار السلام فروض ولا يسقط القيام  
 في سفينه سايره واسقطه ويتعين مقارنته النية  
 التحريم ولم يعينه وبه قال يجوز تقديمها عليه  
 فان لم يقطعها بعمل **باب** ولا يجب نية الاداء  
 وبه قال في روايه ويتعين الله أكبر والله أكبر  
 وقيل لا يكفي الثاني وبه قال واكتفى بقوله الله  
 ويحاذي بيديه منكبيه وقال وفي روايه اخرى

منكبه وفي اخرى تعين وعنه اذنيه ويسترفع في  
 الركوع والاعتدال ولم يشنه وبه قيل في روايه  
 ويضع اليمنى على اليسرى من تحت كعب السجدة وقيل لا في  
 روايه ثم يجعلان تحت الصدر وفي اخرى يتخير  
 ويستدعيا الاستفتاح وقيل لا بل قبل التكبير والتعوذ  
 سنة وقيل في النافله فقط ويسهل في الفاتحه  
 وقيل في النفل فقط ويجهر بها ومنعه وبه قال  
 ويأتي به في كل ركعه ومنعه وهي ايه من الفاتحه ومنعه  
 وبه قيل وقال في روايه انها ايه مستقلة وهي ايه  
 من كل سورة ومنعه وبه قيل لا يأتي بها اصلا ويجب  
 القراءة على كل مصلى ومنع في المأموم وفي الامام  
 والمنفرد فيما زاد على ركعتين وقيل يكفي بالقراءة  
 في اول ركعه الا الصبح في روايه وفي اخرى كذهب  
 الشافعي واحمد ويجب القراءة على المأموم في الجهر  
 والسريه ومنعه ولم يشنه ايضا وقيل بکراهته  
 وبه قال ان سمع الامام ومن لم يحسن سبغ بقدرها  
 وبه قال واكتفى بالوقوف قدرها وبه قيل  
 ويجهر الامام كذا المأموم بالتامين في الاظهر وبه  
 قال ومنعه وفي روايه تخصيص المنع بالامام  
 وقيل يجهر به المأموم وفي الامام روايتان ولا  
 تنس السورة في الاخيرتين في الاظهر ومن جهر  
 السريه او عكس صحت صلاته وقيل باطله في روايه



ويجهر المنفرد وقال لا في الاشتهر<sup>2</sup> واجاز لكنه فصل  
الجمهر والطهانية في الركوع والسجود فرض ومنعه  
والرفع من الركوع والاعتدال واجبان ومنعه  
وبه قيل في المشهور ويجب وضع الجبهة في السجود  
لا وجهه او وضع الانف وبه قيل وعنه ايجاب وضع  
الجبهة وقال يجب وضعها في الاشتهر وفي اخرى  
الجبهة فقط وكشف الجبهة واجب ومنعه وبه قيل  
وبه قال في رواية والجد يدانه لا يجب كشف اليد  
وقيل بوجوبه ومنعه وبه قال والجلوس بين  
السجدتين واجب وبه قال ومنعه وبه قيل وا  
الشهادة الأولى والجلوس فيه سنة وقال بوجوبه  
مع التشهد ان ذكر وفي اخرى سنة ولا تستحب  
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الا في الجدي  
والتشهد الاخير واجب وقال في رواية سنة ومنعه  
الوجوب وبه قيل وفي اخرى لا حمله في المشهور  
عنه بوجوبه ويجزى كل من التشهد المذكور  
في حديث عمر بن مسعود وابن عباس رضي الله  
عنهم ويجب الصلاة عليه ~~صلى الله عليه~~ صلى الله عليه  
وسلم في التشهد الاخير وبه قال في المشهور وبه  
قال بن المقاز ومنع الوجوب وبه قيل و  
اقل ما يجزى اللهم صلى على محمد وقال بن حاتم  
لا بد من ضم ال ابراهيم والبركة على محمد صلى

9  
الله عليه وسلم وعلى ال ابراهيم والسلام مرتان  
وقيل مرة وبه قال في رواية وبه قال في القديم  
عند قلة الناس والواجب تسليمه على كل مصل  
عند تسليمه من الصلاة ومنعه والتسليم الثانية  
وقيل لا خلا المأموم فانه يأتي بثلاث وتكون الثا  
لثة تلقا وجهه ولا يجب نية الخروج وعنه خلافا  
لمالك واحمد ومن اكثر الحنفية على ايجاب الأتيان  
بالمنا في التكبيرات بغير الاحرام والتسليم في الركوع  
والسجود والسمع والتجديد والدعا بين السجدتين  
سنة وقال في رواية واجب مع الذكر وتكبير  
الاحرام من الصلاة ومنعه والقراءة في المصحف تحت  
ومنعه وبه قال في الفريضة في رواية وبه قيل  
ويأتي المأموم بالسمع والتجديد ومنعه من التسمع  
وبه قيل وبه قال ولا يثبت الواو وبه قيل  
في رواية ويضع في السجود ركبته قبل يديه  
وقيل لا **باب الوتر** والجماعة وسجود التلاوة  
هو سنة واوجب وجعله ثلاثا موصولة بحم  
فيه والجماعة فرض كفايه وقال بوجوب بهادون  
شرطيتها وقيل انها سنة وسجود الدعاء في الصلاة  
بغير المأثور ومنعه وبه قال ويسن القنوت  
في الصبح ومنعه ومنع متابعة الامام فيه وقال  
لا يست ويتابع امامه فيه وسجود التلاوة سنة  
في حق التالي والسامع واوجب وفي الحج سجدتان



ومنع في الثانية وبه قتل وسجدة صليست غريم  
 واشتهات العزائم وبه قتل وبه قال في روايه  
 وفي الفصل وقيل لا يسجد فيه في المشهور  
 ولا يكره سجود الشكر بل يستحب وكرهه وبه قتل  
**باب** مفسدات الصلاه تفسد بالكلام العمد وان  
 كان لمصلحة الصلاه وقيل لا تفسد بما فيه مصلحة  
 في حق الامام والمأموم وبه قال في روايه وعنه  
 عدم باقي الفساد في حق الامام فقط وعنه كمالك  
 والكلام ناسيا لا يفسد وافسد به وبه قال في روايه  
 والاكل والشرب مفسد وقال بعدمه في الشرب  
 في النافله في المشهور والالتفات والتشاوب والنظر  
 الى ما يلحق مكروهات والله اعلم **باب** المواضع  
 التي نهى عن الصلاه فيها والصلاه على المقبره المنبو  
 باطله وفي غير مكروهات وقال في روايه انها  
 باطله وعنه تخصيص البطالات بمن علم النهي وان  
 لصلاه في المزبله والحزرة وقارعة الطريق واعطا  
 الابل والحمام صححه مكروهات **باب** سجود  
**السجود** هو سنة واجبه الكرخي من الحنفية  
 قال وبه قتل في النقصان ولا تبطل الصلاه بتركه  
 وقال في روايه تبطل وقيل ان ترك ستين فصا  
 عدا ولم يتدارك حتى يسلم وقام من صلاه او  
 انتقص وضوء بطلت صلاته وموضعه قبل  
 السلام في الاظهر وجعله بعدا وقيل به في الزيادة

فان

فان زاد او نقص فقبله وقال موضعه قبل السلام  
 الا فيما اذا سلم عن نقصات او تحرى فبعدا وعنه  
 كقول مالك **باب** الساعات التي نهى عن الصلاه فيها  
 وهي عند طلوع الشمس وغروبها واسواقها وبحق  
 القضا فيها ومنعه وطلوع الشمس في اثنا الصلاه  
 لا يبطلها وابطالها **باب** القنوت وجماعه النساء  
 هو مستوفى في القنوت في النصف الاخير من شهر  
 رمضان واستحسنه في جميع السنة وبه قال ومجمله  
 بعد الركوع وجعله قبله وبه قتل ولا يكره الجماعة  
 للنساء وكرهها في الفرض دون النفل وقيل يكره  
 فيهما وعنه خلافه ويكره ذلك للشوا بان صلين  
 مع الرجال وتكره للحجج المشتهاه وقيل لا وبه قال  
 ولم يكرهه في العشاء والصبح وعنه استثناء العشاء  
 فقط **باب** السنن **الراية** وصفات الايمه وغير  
 ذلك هي ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر  
 وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان  
 بعد العشاء وزاد ركعتين قبل الظهر واربعا  
 قبل العصر ومثلها بعدها ولا يصح اقتداء القاري  
 بالاممي في الاظهر وابطالها في الامي ايضا والافقه  
 اولى من الاقراء قال بالعكس ويصح الاقتداء بها  
 لفاسق وقيل به ان كان متاولا وقال لا يصح  
 في الاشهر ويصح اقتداء المفترض بالمتنفل وعكسه



ومنع في الأولى وبه قيل وقال ويصح الاقتداء في الظهر  
بالعصر وعكسه وفي كل فرض ومنعه وبه قيل وقال  
وتقدم المأموم يبطل في الأظهر وقيل لا ولا بد من  
نية الإتمام ولا حاجة إلى نية الإمامة وقال لا بد  
وقال لا بد منها واستثنى ما إذا أم امرأة أو في جمعة  
أو عید أو عرفه فأوجب نية الإمامة ولا يضر ما بين  
الإمام والمأموم من طريق أو نهر ومنعه وبه قال  
ولا يصح اقتداء من الدار بمن في المسجد وقيل يصح في  
في روايه مع الكراهه وتصح صلاة المصلي خلف الصف  
وحده وقال لا وبه قيل في روايه وقيام المأموم عن  
يسار الإمام ويمنه لا يبطل وقال يبطل وصلاة  
الكافر ليست إسلاماً وجعلها إسلاماً أن صلى جماعه  
أو منفرداً في مسجد وقيل لا يكون إسلاماً إلا أن الشا  
فعي استثنى صلاته في دار الحرب حيث يخاف كما  
لمسافرو قال يكون إسلاماً بكل حال وما أدركه  
المسبوق أول صلاته وما فاتة آخرها وجعل ما  
أدركه أول صلاته في التشهد وما فاتة آخرها  
في القراءة وقيل مما أدركه آخرها في المشهور وبه  
قال في روايه وقال في أخرى أولها **باب صلاة**  
**المسافر** القصر رخصته وجعلها عزيمه وأبطل  
أن لم يجلس بعد الركعتين وبه قيل في روايه و  
هو أفضل من الإتمام في الأظهر ومسافته يومان

وجعلها

وجعلها ثلاثة وسفر المعصيه يمنع الترخيص  
ولم يجعله مانعاً وقيل لا يمنع تناول المطيه في روايه  
وتترخص المسافر ايها كالملاح والكارى وقال  
لا ولا قصر لمن لم يقصد موضعاً بعينه والجمع  
جائز ومنعه إلا بعرفه ومزدلفه ولا جمع في  
سفر قصير في الأظهر والجمع بعذر المطر جائز  
منعه وقيل يجوز في المغربين وليس للمريض الجمع  
وقيل له وبه قال **باب الجمعة** هي واجبه على  
أهل المصر وغيرهم إذا سمعوا النداء ومنعه و  
جوبها على أهل القرى والعبره بسماع النداء  
قيل حده فرسخ وبه قال وحده بثلاثة فراسخ  
وتتعدد بأربعين وقال في روايه بخمسين وجعلهم  
ثلاثة وقيل المعتبر عدد يثبت بينهم البيع والشا  
فلا تتعدد بخوارجه بل بعدد تقوى بهم القية  
ولا بد من الحرية والاستيطان والبلوغ والعقل  
والذكورة ولا بد من الخطبة واكتفى بقوله الحمد لله  
ولا جمعه على امرأة وصبي ومسافر وعبد وقال  
في روايه بوجوبها على العبد ولا تجب على أعمى  
أن لم يجد قايماً وإن وجد وجبت ومنعه وأ  
والقيام في الخطبة واجب ومنعه والفصل بجلسه  
واجب ومنعه وبه قيل وقال ولا بد في الخطبتين  
الحمد لله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم



وقراءة آية والموعظة واكتفى بتسليمه عن الخطبتين  
وبه قيل وفي أخرى كالجاعة ولا يحل السفر بعد  
الزوال وكذا قبله في الأظهر وأحله في الحالين  
وقيل بأباحته قبل الزوال فقط وبه قال في  
روايه وقال بالتحريم في أخرى وبشرط في أخرى  
لأباحته أن يكون سفر جهاد ولا حاجة إلا استئذان  
الامام وأخو<sup>٢</sup> إلى استئذانه وبه قال في روايه وفي  
أخرى كالجاعة ونص<sup>٢</sup> خلف العبد والمسافر وقيل  
لا في روايه وقال بعدم الصحة خلف العبدان لم  
يق<sup>٢</sup> جبهها عليه ولا كراهه في اظهار جماعة ظهر المعبد  
ورين وكراهه ولا يحرم الكلام على غير السامع  
ومنع في روايه وبه قيل ولا يحرم على السامع  
في الأظهر وحرمة وبه قيل وقال في المشهور ولا  
باس<sup>٢</sup> به بين خروج الخطيب واخذ في الخطبة و  
حال نزوله إلى الدخول في الصلاة وكراهه ولا  
تقام في بلد أكثر من جمعه وجوز عند الحاجة في  
الأصح عنه وبه قال في المشهور ولا جمعه قبل الزوال  
وقال بجوازها وعنه التخصيص بالسارسة ولا  
تسقط الجمعة بحضور العبد وقال باسقوط<sup>٢</sup> وسلم  
إذا صعد المنبر ومنعه وبه قيل ونحو<sup>٢</sup> أن  
يخطب واحد ويؤتم<sup>٢</sup> آخر في الأظهر ومنعه إلا  
مناعد<sup>٢</sup> وبه قال في روايه وقال في أخرى بأ

منه

منع مطلقا وقيل بالمنع مطلقا وليس من شرط صحة  
الصلاة حضور الخطبة ومن أدرك الشاهد  
يتمها ظهرا وبطلها وقال باصافه لتمام جمعه  
وقيل يتمها جمعه وان غابت الشمس وصلى العصر  
بعد الغروب في روايه وفي أخرى مهما بقي ما يسع  
اربعا قبل الغروب **باب صلاة العبد** هي  
سنة واجبها على الأعيان وعنه أنها سنة وقال  
انها فرض كفايه ولا تشترط فيها الجماعة ولا إلا  
سيطان فاذن الامام وبشرط ذلك مع المصير  
وبه قال لا في المصير والتكبيرات الزوايد سبع  
في الأولى وخمس في الثانية وقيل ستا في الأولى  
وخمس في الثانية وبه قال ويحمد الله ويصلي  
على النبي صلى الله عليه وسلم بين كل تكبيرتين  
ومنعه ذلك وبه قيل والتكبير قبل القراءة وجعلها  
ثلاثا في الأولى وثلاثا في الآخرة وجعلها في الثانية  
بعد القراءة وقال في روايه بتقدير التكبير مطلقا  
وفي أخرى بتأخيرها في الثانية ويرفع اليدين  
في كل تكبيره وقيل يختص بالأحرام في روايه  
وعنه كالجاعة وسبب التكبير في الأضحية وكذا في  
الفطر ومنعه وقيل لا تكبير ليلة الفطر بل أول  
يومه إلى الخروج إلى المصلى وينتهي بأحرام صلوة  
العبد وفي قول بالفراخ منها وفي قول بالخروج

الصلوة  
في وقتها  
والصلاة  
في وقتها  
والصلاة  
في وقتها  
والصلاة  
في وقتها



الى المصلى وبه قال وعنه الى فراغ الخطبتين ويتبدا  
المحل من النحر الى الصبح من اخر التشريق في الاظهر  
وجعل ابتدأوه في حق المحل والمحرّم من صلو  
الصبح يوم عرفه الى عصر النحر وقيل من ظهر  
النحر الى صبح اخر التشريق في حق المحل والمحرّم  
وقال يبتدى المحل من صبح اخر عرفه الى اخر  
ايام التشريق والمحرّم من ظهر النحر الى عصر اخر  
ايام التشريق ويكبر المنفرد ومنعه وبه قال  
في روايه ويكبر خلفا النوافل في الاظهر لا عند  
الباقيين وتقضى صلاة العيدين في الاظهر ومنعه  
وبه قيل ويقصيهما ركعتين وقال اربع في روايه  
وركعتين في اخرى وخير بينهما في اخرى وصلاتها  
في المسجد الواسع لا في الصحرا افضل خلافا لهما  
وله ان يتنفل قبل الصلاة وبعد ها الا امام فلا  
يتنفل قبلها اذا خرج ومنعه قبلها وقيل بالمنع  
قبلها وبعد ها في المصلى وعنه في المسجد روايتان  
احدهما الحاقه بالمصلى والثانية التنفل قبلها  
وبعد ها وقال بالمنع مطلقا **باب صلاة النوافل**  
وهي الحصريّات وفي السفر مقصورة والمختار  
فيها ما رواه حقا<sup>٢</sup> واختار ما رواه بن عمر  
وكل منهما معتد به ويشترط في كون العدو في  
غير جهة القبلة وان لا يكون من العدو وعنه

١٣  
تشأغل المسلمين بالصلوة من الاكباب عليهم وان  
يكون في المسلمين كثرة محمله يجعلهم فرقتين ولم  
يعتبر السط الاول والصلوة حال المسابقة لا في  
آخر واخرها ولم يصحها ولا يجب حمل السلاح في  
الاطهر واذا صلوا الظانين عدوا فبان خلافة  
فلا اعاده في قول واوجبها وبه قيل وبه قال  
في روايه **باب ما يحرم لبسه** يحرم لبس الحرير  
في غير الحرب ويحل فيه كذا اطلق في الاصل  
ولا بد من تقييد بعدم غيره وكراهه في روايه  
وبه قال في روايه ويحرم الجلوس عليه والاستناد  
وجوزهما **باب صلاة الكسوف** هي سنة في كسوف  
الشمس في كل ركعة قيامات وقرأتان وركعتان  
وسبحان دابة وجعلها ركعتي النافلة والقراءة  
فيها ستر وقال جهر ولها خطبتان وان كانت  
بخسوف القمر ومنع ذلك وبه قيل وبه قال  
في روايه ولا تكره في اوقات النهي وكراهها وبه  
قال في المسهوق وقيل بالكراهه في روايه وبعد  
مها في اخرى وتسن الجماعة في خسوف القمر ومنعها  
وبه قيل والجمعه بها سنة ومنع ذلك وبه قيل  
**باب صلاة الاستسقاء** هي سنة جماعة ومنع  
الجماعة وجوز الانفراد وهي كصلاة العيدين  
فيها ويكبر في الاولى سبعاً وفي الثانية خمساً وقال



في الاولى سنا ولم تحرب في اصل مذهب مالك ولها  
خطبات ومنع <sup>ذلك</sup> وبه قال في روايه ونحو يل الردا  
سنة ومنعه واذا لم يسقوا العادوا في اليوم الثاني  
والشافعي يقول ان عودهم يكون بعد صوم ثلاثة  
ايام واذا خيف كثرة المطر سألوا قطعه من غير صلاه  
والله اعلم **كتاب الجنائز** يستحب اكل ذكرا الموت  
والوصية بقضا الدين وغسل الميت والصلوة عليه  
فرض كفايه والا فضل غسله في قميص ومنعه وبه  
قيل ولا ينجس ونجسه وقضى بطهارته بالغسل و  
قال بجماسته في روايه ويغسل كل من الزوجين الا  
خر ومنع الزوج ويغسل الرجل ذوات بحارمه  
ومنعه وبه قال وقيل ينجى اذ عند فقد النساء  
فيلقى على يديه خرقة ويستتر الميته بثوب واذا  
لم يوجد محررا ولا نسوة قيل يمتحن في وجهها و  
كفيها وبه قال في روايه فبلغ به الى المرفقين  
وقال الى الكوع ولا نص فيه للشافعي والسقط  
الذي نفخت فيه الروح يغسل بشرط الدلالة على  
حياته من عطاس وحركة ونحو هما وقيل لا بد  
من حركته بيته ولا يغسل المقتول في معركة ولا  
يصلى عليه وجعله في الصلوة كغيره وبه قال في  
روايه ولا يغسل ولا يصلى على من عاد عليه سهمه  
او وقصته دابته وغسله وصلى عليه وبه قيل

وقال

وقال ويستحب السدر مرة واحدة واستحبته في كل  
مرة وبه قال ونية الغسل واجبه ومنع ذلك وا  
وجب بجره قصدا للفعل وتجزئ في الكف ثوب  
واحد واجبا اثنين ويكره تكفين المرأة في المنع  
والحرير ولم يكرهه وبه قيل وقال فان لم يكن  
لها مال فلا نص فيه لابي حنيفة وقال ابو يوسف  
على الزوج وقال محمد هو في بيت المال فان كان الز  
وج معسرا ففي بيت المال با تفاهما وقيل على  
الزوج وقال ليس عليه والنسب مقدم في الصلوة  
على الوالي واخره وجعل الا فضل للوالي عند غيبة  
الوالي تقدم امام الحي وقيل يتقدم الوالي وقال  
يتقدم الوصي ثم الوالي ثم الوالي وتصح الصلوة  
على الغائب ومنعها وبه قيل وقاتل نفسه  
والغال كغيره وقيل لا يصلى الامام على قاتل نفسه  
والحدود وبه قال في الغال وقاتل نفسه ولا بد  
من الطهارة والستر والمسئ امامها فضل ومنعه  
وقال امامها فضل للماسي ولا كراهة والدفت  
ليللا ويستحب تسريح شعر الميت وقال الباقر  
لا يستحب وظيف شعر المرأة مستحب ومنعه وسد له  
بين يديها ولا تحت وتجويز تقليم ظفره وحفا  
ساربه ومنعه وقيل يعز ز فاعله ولا ينقطع  
احرامه فلا يقرب طيبا ولا يلبس محيطا خلافا لابي



حنيفه وبالك ويصلي على اهل البغي وقاطع الطريق  
 ويغسلون ومنع ذلك ولا بد من القاء في الصلاة  
 ومنع وبه قيل واذا كبر الامام زيادة على اربع  
 لم يتابعه وقال يتابعه في الخامسة وعنه الى  
 السابعة وعنه كالحجاء ويجوز إعادة الصلوة  
 ومنعها الا عند حضور الولي بعد الصلوة عليه  
 وقيل لا تعاد ان صلى عليه بأذن الامام ويقف  
 الامام عند راس الرجل وعند عجز المرأة وجعله عند  
 صدرها وقيل منكها ووسط الرجل وقال عند صد  
 وعجزها ومن فاته الصلوة صلى بالمرسل الميت  
 ومنع ان كان الولي قد صلى عليه فان لم يكن فإ  
 لصلاة الى ثلاثة ايام وقيل يصلي عليه ان كان  
 الامام لم ياذن في الصلوة عليه وقال الى شهر  
 وان كان الولي قد صلى عليه واذا لم يحضره  
 غير النسوة صليين فراد او اختار جماعة وبه قال  
 والحد او الى من الشق الا عند رخاوة الارض وا  
 لستطيع افضل وقال البا قون التسميم وشق بطن  
 الحامل وقال يضطر القوي ابل حتى يخرج وعن مالك  
 كالمذنبين والتعزیه سنة قال ابو حنيفة هو  
 قبل الدفن ولا تنس قبل الدفن ولا تتركه بعد  
 ويكره النداء على الميت وجعله لا بأس به وقيل منه  
 وباليه ويكره الجلوس للتعزیه ولا تعرف لابي حنيفة

فيه نصا ويكره نصب الأجر والغشب في القبر ويستحب  
 اللبن ويصل ثواب الاستغفار والصدقة والعنق  
 والحج الى الميت ولا يصل ثواب القران والصلاة وال  
 لصوم اليه وقال يصل اليه **كتاب الزكوة** تجب  
 مال صبي ومجنون ومنعه ولا بد في الماشية من السوم  
 وعدم العمل وقيل تجب في العاملة من الابل والبقر  
 لمعلوفه من الغنم واذا زادت الابل واحدة على مائه  
 ففيها ثلاث بنات لبون ثم في كل اربعين بنت لبون  
 وفي كل خمسين حقة وجعل بعد المائة وعشرين في كل  
 خمسين شاة وحقتين الى مائه وخمسة واربعين ففيها  
 حقتان وبنت مخاض وفي مائه وخمسين ثلاث حقائق  
 ثم في كل خمسين شاة وعشرين شاتان وخمسة عشر ثلاث  
 شاة وعشرين اربع وخمسين وعشرين بنت مخاض وست  
 وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة وستة وستين  
 فاربع حقائق الى المائتين ثم يستأنف كما استأنف بعد  
 الخمسين والمائة وقال في روايه لا يتغير الفرض الا  
 بزيادة عشر فلا شيء في الزيادة على العشرين والمائة  
 حتى تبلغ ثلاثين ومائة فحينئذ تجب حقه وبنت لبون  
 والمشهور عنه كالشافعي وقيل روايتان كهما  
 عن احمد لكن المخرج يتخير الساعي في المائة والثلاثين  
 بين حقتين وثلاث بنات لبون ويجوز اخراجه  
 بعير عن شاة الخمس وقيل لا وبه قال ومن لم يكن



عنده بنت مخاض ولا بنت لبون تخير بين بترابنت <sup>ص</sup>  
وابنت لبون وقيل يشتري بنت مخاض وبه قال <sup>و</sup>  
بينهما وبين قيمتهما وتؤخذ الصغيرة من الصغار  
لمرضته من المراض والحامل غير الحامل وقيل تؤخذ  
الصغيرة عن المراض والكبيرة عن الصغار ولا تؤخذ  
حامل عن حائل وفي ثلاثين من البقر تنبع وأربعين  
مسنه ثر في كل ما زاد كذلك وجعل في الحسين مسنه  
وربعها وعنه انه يجب في الزايد على الأربع الى  
الستين بحسابه ففي احدى واربعين مسنه وربيع  
عشر مسنه اخرى ولا زكاه في بقرة الوحش وان كانت  
سائمه وقال في روايه بوجوبها والوقص عفا  
في الاظهر وبه قيل في روايه ويجب زكاة خيل التجار  
ولا تجب في غيرها ووجبها في السائمه في كل فرس  
انثى او ذكر مع انثى دينار عن كل واحد وان شا  
فق متهما واخرج عن كل ما يتي درهم خسه والحول  
والنصاب معتبران في اخراج القيمة ولا بد الحول  
اذا اختار الدينار وعنه ان الخيرة في الدينار  
لتقويم الى الساعي واذا نتجت عشرون من الغنم  
عشرون سخله فابتدأ الحول يوم كمال النصاب  
وقيل يكفي بحول الامهات وبه قال في روايه  
ولو ملك نصابا من السخال او الحول ابتدا  
حولها يوم الملك وكذا لو كانت له امهات فهن

17  
وسع في الاولى ويشترط في الثانية بقا شيء من الامهات  
ولو واحدة وبه قال في روايه ولا زكوة في المتولد  
بين الظبا والغنم ولا بين البقر الوحشية ولا نسيتها ولا  
عثر الامهات وقال بالوجوب مطلقا وتؤخذ الما  
شبه الكبار جذعة الصا وثنية المعزوا ووجب ثنيته  
معزوا وثنية صان وان اختلفت الجنس وقيل جذعة  
صان وتؤخذ الانثى من الاناث او الذكور والاناث  
واخذ الذكور من الكل وخلطة موثره في الاظهر ولم  
يجعل لها تاثيرا وخلطة غير الماشيه غير موثره في  
وقال به في روايه ولا يشترط في تاثيرها كمال نصاب  
كل شريك وقيل يشترط ولا بد من في المعشرات من  
النصاب وهما الف وستمائة رطل بغداديه ولم  
يعتبره في المعشر المقتات واعتبر كلما اخرجته الارض  
فاوجب في الحضرات الا الخطب والحشيش والقضب  
وقال المعتبر الكيل والاخبار فاوجب في السمسم و  
الكر او يا وبزر الكتان ونصف العشر ووجب في  
كل ما سقى بمحونه ولا زكوة في الزيتون في الاظهر  
واوجبها وبه قيل وقال في روايه ويجب العشر  
في الارض الخراجيه ومنعه **باب زكاة الذهب**  
**والفضة** نصاب الذهب عشرون مثقالا والفضه  
ماثني درهم وفيها ربع العشر وفيما زاد بحسابه  
واعتبر في الزيادة اربعين فاوجب فيها في كل



اربعين درهما واحدا وفي الذهب اربعة دنانير فاو  
جب فيها قيراطان ولا يضم ذهب الى فضه بالقيمة وقيل  
بالاخره وصم بالقيمة وبه قال في رواية وقاية الخلاف  
فيما لو ملك مائة درهم وتسعة دنانير قيمتها مائة فان  
ضمها بالقيمة وجبت ولا فلا ولا زكاة في الحال المبدا  
2 في الاظهر ووجبها **باب من تصرف اليه الزكاة**  
سهم سبيل الله لا يندرج فيه الحج وقال باندرج  
في الرائج ولا يشترط في الغاري الفقير وشرطه والغام  
المقتدر به يعطى مع الغنة وكذا الاصلاح ذات  
الدين في الاظهر لا عن غرم لمصلحة نفسه في الاظهر  
ولم يجزى الباقيات الفقر في شيء من ذلك وابت السبيل  
هو المجتاز والمشي وشرط كونه مجتازا وبه قيل  
وقال في رواية رخصت واقل من يصرف اليه من كل  
صنف ثلاثة وجوز الاقتصار على مسكين واحد مما  
لم يخرج به الى الغنى لكن تبرأ ذمة الدافع وقيل بالا  
قتصار على مسكين واحد وان اغناه وقال بالاقتصار  
على مسكين واحد ما لم يخرج به الى الغنى ولا تصرف  
الى ذمي وكذا الفطرة والكفارة وجوز فيها فظا  
هر قف له والغنى من له كفايه وجعله من يملك  
نصابا وان لم يكن زكوي او قيل من ملك اربعين  
درهما عن اصحابه خمسين وقال من ملك خمسين  
او ناط قيمته خمسون ولم يكفه وعنه اعتبار الكفايه

بجذره

بجذره او كسب ولا عبرة بالخمين ولا تصرف الى كسوب  
وجوز به وقيل واذا بات المصروف اليه غنيا لم  
تبرأ الذمة في الاظهر وقضى ببرأتها وقال ببرأتها  
في رواية ويصرف الى وارثه كاخيه وعمه وقال في المشهور  
لا يصرف الى الزوج ومنعه وبه قال في الاظهر وقيل  
لا يصرف اليه ان استعان بها على نفقتها ولا يصرف  
الى هاشمي وكذا الى مطلبى وجوز به قال في رواية  
ولا يصرف الى الاباء والمهمات والا ولاد وان على او سفلوا  
وقيل يختص المنع بالدرج الاول ولا يصرف الى زوج  
جته ومكاتبه وعبيده وكذا عبيد غيره وجوز ان كان  
سيده فقير ولا يصرف في بناء مسجد وكفت ميت  
**باب نقل الزكاة وغير ذلك** لا يجزى نقل الزكاة  
في الاظهر وقضى الاجزاء مع الكراهة الا القريب او  
اجنبي السبب حاجه وقيل ينقلها الامام الى محتاجين  
حسب ما تقتضيه النظر وقال يمنع نقلها الى مسافة  
القصر ونقلها عند عدم مستحقها جائز وبزكي الضال  
والمحجور في الاظهر وقيل يزكي المدفون الضال  
لعام واحد وفي رواية لكل عام وفي اخرى لعام واحد  
ان كان يصح وقال يزكيه لكل عام اذا قبضه ولا  
زكاة في العسل في الجدي وواجبه في غير الارض  
الخراجية في قليله وكثيره وبه قال في الخراجية وغير  
ان بلغ ثلثا مائه وستين رطلا ويعتبر الحول في المعد

ع



في قول ولم يعتبره الباقيات ولا زكوة في غير الذهب  
والفضة من المعادن وأوجبته في كل مطيع وقال بالتق  
جوب في المنطيع وغيره كالياقات والفيرو زنج ونحو  
هما ويعتبر النصاب ونفي اعتباره والواجب ربع العشر  
في الإظهار وأوجب الخمس وقيل الخمس حيث لا مؤنة  
وربع العشر حيث كانت وفي رواية ربع العشر مطلقا  
ومصرفه مصرف الزكاة وجعل مصرفه مصرف الفيات  
وجده بارض خراج أو عشر وان وجده في داره فلا شيء عليه  
ولا يجب في ركان إلا في ذهب أو فضة في الجديد خلافا  
للأولين وما وجد بصحرا دار الحرب خمس ولم تحسبه  
بل جعله لواحدة والنصاب معتبر فيه في الإظهار  
ولم يعتبره الباقيات ومصرفه مصرف الزكاة وجعله  
مصرفه مصرف الفيات وقيل يجتهد فيه الإمام وفي الجزية  
وما يؤخذ من تجارة الكفار ومصالحهم وما وجد  
منه بداره ولا نكاح فهو له وإن لم يردعه حكم به  
للمالك الأول وجعله نجسا وبقيته لصاحب الخطه  
ورثته وقال بعض المالكية نجس والباقي لواحدة  
وقال بعضهم الكل للمالك الأول وقال بعضهم  
إن فتح عنوة فللجيش وإلا فليمن صالح عليها وقال  
النجس والباقي لواحدة وعنه كالشافعي ولا زكوة  
فيها أخرجه البخاري عن غير ولو لوة وزبرجد و  
سمك ونحوه وقال بإيجابها في نصاب في رواية

18  
وجا أحد وجوب الزكوة كافر والمقر الممتنع بالقتال لا يكفر  
وقيل يكفر في روايه وطردة ابن حبيب في الممتنع من  
الصوم والصلوة والحج والممتنع بخلا بغير قتال لا  
يكفر ولا يقاتل تق خذ منه ولا يؤخذ شطر ماله إلا  
على قول قديم وقال يؤخذ منه فإن تعذرت استيب  
ثلاثة أيام فان تاب ولا يقتل حدا والله اعلم **باب**  
**زكوة الفطر** يجب على من فضل عن قوته ووقت  
عياله نفقة ليلة العيد ويؤممه وقد رالفطره وشرط  
لا يجابها ملكه نصابان كويا وغيره فاصلا عن مسكن  
وعبد وفرس وسلاح وثياب ولذات ويجب إخراجها  
عن الأولاد الصغار والأرقا المسلمين ووقت النحر  
غروب الشمس ليلة العيد في الجديد ووقته بطلوع  
فجره وبه قيل في رواية ويجزى البر والشعير والقر  
والزبيب والأقط وفيه قول للشافعي والواجب  
صاع من الأجناس المتقدمه وأكثره بنصف صاع  
بر والصاع خمسة ارطال وتلك بغدادية وجعله  
ثمانية ويجب إخراجها عن الأبوين والأجداد و  
الحذات ولم يؤجب ذلك وقيل يختص الوجوب  
بالأبوين دون أصولهما ولا يجب إخراجها عن من  
يتبرع بنفقته وقال يؤجوبه ولا فطره على المكاتب  
وقال عليه ولا يجب على سيده وقيل بإيجابها وعلى  
الزوج فطرة زوجته واسقطها ولا فطره عن عبد كافر



واوجبها وعلى كل من الشريكين في العبد حصته وقال  
في رواية على كل منهما واستقطعا عنها ويحب اخراجها  
عن اولاده الكبار الفقرا ومنع ذلك ويجوز تعجيلها  
قبل العيد بيو مئة وكذا شهر وجوز قبل رمضان  
ولا يجزى الدقيق والسويق واجزا وعنه وبه قال  
ولا يجزى القيمة واجزات عنده وافضل الجناس  
البر وقال القمرا فضل وبه قيل وزج بكثرة الفاء ولا يجزى  
الاقتصار على صنف في المصروف اليه وقال الباقر  
يجزى **كتاب القيام** لا يجب على صبي ومجنون والمهر  
منع الفطر ان خافت على نفسها او ولدها والمسا  
فرو المريض ايضا لكن يكره الصوم لهما ان اجهد  
بهما ويحب نية معينه واستقط التعيين واكتفى بالا  
طلاق ونية الطلوع وبه قال في رواية وتجب التبت  
في الكفارة والمنذور والمطلق ولا بد من النية في كل  
ليلة وقيل تكفي نية واحدة لجميعه ما لم يفسخها وبه  
قال في رواية وتصح نية النفل قبل الزوال وقيل  
لا والغيم ليلة الثلاثين يمنع وجوبه وقال الامام  
بل ينوبه من رمضان فان لم يكن اجماعا لكن  
يكره صومه نطقا لما لم يعتد به ولم يكرهه  
وبه قيل ويكره ان يصوم منه قضا ولم يكرهه  
وبه قيل ويثبت رمضان بقول العدل في الا  
ظهر وبه قال في المشهور وشرط الجمع الكثيران

كانت



كانت السما مصحية واكتفى بالغيم برجل وكذا بانزاة  
وقيل لا بد من عدلين ومضى روى الهلال ببلد وجب  
على اهل الدنيا وبه وجه لبعض الشافعية ولا عبرة  
بقول المتأخرين خلافا لابن شريح ويصح صوم الحب  
ومن اكل ظانا غيبوبة الشمس او عدم طلوع الفجر  
ثم بان خلافا لعداده ومن نوى الخروج من الصوم  
بطل صومه ولم يطلعه وعليه اكثر المالكية ومن طلع  
عليه الفجر بما عاف من صومه والابطل وكفروا  
يو جنبها وقيل ان نزع قضى ولا كفارة وقال يقضي  
ويكفر نزع او استدأما والاستقامة مفطرة وشرط  
كونه ملء الفم وبه قال في رواية وقال في اخرى  
ان تقاحش وقال في اخرى ان بلغ نصف الفم وفي  
اخرى يفطر بقليله وكثيره ولا يفطر الحاجم والمحجوم  
وقال يفطرهما وان داوى جأيفه او ما مومنه  
بداء افطر وقيل لا والمكره على الوطى يفطر  
في قول وقال الباقر ولا كفارة عليها وقال با  
تجانبها في رواية والمطاوعة يقضي وفاقا وعليها  
الكفارة في قول وبه قال في الاشهر واجبها وبه  
قيل ومن استمني بمباشرة فانزل قضى ولا كفارة  
وقيل يكفر وبه قال ومن اكل عامدا لم يكفر وقضى  
باجاب الكفارة ان تناول ما يغذى او يد اوى  
وقيل به وعنه رواية ان ما لا يكون كذلك لا يتلأ



حصاة لا كفارة فيه ولا قضى على ناسا وقيل عليه ووصول  
الما بالضم منه مع المبالغة مفطر وقال ان لم يبالغ  
لم يفطر وان بالغ افطر في المشهور والاستعاط  
مفطر وقيل لان لم يصل الى حلقه وان وصل  
لا دماغه ولا فديه على حامل وفي الموضع روايتان  
والا كتحال لا يفطر وقال يفطر اذا وصل الى الحلق  
وبه قيل لا ولا يقبل في سوال الاعدلان وقيل في الغيم  
رجلا وامرئين ومن راي اهلال سوال وحده افطر  
سرا وقيل لا يفطر وبه قال ومن ادريه القى لا  
يفطر **وكفارة** الجماع مترتبة وقيل مخيرة وبه قال  
في روايه من رجه والعاجز عن الكفارة تستقر في  
في ذمته في الاظهر وقول ابي حنيفة قريب منه  
ومن جامع في يومين فعليه كفارتان واوجب  
واحدة ان لم يكفر عن الاول ومن كرر الجماع في  
يوم فعليه كفارة واحدة وقال بالتعدد و  
الجامع ناسيا لا يكفر وقيل عليه القضاء وكذا الكفارة  
في روايه وقال يا حجاب القضاء والكفارة وعنه لا  
كفاره ومن ظن الغروب او بقاء الليل فجامع ثم  
بان خلافه فلا كفارة وقال بايجابها ولا قضاء  
على ذكرها نزل وقيل عليه ومن لمس فامدى  
لم يفطر ومن نظر فانزل لم يفطر وقيل يفطر  
وبه قال فان كرر النظر لم يفطر وقيل يفطر

ويكفرو به قال وعنه يفطر ومن اوجع في بهيمه  
افطر ولا كفارة في قول وان انزل وبه قال ابي  
روايه واوجب القضاء عند الانزال وقيل يفطر  
ويكفر والائتيان في الدبر موجب الكفارة ولم يوجبها  
في روايه مرجوحه والشيخ الهملاني صوم عليه  
وعليه مد لكل يوم وقيل لا مد ولا يفطر المحتمل  
وتكره القبلة من حركت شهوته وقيل لا كراهه  
مطلقا وبه قال في روايه ومن قطر في احليله افطر  
وقال الباقر <sup>21</sup> لا ولا كراهه في الاغتسال للتبرد  
وكراهه والصوم في السفر افضل وقال عكسه و  
قال ابن حبيب به ان اجهد ومن اخر القضاء حتى  
دخل رمضان اخر فعليه الفديه ولم يوجبها  
ومن اشأ الصوم في السفر ثم جامع لم يكفر وقيل  
يكفر وعنه لا والروايتان عن احمد ولا يصام  
عن الميت في رمضان والنذر بل يطعم ولم يوجب  
الا طعام والصوم الا عند الوصية وبه قيل و  
قال يصام في النذر ويطعم في رمضان والتتابع  
في قضا رمضان مستحب ولا يجزى صوم العيد  
عن نذره وجعله مجزيا ان يشته والتتابع في كفارة  
اليمن غير شرط وشرطه وبه قال ولا يعقد  
صوم الشريق وجعله منعقد امكروها ولا يجوز  
عن قضا ونذر وكذا تمتع في الجديد وخص



اجزاؤها بالنذر المعين وقيل يختص اجزاؤها  
بالتمتع وقال باجزائها عن كل فرض من قضاء و  
نذر وتمتع وعنه منع الاجزاء مطلقا والداخل  
في تطوع الصلوة والصوم لا يلزمه اتمامه ولا  
قضاؤه او جبه الا تمام والقضاء وقيل يختص بغير  
المعذور في الصوم وطهران المرضي والجنون لا  
يسقط الكفارة في الجماع في قول وجعلها مسقطين  
ولا ينعقد في رمضان صوم عن غيره في السفر وجعله  
مسقطا للواجب في الذمة وصرفه في النفل الى رمضان  
ومن انشا السفر بعد الفجر لم يفطر وقال بجواز  
وبه قال المدنيون المالكيون ومن نوى قبل الفجر  
فاغنى عليه جميع اليوم بطل صومه ولم يبطله والمظن  
يجتهد فان وافق رمضان او ما بعده اجزاه وان  
فقد ما قبله اجزاه في قول وقال الباقيات لا واد  
راى الهلال نهارا فهو لليلة المستقبل وقال للماضيه  
ان راى قبل الزوال وزوال العذر في اثنا اليوم  
لا يوجب امساك بقية واجب الامساك دون  
القضاء وقيل يلزم المسافر والحائض الامساك فقط  
وقال يلزم الامساك في الكل في المشهور ولا قضاء  
على المغني عليه منهما افاق في جزء من النهار ولا قض  
فيما اذا افاق الجنون بعد رمضان وقيل يقضي  
وبه قال في روايه ويكره مصغ العلك والمضغ للطفل

الا لصرويه ولا يفطر الفصد وقال في روايه  
مرجوحه ولا يفطر دخول الغبار والذباب  
ونحوهما ويكره افراد الجمعة الا ان يوافق عادة  
وكذا السبت ولا يكرهها وقيل الكراهه مختصة  
بالجمعة ويستحب اتباع رمضان سبعا من شوال  
وكرهه وبه قيل وليلة القدر مطلوبة في  
عشر رمضان الاخير واكدتها ليلة الحادي والعشرون  
العشرون ثم الثالث والعشرون وقيل في افراد  
العشر وقيل ليلة السابع والعشرون وجعلها  
في جميع السنة وصوم عرفة مستحب لغير الحاج  
وصوم عاشوراء والثالث عشر والرابع عشر  
والخامس عشر من كل شهر وافضل عبادات  
البدن الصلوة وتطوعها افضل التطوع وقال  
لا علم بعد الفريضة افضل من الجهاد وجعل  
العلم افضل الاعمال بعد الفريضة وبه قيل  
**باب الاعتكاف** لا يصح الا بالشية ويصح بدون  
الصوم ولم يصححه الا به وبه قيل وبه قال  
في روايه مرجوحه ويصح في كل مسجد وقال  
لا بد فيه من جماعة ولا يصح اعتكاف المرأة في  
بيتها مسجد وصححه ولو نذر ان يعتكف عشرة  
ايام مثلا فخرج الى الجمعة بطل اعتكافه ولم يبطله  
وبه قال ولو نذر اعتكاف شهر لم يلزم الشاة



الشايع واوجب<sup>2</sup> ولو نذر اعتكاف يومين متتابعين  
 ففي ايجاب اعتكاف الليلة التي بينهما وجهان واوجب<sup>2</sup>  
 ليلتين مع اليومين فيدخل عقب غيبوبة الشمس  
 وتخرج عقب غيبوبتها اليوم الثاني وقال يكفي<sup>2</sup>  
 ليلة فيدخل طلوع فجر الاقل وتخرج مغيب الشمس  
 في اليوم الثاني ويبطل بالجماع عمدا ولا كفارة<sup>2</sup> ولا  
 وجبها في النذور المعينة لكنها كفارة يمين<sup>2</sup> وبه قال  
 لكنها كفارة وقاع من رمضان في روايه وفي اخرى  
 كفارة يمين والجماع ناسيا لا يبطل وقال الباقر<sup>2</sup>  
 ولا كفارة عندهم وقال في المشهور يجب كفارة يمين  
 ولا يبطل بالقبلة والمس بشهوة في قول وقيل يبطل  
 والخروج لضرورة قبول وقضاء عده ونحوهما غير  
 مبطل ولا يعتكف عن ميت وقال يعتكف عنه<sup>2</sup> وليه  
 ومن اذن لزوجته فشرعت فله معها ولم يجعل  
 له ذلك وبه قيل ويكره للمعتكف ميت يوم الى الليل  
 واشترائط الخروج لقربة من عيادة مريض وشهود  
 جمعة ونحوهما جائز معقول به ولم تجوزه<sup>2</sup> وبه قيل  
 ويستحب للمعتكف قراءة القرآن وقيل لا كراهية<sup>2</sup> وبه  
 قال وليس للعبد ان يعتكف بخير اذن سيده وليس  
 للمعتكف ان يتجرأ ويكتب بالصحة ولا باسما بحر  
 لفظ العقد وقيل ليس الا في التطوع ما لم يكن  
 عنه الكراهية مطلقا ولا يعرف لاحد فيه نصا وليس

للسيد منع المكاتب وجعل له ذلك وبه قيل  
**كتاب الحج** لا يشترط المحرم في ايجابه على المرأة  
 بل يكفي بنسوة ثقات وشروط المحرم وبه قال  
 وكل من الافراد والتمتع والقران لا كراهية فيه  
 وكراهية التمتع والقران للمكي واوجب فيه الدم ولا  
 فضل الافراد ثم التمتع ثم القران وجعل الا  
 فضل للافاقى القران ثم التمتع ثم الافراد وقال  
 الا فضل التمتع ثم الافراد ثم القران وعنه ان  
 ساق الهدى والا فضل القران ثم التمتع ثم الا  
 فراد ومن ادخل الحج على العمرة قبل طوافها كان  
 قارنا ودخلت العمرة على الحج ومنع دخوله<sup>2</sup> فسلخ  
 الحج الى العمرة للقران او المفرد غير جائز وقال الجوهري  
 قبل وقوفها بعرفة وسوق الهدى ولا يجب  
 على فاقد الزاد والراحله وقيل لا يشترط وجوب  
 الراحله ولا وجوب الزاد مكتسب بحرفه او سؤال  
 والمغضوب والزمن يلزمه ان يستقيب ولم يجب  
 وبه قال والمبذول له المغضوب يلزمه تمكين البا  
 ذل الذي حج عن نفسه وقال الباقر<sup>21</sup> يلزمه و  
 يجب ركوب البحر في قول وقال الباقر<sup>21</sup> لا يجب  
 ولا على الواجد الزاد والراحله والقايد يجب عليه  
 الحج بنفسه وجعله كالمغضوب ومن مات حج عنه  
 من راس ماله وان لم يوصى وشروط الا يصاوبه



قيل ويجرم النايب من الميقات وقال من اد ويرة اهله  
وقيل من حيث اوصى وجعله من د ويرة اهله ومن  
لم يجز لم ينسب عن غيره وجعله نايبا وبه قيل وحيث  
لا يجوز النيابة ينصرف الى النايب وقال لا في رواية  
وجع الصبي صحيح ومنعه وتاويله بعض اصحابه على  
نفي كفارة محظورات الاحرام لا على نفي الاجزاء ولو  
بلغ بعد الفراغ فعليه حجة الاسلام والحج على التراخي  
وجعله على الفور به قيل وقال في المشهور عنهما  
واستهرج سقوال وذو القعدة وتسعة و ليلة  
النحر وجعلها الى العشرين وقيل الى اخر ذي الحجة  
وفائله الخلاف فيمن اخر طواف الافاضة عن ليلة  
النحر هل يجب عليه دم ام لا ولا ينعقد الاحرام  
بالحج في غير اشهره بل يكون عمره وقال الباقر  
ينعقد والتلبية سنها واجبها واقام التقليد و  
لسوق مقامها وقيل يجب الدم بتركها والزيادة  
على التلبية جائز واستحبها وقال بكر اهتها وتسم  
التلبية في المساجد وقال الباقر لا والافضل  
ان يحرم من الميقات في قول وجعله من د ويرة  
اهله والسعي ركنا لا يجبر وبه قال في المشهور  
وجبر بدم ويكتفي في السعي عقب طواف القدوم  
ويستطوف القدوم والاضطباع والرمل واستلام  
الحجاب اموا قيت وغير ذلك ميقات اهل المدينة

ذوالحليفة ومصر والمغرب الحففة ويخذ قرن وا  
ليمن يللم والعراق ذات عرق ومن لم ينسب اليها  
حاذها وهي لمن مربها من غيرها هله او يسن القطب  
لا احرام وقيل يكره ما يبقى ربحه وحاضري المسجد  
الحرام اهل الحرم ومن دون مسافة القصر وجعلهم  
من كان بالميقات الى مكة وقيل اهل مكة وذي طوى  
وتجزي القارن طواف واحد وسعي واحد فلم يكتفي  
الابطوانين وسعيين وقال لا يجزيه طواف ولا  
سعي واحد وعليه عمره مفردة ووقت الوقوف  
بين زوال شمس عرفه وطلوع فجر النحر وقيل  
ما بين فجر عرفه والنحر ولا تجزي بسطن عرفه  
بضم العين وفتح الرا والنون ومن دفع قبل الغر  
وبولم يعبه فلا دم عليه في الاظهر وقيل يفوته  
الحج واول وقت طواف الزيارة بعد نصف الليل  
وجعله بعد الفجر وقضى بان ما حيره الى ثالث  
التشريقا يوجب الدم وقيل لادم الا اذا اخرجته الى  
دخول الحرم ويدخل وقت رمي جرة العقبة بعد  
منتصف ليلة النحر وجعله بعد الفجر وبه قيل و  
كعبته الطواف سنة في الاظهر واجبها وبه قيل  
ولا تجب تعيين نية الزيارة وقال باجابه فلا يقوم  
مقامه طواف قدوم ولا وداع ولا نفل والعمره  
واجبه في الجديد ومنعه وبه قيل ولا كراهه في



تكريرها في العام وقيل بالكراهه وتتعدد في جميع  
السنة واستثنى يومى عرفه والنحر وثلاث منى و  
قيل فخصيص الاستثنا باهل منى وقال بالكراهه  
في ثالث منى ولا يجوز الاحرام بالحجرة الامن اذنى  
لجل ورمى حجره العقبة واجب وقال ابن الماجشون  
ركن وتجاوز الدفع عند عدم العذر من مزدلفة  
بعده نصف الليل ومنعه قبل الفجر ورمى الجمرات  
الثلاث كل يوم باحدى وعشرين حصاة واجب وسن  
خطبه النحر وقال الباقر لا وطواف الوداع  
واجب في الاظهر مجبور بالدم في الافاق وقيل ليس  
بواجب ولا سنة بل مستحب واقامة بعد طواف  
الوداع لشرا حاجه ونحوها يوجب اعادته ولم  
يوجبها ولو اقام شهرا وقيل لا يضر شرا بعض  
حاجته ومبته مع الجمال ومن فرغ من الحج وحل له  
النفر ثم نوى الاقامة فلا طواف عليه واوجبته  
وطواف القدوم سنة وقيل ان تركه من غير  
عذر من استبحال الحج او انشأ للحج من مكة او ادخل  
الحج على الحجرة في الحرم فعليه دم واعادته اذا  
رجع وهذا الطواف مستنون لاهل مكة اذا عاد  
وامن منى ومنع كونه سنة في حقهم والطهارة  
والستره شرط في كل طواف ولم يشترطه لكنه جبر  
بدم وسن استلام الركن اليماني ومنعه وتجب

الدم بترك مسيت مزدلفة في قول ولم يوجبته  
وان راي وجوبه وقيل مع انه سنة والمبيت  
ليالي منى واجب في قول الاعلى الرعا واهل السقاية  
وقيل سنة لكن فيه دم ولا يعرف لابي حنيفة فيه  
نص والخلاف استباحه محظور في قول وقال البا  
قون نسك والتلبية تنتهى عند رمى حجره العقبة  
وقيل يقطع وقت زوال عرفه الا ان يكون قد  
اهل به بعرفه فيقطع عند الحجرة في المشهور ويقطع  
المعتمر التلبية عند ابتداء الطواف وقيل يقطع  
اذا دخل الحرم ان احرم من الميقات وان احرم  
من اذنى الحل قطع عند روية البيت وان احرم  
من الجعرانه قطع عند بيوت مكة والمتمتع ان  
كان معه هدى فلا فضل ان يحرم يوم الترويه  
بالحج قبل الزوال وان لم يكن قليلة سار ساريا  
لحجه وجعل الافضل قبل الترويه وقيل الافضل  
يوم الترويه وبه قال ويصح قران المكي وتمتع ولا  
دم ولا كراهه واوجبته ورجوع المتمتع الى الميقات  
بعد فراق الحجرة يسقط الدم ولم يسقطه اذا رجع  
الى اهله وقيل يسقط برجوعه الى بلده والى مسا  
فة تعادل مسافة بلده وقال بسقوط طهارة رجوع  
الى منى وضع تقصر فيه الصلوة ولو احرم بعمره  
في رمضان وطواف لها في سؤال وج من عامه لم



يكن متمتعاً في الأظهر وجعله متمتعاً وبه قال ويستحب  
الاعتسال لدخول الحرم والوقوف ودخول مكة  
والطواف ور كعتق ~~الطواف~~ الأحرار **باب محظورات**  
**أحكام الأحرار** لا يحرم تظليل الحمل ولا فديته فيه  
وقيل لا بد فيه الفدية وقال لا يحل ولكن لا فدية  
عليه في روايه مرجوحه ويحرم لبس المحيط والخفين  
إلا أن يجد نعلين ويحرم الجماع والمباشرة بشهوة وإن  
نظر إلى ما يثيرها وأن يتزوج أو يزوج وأن يقتل  
صيداً ما كلفه أو يصيده أو يدل عليه أو يشير إليه  
وأن يتطيب أو يشتم الطيب وأن يزيل شعره أو ظفره  
وأن يلبس من عفر أو مورتاً وأن يد هت بد هت  
مطيباً وغيره في رأسه ولحيته والمرأة كالرجل إلا في  
جواز تغطية رأسها وجوب كشف وجهها ولا  
باساً بسدر ما لا يلاقي البشرة ولا ترفع صوتها  
بالتلبيس ولا ترمي في طواف ولا تسعى ولا تخلق را  
سها ويطلق عقد النكاح وصحة ولو رفض الأحرار  
بتعاطي محظورات فلا يعرف للشافعي واحداً نصاً  
وجعله موجباً لكفارة واحدة وقيل به إلا في قتل  
الصيد ومن تكرره منه محظورات من جنس كالحلق  
كفاه فديته في قول وقيدته بالجلوس إلى أحد وقيل  
بالإتيان في وطن دون غير ويجب الفدية في  
حلق ثلاث شعرات أو تقصيرها وفي شعرة واحدة

ثلاث دم في قول ومنه في آخره درهم في نكاح وقيد  
الفدية بحلق الرية وأوجب فيما دون صدقة  
خلا موضع الحمامة ففيه الفدية وقيل لا يجب الفدية  
إلا بحلق ما يترفع به فإن لم يترفع به تصدق خلا  
موضع الحمامة ففيه الفدية وقال في شعرة مد وفي شعرتان  
مدان وعنه في كل شعرة قبضة طعام وفي ترك حصاة  
ما في ترك شعرة وأوجب نصف صاع وقيل دم وعنه  
قبضة طعام وعنه لا شيء وقال مد وعلى من ترك  
بيت ليالي من دم في الأظهر ولم يوجب فيه شيئاً  
وبه قال وعنه في كل ليلة صدقة قدر هارم ونصف  
درهم وقيل خطاة كعده في الجزاء والصيد مضمون  
بالمثل أن كان مثلياً وأوجب فيه القيمة والزواج  
تحليل امرأته إذا حرمت بحجة الإسلام لا بأذنه  
في الأظهر ومنعه الباقوت والجماع قبل التعريف  
مفسد موجب القضاء البدنه والمضي في الفاسد  
وأوجب شاه وقيل الهدى والسهو كالعهد إلا  
في قول وبعد التعريف وقبل التحلل الأول مفسد  
يوجب بدنه وصحة وأوجب بدنه وقيل بأ  
لفساد في المشهور وعنه كأي حنيفه وبعد  
التحلل الأول لا يفسد لكن عليه بدنه في قول وشاه  
في أخرى وقيل بمضي في فاسده ثم يحرم من أدنى  
الحل ليأتي بالطواف والسعي بإحرام طحليج وبه



قال ولا يفسد بمباشرة ما روت الفرج وان انزل قبل  
التعريف وقيل يفسد وبه قال في رواية حيث قالوا  
بعدم الفساد شاء وقال بدنه والمباشرة بلا انزال  
لا شيء فيها فوجب شاء وبه قيل وقال وعنه بدنه  
واذا اكرر النظر والتفكر ما نزل فلا شيء عليه وقيل  
يفسد فان امضى فعلية شاء وقال في انزال المني  
بعدم الفساد واجاب البدنه على المشهور واذا  
فسدت العجوة بالجماع فعلية بدنه وقال الباقيات  
شاء ولا يندرج دم القران والتمتع في كفارة الجماع  
واذ رجه وبه قال في رواية مرجوحه وتجب ذبح  
المهدي بالحرم وتفرقة على اهله الا في المحصر  
وبه قال وزاد دم الحلق واجب الذبح بالحرم  
ولم يوجب التفرقة على اهله وقيل له الذبح في  
الادي واللبس حيث ويبعين الحرم في ما سوى  
ذلك وتجب في حمام الحل والحرم شاء واوجب  
القيمة فيشترى بها هديا فان تعذر الشرا فطعاما  
وقيل في حمام الحل القيمة والحرم شاء ويبعين النعام  
مضمون بالقيمة وقيل بعش قيمة بدنه وجزا  
الصيد بخير وقال مرتب في رواية وهو القديم  
ومعنى التخيير في المثل اخراج مثله او قيمته يشترى  
بها طعاما ويتصدق به او يصوم عن كل مديون  
وفي غير المثل ان شاء اطعم وان شاء صام ولا يحل

للحرم

للحرم لحم ما صيده واباحه ان لم يكن منه دلاله وعنه  
في الامرية روايتان وما ذبحه المحرم ميتة الا في قول  
وما ذبحه الحلال في الحرم ميتة خلافا لبعض الحنفية  
وعلى الشركاء في القتل جزاة واحد وجعل على كل جزا  
وبه قيل وبه قال في رواية ولا ضمان في قتل سبع صا  
يل وكذا في غيره واوجبه ولو ادخل حلالا صيدا من  
الحل الى الحرم لم يلزمه ارساله والزمن ذلك وبه  
قال والمضطر ياكل لحم الصيد لا الميتة في قول وبه  
قيل في رواية وعكس الباقيات وتجوز للحرم قلع  
قرود بعيره وقيل لا وشجر الحرم مضمون على كل وا  
حد وقيل لا ولا يحل قلع شجر الحرم استتبت بنفسه  
او ابنته فان عيرة وجوز ان كان من جنس ما يغرسه  
الناس غرسوه او لا فان لم يكن من جنس مغروسهم  
وغرسهم غارس جاز قطعه ايضا وان ابنته الله  
تعالى فهو مضمون وقال يجوز ان قطع ما ابنته لا  
دمي وعدم نفسه دون ما ابنته الله تعالى ولم يتخير  
الجنس كما اعتبره وتضمن الشجر الكبير بقراءة وا  
الصغير شاء واعتبر القيمة وتجوز رعي حشيش  
الحرم ومنعه وبه قال في المشهور ومكة افضل  
وقيل بالمدينة وبه قال في رواية وتستحب المجاورة  
بمكة ولم يستحبها وصية المدينة حرام وكذا  
شجرة واباحه ولا ضمان في صيده في الاظهر وبه قال



في روايه وقيل يضمن وصيده وح وشجره حرام لكن لا ضماً  
 في الاظهر وقال الباقر مباح ويحصل التحلل الاول  
 باثنين من ثلاثة رعي حجرة العقبة والحلق وطواف  
 الافاضه ويحصل ايضا التحلل الثاني والثالث الباقي  
 ويباح بالتحلل الاول كل محظور خلا الجماع في قول  
 وفي اخر لا يحل الا لبس المحيط وتقليم الظفر وحلق  
 الشعر ويباح بالتحلل الثاني بغير المحظورات وقيل  
 يباح بالاول ما عدا الجماع والصيد ويكره التطيب  
 لكن فيه فديه وقال يباح بالاول ما عدا الجماع  
 واللمس بشهوة وعقد النكاح والله اعلم **باب**  
**الاحصار والفوات** من صدأ عدو عت البيت  
 تحلل بذبح هدي وقيل لا يهدى عليه ومن شرط  
 التحلل لمرض او خطاف وجد الشرط حصل التحلل  
 وسقط الهدي ولو شرطه بعد ق لم يخرج تحلل  
 ولا هدي وقيل لا يفيد الشرط شيئاً وجعله مفيداً  
 سقط الهدي غير مفيد سقط ط التحلل لان  
 التحلل يستفاد من اطلاق عنده والمرضا لا يسقط  
 التحلل من غير شرط وجعله كحصب العدة والهدي  
 بدل عن الجحر في قول وهو صوم التعديل في قول  
 والتمتع في اخر والحلق في ثالث ولم يجعله له بدله  
 وقال مقداره ايام ركه التحلل قبل الاثبات  
 بالاصل والبدل في قول وقال لا ولا يعرف لمالك

لها

نص في ان له بدلاً ام لا ولا يتوقف التحلل وذبح الهدي  
 على دخول يوم النحر بل يجوز ان وقت الحصر وقال  
 لا في روايه ولم يقف على قول مالك والمحصر في التطوع  
 يتحلل ولا قضاء واجب به قال في روايه والقضاء  
 واجب في الفرض وقيل لا في روايه ولا يجب مع القضاء  
 عمره واوجبها واشعار الابل والبقر سنون وكرهه  
 وقيل لا يسف في البقر التي لا سام لها والاشعار شق  
 الصفه اليمنى وقيل اليسرى في روايه واليمن في اخرى  
 وقال اليسرى وعنه اليمنى وعنه التحجير بينهما ويقلد  
 الغنم ولا ولا يستحب التقليد وبه قيل وقال باستحباب  
 بها ولا يعتبر الجمع بين الحل والحرم في وقوف الهدي  
 بهما وقيل يعتبر ان كان حاجاً فيساق من الحل الى  
 الحرام او بشرط في اشتراك السبعة في البدنه والبقر  
 بقريهم بل يكفي بتقريب بعضهم وشرط بقرب الكل و  
 قيل بشرط تطوع عليهما كان للمالك واحد واشركهم  
 في واجب عليهم ولا يجوز اكل الهدي الا من المهدى  
 المتطوع به وجوز في التمتع والقران والتطوع اذا  
 بلغ محله وبه قال وعنه اباحه ما عدا النذر وجزا  
 الصيد وقيل يباح ما عدا اجزا الصيد وفديه  
 الادا ونذر المساكين والتطوع اذا اعطى قبل محله  
 ومن اوجب بدنه لم يجز بيعها وجوزها ووجب  
 اخرى وبه قال في روايه وفي اخرى لا يبيعها الا المضي



ومن نذر هديا كفاه شاه مجزية في الاضحية وفي القديم  
ما ينطلق عليه الاسم من المال ومن حج ثم ارتد ثم اسلم  
لم يتصل بحجته الاولى وابطلها وبه قال وقيل في رواية  
**كتاب الاضحية** هي مستحبة وواجبها على الحر المسلم  
المقيم المالك نصا با وقيل سنة على اهل الامصار  
والقرا والمساكين خلا الحاج بمقولا ولا تحب على الاولاد  
واوجب عن كل ولد شاه واحد وقتها اخر ثالث الشبق  
وقال الباقر **ان** اخر الثاني ولا يجزي من الضان ماله دون  
الستين ولا من الابل ماله دون الخمس والبدنه افضل  
ثم البقرة ثم الضان ثم المعز وقيل الغنم وضانها افضل  
وفي الابل والبقر ايتان **ان**هما افضل ومحوى كل  
جنس افضل من اناثها عنده ويكره لمريد الاضحية  
اخذ ظفرا وشعر في عشر ذي الحجة ولم يكرهه ويتدخل  
وقتها بانسباط الشمس ومضى قدر صلاة العبد والخطيبين  
وجعله بعد الفجر لاهل القرى وسرطاني اهل الامصار  
صلاة الامام قيل **المعتبر** صلاة الامام وخطبته وزججه  
لكن يتو اخي من لم يكن عندهم الامام مضى صلاته و  
خطبته ويجزي الذبح ليلا وقيل وبه قال في رواية  
وكرهه مع اجزائه ويجزي ذبح المراهقا والمرأة  
والعبد ولا يجزي فيها ناقص اللحم بسبب العيب  
كالخفا ومن اتلف اضحية لزمه الاكثر من قيمتها يوم  
التلف وقيمته مثلها يوم الذبح وقال بضمان قيمتها

دونها سنة  
سنة الشهر  
دونها سنة  
سنة الشهر

وقرأه  
ايه مرجو  
ايه مرجو  
ايه مرجو

يوم التلف ولا يعرف المالك وابي حنيفة نص فيه ولا  
يصير اضحية باللفظ وجعل النية كاللفظ ويجوز شرب  
الفاضل عن الولد من اللبن ولم يجوزه ولا يجوز بيع  
لحم الاضحية وكذا جلد ها وجوزه ولو ترك التسمية  
عمدا او سهوا حل الاكل وقيل ان تركها عمدا وعنه لا  
يوكل اصلا ويجوز دفع الاجرة للجزار من اللحم والجلد  
وتجزى البدنه والبقرة عن <sup>سبعة</sup> ~~سبعة~~ وقيل لا لكن لا بأس  
به في البيت من جهة حصول الاجر ومن ذبح اضحية  
غيره بغير اذنه ضمنها وضمن النقص وصرفا صدقة  
ولم يضمنه مع الاجزاء عن صاحبها وبه قال وقيل  
ان كانت واجبه اجزاء عن صاحبها وان لم تكن واجبه  
ففعنه في الضمان والاجزاء وايتان واذا خرج وقت  
الاضحية لم تفعل الا المندوبه والمستحب اكل التلث والتلث  
لتصدق بالتلث واهدى التلث واستحب ان لا ينقص  
التلث من الصدقة وجوز اكل المضحي وهداؤه لغني  
وقيل لا حدي في ذلك والاختيار تفرقة الاكثر واكل الا  
قل يا كل التلث ويفرق الباقي لكان حسنا **باب**  
**العقيقة والختان** هي مشروعته ومنعه وقال ابو  
جوي به في رواية مرجو جه وهي شاتان عن الذكر  
وشاة عن الانثى وقيل عن كل شاه ويعتبر في الشاه  
ما اعتبر في الاضحية في السلامة من العيب وفي السن  
والاكل والمستحب ان لا يكس العظم وقيل لا استحب

Copyrighted material



والختان واجب وجعله غير واجب وجوب الفريضة  
وان كان تركه اثمًا وبه قيل وقال بايجابه في الرجل  
ويعده في الانثى في روايه مرجوحه **كتاب**  
**البيع** لا يصح بيع صبي وان كان ممترا وصحة با  
زن ووليها او اجازته ولا بد من الايجاب والقبول  
ولم يعتبر ذلك وعنه اعتبار في غير النافله وبه قال  
وقيل وتقدم القبول على الايجاب لا يمنع الصحة وسخ  
ان كان القبول بصيغة الطلب وصح النكاح مطلقا  
وقال بطلان النكاح وفي البيع روايات من غير فرق  
بين الطلب وغيره ولا يصح بيع عين بجنسه وصح  
بيع الكلب والسرجين النجس والزيت المتنجس وقيل  
يستثنى الكلب الماذون في اقتنايه والسرجين النجس  
عنده وكل ما ينتفع به من النجاسات ولا يصح بيع ام  
والولد ويصح البيع والشر في المسجد وقال بتحريمه  
وبطلانه ولا يصح بيع الغائب ولا عي بالصفه في الجاه  
وصحها الباقيات فان لم يوصف فباطل وصحة وا  
ثبت الخيار وان لم يكن معيبا وبه قال لكن اثبت  
الخيار في المعيب فقط في روايه المشهور بالبطلان  
والروايه المتقدمه كافيه ولا خيار عند بقائها  
على الصفه المتقدمه ولا يصح بيع آلة الملاهي  
ولا ضمان على متلفها اتلافًا يزيل منفعة اللهو و  
صح بيعها وضمن الواحًا لا موقوفه ولا يثبت خيار

في

في شركه ولا مضاربه ولا يقصد فيه المفاوضه كالكتابه ولا  
الخلع والنكاح ويثبت خيار المجلس في كل معاوضه من بيع وشراء  
وقال لا وبه قيل وخيار المشط جائز لهما ولا حد لهما ومدة  
ثلاثة ايام وقيل يتقدر بقدر الحاجة وقال يجوز الزيادة  
على الثلاثة ويثبت خيار المجلس في الصرف والسلم ولم يثبت  
وبه قيل وقال في روايه وتلف المبيع في مدة الخيار يوجب  
فسخ المبيع ورد الثمن وبعده هو من ضمان المشتري سواء  
كان الخيار لهما **ولا** احد هما وجعله موجبا للفسخ  
وان قبضه ان كان الخيار للبائع والزم المشتري بقيمته  
وقبل التلف قبل قبض المشتري من ضمان البائع وبعده  
من ضمان المشتري الا ان يثبت التلف في يده فيما يعاب عليه  
وفما لا يعاب عليه من ضمان البائع بكل حال وقال التلف بعد  
قبض المشتري يوجب تضمينه القيمة في روايه اذا اختار  
الفسخ وفي اخرى يوجب عليه الثمن واعتاق البائع  
في زمن الخيار المشروط له نافذ واعتاق المشتري يسقط  
خياره وفي نفوذ الاقوال في انتقال الملك وفرق ابن  
سريج بين المواسر والمعسر ولم ينفذه وقيل ينفذ ان  
اجاز البائع وقال ينفذ مطلقا ويورث الخيار ومنعه  
وبه قال والغبن الذي لا يتغابن الناس بمثله لا خيار به  
قيل يشته ان بلغ الثلث وبه قال بعض الحنابلة  
وقال بعضهم يعتق السدس **باب الرضا ببيع**  
المجلس الواحد بعينه ببعض متفاضلا باطلا ولا



يجوز التفريق قبل القبض وجوز وبغير جنسه متفا  
ضلا جاز مع القبض وجوز بدونه الا اذا باع بيع  
جزا من صبره فلا بد من التقابض ويجوز بيع الحنطة  
بالشعير متفاضلا وقيل لا ولا يجوز البيع شيه عند  
اختلاف الجنس والحنطة والشعير جنسان وقيل  
وبه قال في روايه مرجوحه وما نص على كيله او  
وزنه تجب اتباعه وما لا نص فيه وكان مكيلا او  
مازونا في عهد صلى الله عليه وسلم بالجواز اتباع  
واعتر عاده بلد البيع والرياء ثابت في دار الحرب  
ولم يشتهر وما ليس بمكمله بل ولا موزن كالثياب والحيق  
جاز بيع بعضه ببعض شيئا اختلف الجنس او اتحد  
ومنع في الجنس الواحد فابطل بيع بقره بقرتين  
وقيل الجنس المتحد الصفه جوده او ركه يمنع  
التفاضل والنسب والجنس المختلف لا يمنع ولا يمنع  
النسب وقال يجوز ان التفاضل والنسب والجنس المتحد  
اتحد الجنس او اختلف وعنه كابي حنيفة وتجري  
الرياء في الماء وبه قيل في روايه وقال الباقر  
لا ولا يجوز بيع حنطة بدقيقا ولا سويقا وبه  
قيل وعنه الجواز بالوزن متفاضلا ومتساويا وقال  
بالمنقول عن مالك لكن مع التساوي وعنه المنع  
مطلقا وعلة الرياء في النقدين كونهما جوهري الا  
ثمان وفي التمر والزبيب والبر والشعير كونها

جنس واحد

مطعوم منه جنس وفي القديم كونه مطعوم منه جنس  
مقداره فاخرج ما لا يكال ولا يوزن كالسفرجل وجعل  
العله في النقدين الوزن والجنس وبه قال فيتعدا  
الى الحد يد والرصاص وفي المطعومات الكيل مع  
الجنس وبه قال في المشهور فيتعدى الى الجنس والنوع  
والا بشنان وقال في اخرى العله كونها مأكوله مكيله  
فلا يتعدى الى البطيخ والخيار والسفرجل وغير  
المكيل وقال في اخرى العله كونها مأكوله مع الجنس  
فيخرج غير المأكول وقيل العله القوت وما يصلح  
فيندرج فيه اللحم والخل والزيت ولا يجوز بيع الزيت  
الناعم بمثله وجوز الباقر ولا يجوز بيع الخبز  
الرطب بمثله وجوز الباقر لكن يشترط ملكه  
كونه في السفر ولا يجوز بيع الحنطة المبسولة بمثلها  
وجوزها والخلول اجناس وقيل جنس وبه قال  
في روايه ولا يجوز بيع اللحم بالحمز وقيل يجوز  
على التخيى ومن اصابه من قبيد بالبق اري حيث  
يتعدى الوزن والأكمام والألبان اجناس في الاظهر  
وقيل الانعام والوحش جنس والطير صنف والحيه  
صنف وقال برابع وهو الوحش وعنه كلها اجناس  
وعنه جنس واحد ولا يجوز بيع الرطب بالتمر وجوز  
ولا يجوز بيع الرطب بالرطب وجوز الباقر  
وبيع العريا جاز ومنعه ولا يجوز فيما زاد

مطعوم



على خمسة اوسق وكذا فيها على الاظهر وبه قال  
وبه قيل في روايه ولا يختص بالفقير في الاظهر وقال  
يختص ببيع مدحجوه ودرهم مديتها او درهمين  
ويشبه ذلك باطل وصحة وبه قال في روايه مرجوحه  
ولا يجوز بيع اللحم بحيوان ما كول من جنسه وكذا  
من غير جنسه او كان لا ياكل في الاظهر وجوزه مطلقا  
وقال بالمنع مطلقا وقيل لا يصح بيع اللحم بحيوان  
لا يصلح لغير الذابيح بان علفه القصاب والكهراس لحم  
غني بمجل حتى فان اختلف الله لقصد لغير الذابيح لحم  
شاه بطريق حتى صح واذا كان الثمن نقدا معينا تعين  
فيفسخ بثلثه قبل القبض ولا يجوز ابداله وجوز  
ابداله وقضى بانه لا يفسخ بثلثه وقيل وفي روايه  
مرجح انه لا يتعين وفي اخرى كالشافعي ولا راي في  
الفلوس وان راجت واثبت فيها الربا عند راجها  
ان ورد العقد عليها في الذمه وقيل بثبوت الربا  
عند التعامل بها وقال بثبوتها مطلقا ولا يجوز  
حفظه من ثمر او طعام بحفظه وجوزه اعتمادا على  
اعتبار عدم الكيل ولا راي في النجاس المصروبا انيه  
وقال بجري فيه في روايه **باب بيع الاصول**  
والثمار غير الموقر يدخل في بيع النخله ومنعه  
والموقر للبايع وله تركه الى القطار ومنعه وكلفه  
قطعه وبيع الثمره قبل بدو الصلاح بشرط القطع

جائز وبدونه باطل وصحة واوجب القطع وبيعها بعد  
بدو الصلاح بشرط تنقيتها الى القطار صحيح وابطله  
وقيل لو بيعت قبل بدو الصلاح بشرط القطع  
فلم يقطع حتى دخل وقت جداد قطعت واحست  
بالمشتري وقال ببطلان البيع وتكون الثمره للبا  
يع في روايه وعنه الصحة واشترى كهما فيها وعنه  
التصدق بهما عنهما وبدو الصلاح في نخله يستتبع  
نخل البستان وقيل به وما جاوز ان غلب التلاحق  
لان بذرا ولا يصح بيع الباذنجان والخيار والقثا  
والرطبه الا لقطعه وقيل اذا ابد المذكور خلا الر  
طبه صح ولا يجوز الجزر والبصل ونحوها الا بعد  
اخراجها من الارض وقيل يجوز عند انتهاء النضج  
ودلاله ظاهر فرعه على باطنه ولا يجوز بيع الجوز وال  
لوز والباقل والسنبل في القشرين وجوزه الباقلون  
وتجوز استئثار نخله وبيع الحايط ولا يجوز استئثار  
صاع من صبرة وقيل يجوز الاستئثار الى الثلث وقال  
يجوز استئثار طال معلومه من غلة دون استئثار  
جزء معلوم من صبرة او بستان في المشهور ولا توضع  
الحايطة عن المشتري في الاظهر وقيل ان بلغت الثلث  
فما زاد وضعت عنه ان يبعث وهي محتاجه الى  
التقيه فان لم يحجج اليها لم يوضع عن المشتري  
وقال بوضعها عن المشتري قل التالف او كثر وعنه



كذلك وإذا أبيع الطعام مكاييله لم يحز لمشتريه بيعه قبل قبضه بالكيل فإن ملك الطعام بارت صح بيعه قبل قبضه أو بغيره فلا وقال لا يجوز مطلقا وقيل بالجواز نطقا بناء على حصول الملك قبل القبض في غير المعاوضة أما غير الطعام كالثوب والعبد فلا يباع قبل قبضه وقال كل مبيع لا يتعلق به حق توق فيه كيل أو وزن في بيعه قبل قبضه جائز من أي صنف كان وإذا انتفع المشتري من القبض فتلف كان من ضمان المشتري وقال بجواز بيع غير الطعام من المنقول قبل نقله فإن تلف قبل نقله فهو من ضمان المشتري وبيع العقار قبل التخلية باطل وقال الباقيون بصحته والتخلية قبضا في العقار ومن المنقول والمجول وجعلها قبضا في المنقول أيضا وبه قال في روايه وعنه كالشافعي وقيل ما يبيع مكاييله وموازينه ومعاذرة فالتخلية فيه ليست فيظهارون ما يبيع جزافا وإذا أبيع طعام إلى أجل فحل فدفع المشتري إلى المستحق ذلك الطعام عوضا عن ربه جاز وقال **باب التصريه والرد بالعيب** هو حرام مثبتة للخيار ومنعه وإذا اطلب المشتري إرضاء العيب لم يمسك بالعيب لم يجب وقال **باب الرد على الفور** وجعله على التراخي وبه قال وبيع الجاني عمدا صحيح في الأظهر وصحة في الخطأ أيضا وبه قال ولا يعرف مذهب مالك فيه والزنا عيب في الجارية

والعبد وخصه بالجارية ولا يملك العبد بالتخليك في الأظهر وقيل يملك ملكا غير مستقر وبه قال في روايه مرجوحه والشر الفاسد لا يملك فيه وإن اتصل به القبض وجعله مع القبض ملكا حراما يوجب التصرف فيه وقيمته على المشتري وردد المبيع بزوايه المتصلة والمنفصلة في الأظهر والبيع بشرط البراءة في الحيوان صحيح مبرى من العيب الباطن فقط وقال بطلانته وجعله مبريا مطلقا وقيل بطلان العقد وعنه صحته والبراءة في الرقيق من عيب لا يعلمه ورج وعنه البراءة مطلقا وليس على البائع استبراء بعد وطئه قبل البيع وقيل عليه وبه قال في روايه المشهور والأقاله ولو قبل القبض توجب الاستبراء ومنعه وبه قيل وبه قال في روايه مرجوحه وإذا استبرأ من ارتفع حيضها لعلة لغير ياسا حرم وطئها حتى تحيض أو تبلغ سن الياس وحرم وطئها أربعة أشهر إذا فيها يظهر الحمل وقيل يكفي مضي تسعة أشهر ثم ثلاثة للاستبراء وعنه لا حاجة إلى ثلاثة وقال يكفي تسعة إذا هي أقل مدة الحمل ثم شهر للاستبراء ومن استبرأ حايضا لم يعتد بذلك الحيض وقيل يعتد به إن كان أول حيضها ومن اشتراخت من طوته لم تحرم الموطوءة حتى يطا الجديده فحينئذ يحرم أن لا تحل واحده إلا بتحريم الأخرى فإن لحقت



اخذها بعد الحرب حلة وحرمتها باب المراجعة و  
**اختلاف المتبايعين وغير ذلك** لا كراهه فيها وقال  
نكره واذا اشترى شيئين جاز بيع احدهما بالآخر  
بالتقسيط ومنعه وبه قال ولا يعرف لما لك فيها نصا  
واختلاف المتبايعين في قدر الثمن يقتضي التحالف و  
لتراد فلذلك ان كانت تالفه وجعل القول قول  
المشتري عند تلفها وبه قيل وعنه ان القول قوله  
قبل القبض ويتحالفان بعده ويترا دانا وعنه التحا  
لف والتراد مطلقا وقال القول قول المشتري ولا  
تحالف وعنه التحالف عند بقاء السلعة وتغريم المشتري  
القيمة ولا يصح بيع الفضول و**صححة** موقوف على  
الاجازة وبه قيل وبه قال في رواية واذا جمعت  
الصفقة حلالا وحراما صح في الحلال في الاظهر وبطله  
وبه قيل والبيع بشرط العتق صحيح موجب العتق  
وابطله في المشهور وقال في رواية ببطلان الشرط  
فقط ولا يجوز العقد على ضرب الفحل وقيل ان  
عين ضرابه جاز ويكره بيع العصير ممن نخره  
وقال ببطلانه وقيل يفسخ ما لم يفت فان فات  
تصدق بئمه ولا كراهه في بيع المصحف وقال يكره  
وبيع الحاضر للبادي منعقد وقيل لا وعنه يفسخ  
عقوبه وعنه منعقد وقال لا ينعقد ان كان بالناس  
اليه حاجه والمالك بجهل سعرة والحاضر هو السائل

له ويصح البيع وقت الاذان قبيل الخطبة وقيل لا وبه  
قال وتلقى الركبان منعقد وقال لا في رواية و  
بيع النخس منعقد وقيل وبه قال في رواية مر  
جوحه وبيع الصوف على ظهر الغنم باطل وقيل  
لا وقتل كلب الصيد والماشية حرام لكن لضمان  
وقيل بالضمان ولا يصح بيع عبد مسلم من كافر في  
الاظهر و**صححة** وكلفه ازاله الملك وبه قال في رواية  
وتجوز بيع دور مكره واجارته وبه قال في رواية  
مرجوحه وقال الباقيون لا وتحرم التفريق بين  
الام وان علت وولدها واصناف اليه كل ذي رحم  
وبه قال وبه قيل يختص بالام والمنع الى سن التميز  
في الاظهر وقال الباقيون الى البلوغ وقال بالمنع وان  
بلغ وحيث حرمن بطل البيع و**صححة** وتجوز بيع  
دور القز والنحل اذا رآه محبوسا ومنعه والا  
قاله منسخ في الاظهر لا تثبت شفعة ولا رد بعيب  
وجعلها منخما مثبتا للشفعة والرد وقيل بيع في  
المشهور وبه قال في رواية وفي اخرى كالشافعي  
ويصح البيع من الوارث في المرض بمن المثل ومنعه  
**باب القرض وغيره** لا يلزم فيه الاجل وقيل  
يلزم ولا يجوز قرض مباحة الموطى للمقترض  
وقرض الحيوان جائز ومنعه وقيل يستثنى الاما



فلا تقرض وقال باستثنا الادنى ولا يجوز قرض الخبز  
وقيل يجوز وبه قال عددان في روايه ووزنا في  
اخرى ويجوز شراء سلعة باعها بثمن لم يقبضه وان  
كان الشرا باقل من الثمن الاول وهي العينة وصح  
العقد الاول دون الثاني وقيل يبطلانها وبه  
قال ولا يصح بيع الحصاة والملاسة والمنازلة وهو  
جعل وقوع الحصاة والتمس والنبد بيعا ولا يصح  
بيع دار على ان يسكنها البائع شهر او نحوه وقال  
لا يبطل الا اذا ضمن اليه شرط اخر كبيع الثوب بشرط  
قصارته وخياطته وقيل استثنى عبد وركوب  
دايه مدة يتغير ان فيها ولا يصح بيع الغر كالطير  
في الهوى ولا ما ليس عنده بان يبيع ما سيصلحه ولا  
بيع المصنمين والملاقح وجبل الجبله وهو قوله  
اذا ولدت هذه الناقة وولد ولدها فقد بعثك  
الولد والبيع على بيع غيره والسوم على سومة منعقد  
وقيل لا ولا يصح بيع الدين بالدين بان يبيع الثياب  
المسلم فيها من المسلم اليه بثمن موجل ولا يصح بيعتان  
في بيع كقوله بعثك بعشرة دنانير نقدا وثمانية درهم  
نسيئة ولا يصح بيع العربون بان يقول هذا الدرهم  
من الثمن ان تم البيع والا فهو لك ولا يعرف عن ابي  
حنيفة فيه نصا وورد الاجور في القرض جائز من غير  
شرط وقال الباقر لا والصالح من الموجل على بعض

٣٤١  
٢٤  
حال باطل وكذا من موجل على بعض حال بزيادة  
اجل اخر **باب السلم وغيره** لا بد فيه من تسليم راس  
المال في المجلس وقيل لا يشترط ولا حاجة الى بيان موضع  
تسليم المسلم فيه بشرط بيانه ويجوز في البيض والجوز  
واللوز وما لا يتفاوت افراده وقال في روايه ويجوز  
في البطيخ ونحوه مما يتفاوت وزنا لا عددا او متعه وقيل  
يجوز على الاطلاق وقال في المشهور لا يجوز عددا  
وتجوز في معدوم يوجد عند المحل ومتعه وتجوز  
السلم حالا ومنعه الباقي خلافا لما في روايه مرجوحه  
ولا يجوز الى الحصاد وقيل يجوز وبه قال في روايه  
مرجوحه والتأجيل باقل من ثلاثة ايام جائز وقيل  
لا بد من زمان له وقع في الثمن واقله خمسة عشر  
يوما في المشهور وقال اصحاب احمد اقله شهر و  
يجوز في الكارع والروسي في قوله ومنع وتجوز في  
اللحم ومنعه ولا يجوز السلم في الخبز وقيل يجوز وبه  
قال ويجوز في الكيل وزنا والعكس وقال لا ولا يجوز  
التشريك ولا التولية في المسلم فيه وقيل يجوز ولا  
يجوز في الجوهري وقيل يجوز والاحتكار حرام وهو  
شرا القوت غلايه ثم امساكه وقيل هو الطعام  
او غيره عند احتياج الناس اليه وفسره باتباع الطعام  
بمصر صغير او قرية ينقل منها الى مصر صغير ويضر  
ذلك لاهل المصر وقال هو ابتياع الطعام بمصر والا



متناع من بيعه ولحقوق الضرر باهل المصر والله اعلم  
**كتاب الرهن** لا يصح على دين لم يثبت وصحة ولم  
يلزم الا بالقبض وقيل يلزم وقال يلزم في المشاع روي  
وبيعه ويجوز انتفاع الراهن بالمرهون ومنعه الباقي  
ولا يشفع المرتهن وما نقل من اجماع من انتفاعه بلبنيه  
وركو به محمول على امتناع الراهن من ابقاء عليه وينفذ  
اعتناق المرهون ان كان المعتق موصيا في الاظهر ويجوز  
مطلقا وقضي باحد قيمته وجعله رهنا ان كان المعتق  
موصيا وباستسعا العبد ان كانت القيمة اقل من الدين  
والمعتق معسرا وقيل ينفذ ان كان المعتق موصيا ويجعل  
الحق او يرهنه او غيره فان كان معسرا لم ينفذ وقال ينفذ  
ان كان موصيا ضمن قيمته وان كان معسرا فروايتان  
مخرجتان من الفلاس والمنصوص هنا النفوذ وللراهن  
عزل وكياله في بيعه ومنعه ان كان التوكيل في البيع  
مقارنا للرهن والمرهون امانه في يد المرتهن والدين  
بحاله وجعله من ضمان المرتهن بالاقل من قيمته والدين  
فان كان قيمة المرهون اكثر فالفاضل امانه في يد المرتهن  
وان كان العكس فالباقي من الدين بحاله وقيل بضم ما يخفى  
هلاكه كالغرض دون ما يظهر كالحيوان ونفقة المرهون  
على الراهن فان غاب فانفق المرتهن باذن الحاكم روي  
**باب التفليس** يتعين على الحاكم المحج والممنع من التصرف  
عند طلب الغرما ثم يبيع عند امتناع المفلس ويقسم على

قدرا المخصصا ومنع المحر وقضي بحبسه وان يبيع نفسه  
خلاما اذا كان عليه ذراهم وماله ذنانير فللمالك بيعها  
وبعد المحر لا ينفذ شي من تصرفات المفلس فيما بيده  
في الاظهر وبه قيل وقال واستثنى العتق ومنع  
التصرفات القابلة للفسخ كالبيع والهبة اذا حكم  
حاكم بالمحر عليه ونفذ ما لا يقبل الفسخ كالعتق وال  
لنكاح ومن وجد عين ماله قدم ومنعه والميت كالحى  
وقال الباقيون بالتسوية بينه وبين الغرما ولا يحل  
الدين بالمحر في الاظهر وقيل يحل ولا يعرف في قول  
ابي حنيفة الاجل بالموت وقال في المشهور لا عند الثقة  
بورثه المديون واقرا به بدين مقبول يوجب المزاحمة  
في الاظهر ومنعه الباقيون وعلقوه بدمته وبيع مسكنه  
وخادمه ومنعه وزاد فقال لا يتابع عروضة وعقاره  
وبه قال في المسكن والخادم ويحلف مع اقامة البينة  
على اعساره في الاظهر ان طلب الغرما ومنعه وبه  
قال ولا يلزم بعد اخراجه من السجن وجوز ملازمته  
وينفق عليه وعلى عياله الا انفاك المحر وتسمع بينة  
الاعسار قبل حبسه ولم يسمعها وعنه ان اخبار  
ثقة باعساره يمنع حبسه **باب المحر** بلوغ الصبي  
بالانزال او خمسة عشر سنة والصبية بذلك او ا  
لحيض او الحبل وجعله في الصبي بالانزال او ثمانية  
عشر سنة وعنه تسع عشر في الصبية بالحيض والانزال



والجبل او سبع عشرة سنة ولم يجد مالك وقال في روايه  
بلوغها فقط والانباء بلوغ المشرك في الاظهر ولم يجعله  
بلوغا مطلقا وقيل بلوغ مطلقا وبه قال والرشد اصلاح  
الدين والمال واقتصر الباقي على المال وقيل لا بد من  
تزويجها وطئها وبه قال في روايه وزاد مضي سنة  
في النكاح وبه قيل في روايه ولا يسلم المال قبل الرشد  
وسلمه بانقضاء خمس وعشرين سنة وان لم يكن رشدا  
وطريان السفه يعيد الحجر ولم يعد ومن انفق اتفاق  
لا يترتب له عليه حمد في الدنيا ولا اجر في الآخرة حجر عليه  
ومنع وبيته بالحجر على بالغ لم يثبت رشده ولا سفهه  
ومنع وقضى بتسليم ماله اليه بالكلية خمس وعشرين  
سنة وصحة تصرفه قبل ذلك **كتاب الصلح** لا يصح  
مع الانكار او السكوت او الجهالة وصحة الباقي وللز  
وجه التبرع دون اذن الزوج وقيل لا بد من اذنه  
فيما زاد على الثلث وبه قال في روايه ولا يترج مد  
على الحدار يكون الدواخل الخوانج ومعاقدة القمط  
الى ملكه وقيل يبرح بذلك وشبهه ولا يبرح مدني  
الحدار يا خشابه عليه ورجه بثلاثة اشخاب وقيل  
مطلقا ويجوز اخراج جناح الى الشارع وبناء دكة لا يضر  
وقال لا وجعل لكل احد ازالة ذلك مع تجوز فعله  
ولم يضمن المزبل ولا يعرف المالك فيه نصا ولا يجبر  
مالك الجدار على وضع جذوع جارة في الجديد وقال

باجباره

باجباره حيث لا ضرر عند المالك عند الاحتياج بان لم يكن  
سوا حايط واحد وللمالك حفرير في ملكه وان نقص  
بغيره واتحان حمام ومقصرة وان اضر بغيره وقيل لا  
وبه قال ولا يلزم ساكن السطح بنا ستره تمنعه من نظر  
حريم جارة وقيل يلزمه وبه قال وحكي عن بعض  
الحنفية والله اعلم **باب الحواله** لا بد فيها من رضی المحال  
وقال لا في روايه ولا حاجة الى رضی المحال عليه واعتبرة  
فقيل يعتبر في العدو ومتى تعذر الحق المحال به بفلس  
المحال عليه او نحوه فلا رجوع على المحيل وجعل له الرجوع  
وقيل به ان جهل فلسه **باب الضمان** لا تبرأ ذمة  
المضموث عنه المحي وكذا الميت وقال بالبراه في روايه  
ولا حاجة الى قبول المضموث له واحوج اليه الا في مرض  
المضموث عنه والمستحق عايب ويصح الضمان عن الميت  
وان يخلف وفاه ولم يصح ولا يصح ضمان مجهول وغير  
ثابت وصحة الباقي والمستحق مطالبة من شا وقيل  
لا الا اذا تعذرت مطالبة المضموث عنه في روايه ومتى  
ضمن بغير اذن لم يرجع وقيل يرجع في المشهور وبه  
قال في روايه ولا يصح ضمان الاعيان كالعوارى والغصق  
في الاصح وصحة الباقي ولا تصح كفالة البدن في قول  
وصحة الباقي وموت المكفول الى اجل قبل حلوله  
او قبل الوفاة الكفيل واذا غاب المكفول لم يطالب  
الكفيل بما عليه لكن عليه احضاره اذا عرف مكانه



وامثله قدر الذهب والاياب بكفيل يكفله وقيل عليه  
المال ان لم يحضره وبه قال **باب الشركة** لا بد من  
اتحاد المشترك جنسا وصفة وقال الباقر بن بشرط التفاضل  
ون في الربح مع تساوي المال او عكسه يبطل وبه قال  
وصححه ولا يصح من الشركات الاعيان وصحح المفاوضة و  
لبدن والوجوه بان يشتريا في ذمتها على ان يكون الربح  
بينهما وقيل بصحة الابدان عند اتحاد الصنعة والمكان  
ولم يشترط ذلك وبه قال ولا فرق بين ان يعملوا واحد  
وقال بصحة الكل خلا المفاوضة وفسر المفاوضة بانها  
دهما في الاسلام والجزية والبلوغ والتساوي في المال و  
التصرف والربح وادخال ما جاز نفس مال الشركة فيها  
وضمن كل ما يلزم الاخر بغصب او بيع فاسد او ما  
يساويه كل داخل خلا طعام اهله وكسوتهم ود  
خول الكفا والموكاله فيه بالشرط وعند الاطلاق  
لا يدخل الكفاله ولا يدخل اختطاب ووصيته وميراث  
ومعدن وركان فان حصل ذلك لاحد هما من جنس  
مال الشركة بطلت وصارت شركة عنان ولا تصح في  
الاختطاب وكل مباح وقيل يصح وبه قال والله اعلم  
**باب القراض والعبد المأذون له اذا شرط**  
**المالك البيع** في يلد معينة فسد وصححه وبه قال وا  
لتفقه في السفر على العامل في الاظهر وجعلها  
من المال وبه قيل ان اتسع المال بشرط الضمان على

132  
العامل يبطل وصححه العقد فقط وبه قال ولا يصح شرا  
المالك مال المضاربة وصححه وبه قيل وبه قال في روايه  
والقول قول المالك في انكار الاذن في البيع نسيه وقال  
الباقر بن قول العامل ولو قارض العامل اخر صح وقال  
لا والربح للاول والعبد المأذون له في نوع من التجارة  
لا يتعداه وجعل له التعدي وقيل له ذلك الا ان ينضم  
الى التجارة عمل كلقصارة ونحوها وديون التجارة متعلقه  
بذمه العبد يوفى فيها بعد العتق وعلقها بنفسه برقبته  
والفاضل منها عن الرقبه لا يلزم السيد وبه قال وعنه  
تعلقها بذمه السيد ولا يتخذ دعوه ولا يهب ولا يهدى  
وجعل له الاطعام والمهديه والعاريه فقط وبه قال  
ولم يعرف لمالك نصافيه **باب الوكاله** لا يصح تق  
كيل المراهق وصححه وبه قال ولا نص فيه لمالك واختار  
عنه القهاب البطلان ولا يشترط في صحته رض الموكل  
عليه وشرطه الا عند مرض الموكل وسفر مسافه القص  
واسمحت متأخر والحنفيه استثنوا قكيل المراهق  
مع المريض والمسافر وللقكيل عزل نفسه وشرط  
حضور الموكل وينعزل الوكيل قبل علمه بالعزل  
وبشئ موكله في الاظهر وبه قال في روايه وعنه  
لا ولم يعزل له قبل علمه بالعزل وعزل له بالموت قبل  
علمه ولا نص فيه لمالك ولا يقبل اقرار الوكيل على  
موكله والمستثنى اقراره بمجلس الحكم خلا الحد والقصاص



وتسمع بينة الوكيل مع غيبة الخصم ولم يسمعها وحقق  
العقد كالمطالبة بالثمن والرد بالغيب ونحوهما متعلقة  
بالوكيل وجعل الوكيل مطالبا اذا قال اشتريت ولم  
يقبل لفلان دون ما اذا قال اشتريت لفلان وكذا اضاف  
المالك في البيع الى الموكل لم يتعلق العهد بالوكيل ويتعلق  
به عند السكوت ولا يعرف المالك فيه نصا وليس للوكيل  
البيع من نفسه وجعل له ذلك وقيل له ان زاد في الثمن  
وقال في المشهور ليس له وعنده وكل من يشتريه له والى  
كيل بالخصم لا يقبض وجعل له القبض **باب**  
**الاقرار** اقرار العبد بقبض وجنايه خطا يوجب  
التعلق بذمته يقوم به اذا اعتق وعقله برقبته وبه  
قال في روايه وعنه يتعلق بذمته السيد ويقبل اقرار  
العبد بحوجب القصاص وقال لا ولا يقبل اقرار المراهق  
هق بدين تجارة وان اذن له الوكيل وجعله مقبولا  
وبه قال ويقبل في تفسير المال العظيم ما يؤول وجب  
بما يقول وبعضهم بالدين وبعضهم بما يبيع البضع  
او قطع اليد وبعضهم باقل نصب الزكاة وقوله  
راهم كثيرا يوجب ثلاثة وواجب عشرة وواجب  
بعض المال كزيادة على الثلاثة وبعضهم تسعة و  
بعضهم ما يتين وقوله القادر هم او وعبد او ثوب  
ونحوه يوجب قبول تفسير المبهم بمتمول وجعل



المبهم مفسرا بالمعين ان كانت مما يثبت في الذمة كالق  
وقنطار خريت فان لم يثبت في الذمة كالف وعبد فسر بما  
شا وقال المبهمة مجانسا للمفسر وله قال مائة درهم  
الا ثوبا وفسر الثوب بما قيمته اقل من ثوب قبل شرط  
في الاستثناء من غير الجنس كونه مما يثبت في الذمة كقوله  
القادر هم الا الفاحضة او مائة جوزه وابطل وقال في  
ظاهر لا يصح الاستثناء من غير الجنس ولا صحابه في صحة  
استثناء العين من الورق او عكسه وجهان ويصح استثناء  
الاكثر وقال لا ويلزم الكل واستثناء النصف صحيح وقال  
بعض الحنابلة ومن اقر في المرض بدين وعليه في  
الصحة دين فهم اسوا وقد تم دين الصحة عند الا  
رد حام والاقرار للوارث في المرض نافذ ومنعه  
وبه قال وبه قيل ان اتهم كقوله لا بنتي كذا وله  
ابن اخ بخلاف عكسه واذا اقر احد الابنين بثالث لم  
يستحق شيئا ووجب له نصف حصه المقر وقيل بل  
ثلاثة وبه قال ومن اقر من الورثة بدين على الميت  
لزمه بالقسط في الاظهر والزمه الجميع ومن اقر بمقول  
حلف عليه في الاظهر وجعل اليمين في جانب المقر له  
وبه قيل واقرار المريض بقبض دينه صحيح وقبضه  
في دين الصحة دون المرض وقيل يقبل ان لم يتهم  
وكذا قال الفان سأل الله امر يلزمه وقال يلزمه وبه  
قيل في روايه مرجوحه وكذا قال في علمي او فيما اعلم



لزمه وقضى بعد لزومه ولو قال فيما اظن لم يلزمه  
باتفاقهم ولو قال الفاقضته او من ثمن خمر لزمه  
في الاظهر وقال لا يلزمه **باب العارية** هي مضمونة  
وسقط التعدي وبه قيل فيما يخفى هلاكه كالشوب  
ونحوه وقال بعدم الضمان ان شرط عدمه في روايه  
مرجوحه وللمعير الرجوع وقيل لا في الموقته او قبل  
الانتفاع وليس للمستعير اعادة في الاصح وجعل له ذلك  
ان كان المستعير الثاني مماثلا للاول وبه قيل **باب**  
**الوديعة** لا يضمن الا بالتعدي والقول قول المولى  
دع في ردها وقيل لا ان قبضها بيته وبه قال في روايه  
مرجوحه واذا اجد الايداع ثما قربه ضمن ولو  
انكر اصل القبض ثم اعترف به وادعى الهلاك  
لم يضمن واذا اودع المودع غيره من غير عذر ضمن  
وقال الباقيات لا ان اودع من يلزمه نفقته ولو  
اودع عند سفر مخوف غير الحاكم ضمن على احد  
الى جهين وبه قال وجعله ضامنا ان قدر على  
الحاكم او على الايداع عنه عياله وقيل التقه كما  
لحاكم والسفر الذي لا خوف فيه يوجب ضمانها  
اذا استصحبها ولم يبق جبه وبه قال والمودع  
اذا اخذ بعض الوديعة للملك ثم اعاده ضمن  
الجميع ولم يضمنه فان اعماد مثله وكان مضمنا ضمنه  
فقط وان كان غير مضمين جميع وقيل ان اعادها

او مثله

او مثله لم يضمن في الاظهر وقال بضمان الماخوذ  
ان كان قد رده او مثله وقطع المودع القفل والكنس  
مضمن ولم يضمنه وبه قال في روايه ولا يعرف المالك  
فيه نصا وعلى المودع رفع الامر الى الحاكم ليؤذن  
له في الانفاق على البهيمه فان لم يفعل فعليه ضمانها  
ولم يلزمه ذلك ولو شرط في الوديعة الضمان فسد  
وليس للمودع محاصمة السارق وجعل له ذلك ومن كتب  
لفلان على كذا او وديعه كذا لم يلزمه العمل بالكتابة  
وقال يلزمه ووافقه بعض الحنفية ولا نص فيه لمالك  
**باب الغصب** هو مضمن بالقيمة في المتقوم والمثل  
في المثل وقال في روايه القيمة مطلقا وتعلم الصنعة  
مضمون ولم يجعله مضمون وبه قيل ووطى الغا  
صب يوجب الحد والارش وقيل اذهب الى حنيفه  
وجوب الحد والارش واولادها منه ارش او يوجب عليه  
ارش نقص الولاده ولم يبق جبه وجعله مجبور  
برق الولد وبه قيل فان باعها الغاصب جاهلا با  
لغصب فعلى المشتري المهر بالوطى وقيمة الاولاد  
لتقويتهم وقيل وقال عليه مثل الاولاد ويرجع  
على الغاصب عندنا بقيمة الاولاد دون المهر وقال  
يرجع بهما وقيل عليه قيمة الام والاولاد ويرجع  
على الغاصب بالاكثرت قيمتها والتمن وفي قلع احد  
عيني البهيمه او قلعها ارش النقص ووجب اربع



القيمة في احدهما وكلاهما فيها لكنه قضى بردها  
معيبه على الجاني اذا اراد اخذ كمال القيمة وقال بل  
رشد النقص مطلقا في رواية وفي اخرى برجع القيمة  
في احديهما وبالا رتب بينهما والجنابة على العبد  
بقطع يديه ونحوه يوجب كمال القيمة وبقاء الملك  
فيه ولم يوجب القيمة الا عند رفعه الى الجاني ومنا  
فع المخصوص مضمونته ولم يضمنها وبه قيل وعنه  
تضمنها ان كان اسكن او ركب البهيمة غيره وعنه  
ففي التضمنين في الحيوان فقط ولا خلاف عنه في التضمنين  
عند قصد المنفعة المجردة كاستعمال الدواب في سحره  
وله تضمنين القيمة وقال بنو الضمان المنافع مطلقا  
في رواية مرجوحه وتلف العقار بغشيا سبيل ونحوه  
مضمن ولم يجعله مضمنا اذا لم يكن من كسبه والمقصود  
منه قلع زرع الغاصب وقيل ان فات وقت الزرع  
فليس له قلعه وله اجرت المثل في المشهور وله  
قلعه كما لو لم يفت وقت الزرع وقال ان شأ بقاء  
باجرة الى الحصاد وضمنه نقص الارض وان شأ  
رفع اليه قيمة زرع وعنه بدل نفقته وتغيير  
العين بحيث يزول اسمها وتفوت مطعم من  
فعها كطبخ الشاة وطحن الخنطة يوجب ارض النقص  
وقضى بانها ملك حرام يتصدق به وبه قال في  
مرجوحه وقيل ان شأ المالك قنع بها وان شأ ضمنه

القيمة اكثر ما كانت وفتح القفص وحل القيد مضمون  
ان طار عقب الفتح في الحديد ولم يضمنه مطلقا وقيل  
بالضمان مطلقا وبه قال ونجس رد السلاح النجاسة  
بارسا السفينة على الساحل وقال الباقر لا يجب  
وتجب رد السباحة وان بنى عليها لم تتعفن وكذا الا  
جرة ولم يوجبها بل القيمة ولا يجب قلع الذي  
خط به الحرج خوف التلف وهذه الغاصب وقضى  
بتضمنين من شأ وان لا يرجع احدهما على الاخر ومن  
اتلف الهل هو ضمن رضاضها الذي لا يصلح للهو وقيل  
لا يضمن شيئا وبه قال والضمان في اراقه خير ذي  
قتل خنزيرة وقضى بالضمان وبه قيل **باب الشفعة**  
لا يثبت للمجار واشتقاقها هي على الفور في الاظهر  
موقته بالمجلس ما لم يوق جدا منه اعراضا وعنه انها  
على الفور وقيل يتمادي سنة وعنه التماضي الى  
ان يمضي زمان يعلم به انه يعرضنا وقال بالفورية  
وعنه التراخي الى ان يعفوا عنه او يطالبه وعنه التا  
قيت بالمجلس ولا شفعة في غراس ولا بنا وقيل فيهما  
الشفعة والشفعة ثابتة للغائب والصبي وان جرت  
مناقلات كثيرة لكن لا يثبت من اشهاد الغائب على الطلب  
وللشفيع الاخذ ودفع قيمة البناء والغراس ان لم  
يفعله المشتري ولا يكلف القلع ونحوه الاحتيا في  
رفع الشفعة بان يشتري سلعة مجهولة المثل او يقر

في الشفعة والغاصب لا يرجع على الغاصب



بالبعض ويبيع الباقي وقيل لا يجوز وبه قال والشفعة  
على قدر الانصاف الا على عدد الروس في الاظهر <sup>جعلها</sup>  
على عدد الروس وبه قال في رواية والعهد على  
المشتري وان اخذ الشفيع من يد البائع وجعلها  
على من كان الشقص بيده ويورث الشقص المشفوع  
وشروط حكم الحاكم قبل الموت وقال بالارث ان طالب  
الميت وتثبت الشفعة للذمي على المسلم وقال الا ولا  
شفعة فيما لا ينقسم واشتبهوا به قيل وقال في رواية  
وياخذ الشفيع عند تاجيل الثمن بحال او يصبر حتى  
يجل الاجل في الاظهر وقيل بالموءجل ان كان مليا ثقه  
فان لم يكن له وكفله ملي به فذلك ويؤخذ الوقت  
وقيل في رواية وبه قال ولا شفعة في مو هو بصدقة  
وقيل بثبوتها في رواية والله اعلم **باب الاجارة**  
تجب الاجرة بالعقد ولم يوجبها به بل او جيب  
كل يوم في اخر وقيل بحجب به والمطالبة يوم ما يوم  
ولو قال اجرتك كل شهر يدرهم لم يصب وصحة في  
المسهر الاول وفيما عداه تلزم الاجرة بالدخول فيه  
وبه قيل وقال في رواية والعقد على الزمن المستقبل  
باطل وصحة الباقيات ويصح تاقيت الاجارة وان طالت  
المدة في الاظهر واذا منع المالك المستاجر من استيفاء  
مدته في اثباتها سقط ما يقابل مدة المنع وقال يسقط  
كل الاجرة وقال فيما لو غصب العين سقط عنه ما يقابل

مدة الغصب ويصح بيع المستاجر من غير المستاجر في  
الاظهر ويستوفى في المستاجر بقية المتفعة وصحة برضا  
المستاجر وقيل لو حبس المالك على دين ويصح بيعه  
المشاع ومنعه وبه قال في المشهور ويصح استئجار  
لقتل النفس وما دونها قصاصا وبطله في النفس  
واجرة القاتل والقاطع على الجاني وجعلها على  
الجاني عليه وبه قيل وليس للمستاجر الفسخ بعد  
يعرض له كمرض واحتراق الجول وجعل له الفسخ  
ولا يفسخ بموت العاقد وفسخها ويصح الاستئجار  
على تعليم القرآن والحج وكذا الاذان في الاظهر دون  
الامامة وفي التراويج وجهان ومنع في الكل وبه قال  
وقيل بالمنع في الامامة فقط ان اوردت على الاذان  
وتجوز الاجارة على الحمامة والاجرة حلال وقال  
لا يطعمها ناصحة ورفيقه ان لم يكن عقد وا  
لحرير في حق الحر والمستاجر ان يؤجر العين  
بأكثر من الاجرة المسماة وشروط احداث ما يقتضي  
الزيادة وبه قال في رواية وعنه المنع بكل حال وعنه  
الجواز باذن المالك ولا يصح استئجار الخادم وا  
لمرضع بالطعام والكسوة وجوز في المرضعة وقيل  
فيها وبه قال في المشهور وتجوز استئجار الكتاب  
للنظر فيه ومنعه ولا يضمن الا جبر المشترك  
ما نقص بسبب قصاره ونحوها في الاظهر وقال



الباقون يضمنون ولا ضمان على المشترك اذا احدثت  
العين في الاظهر وقيل يضمن وبه قال وعن نفى الضمان  
وعنه لا ضمان فيما لا يستطيع دفعه كالحرث ولا ضمان في ضمان  
الدابة على العادة وجعله في الضمان وما اكل المستاجر  
من الطعام فليس له ما يقابل من الاجرة في قول وقال  
الباقون والمستاجر له دابة اربابها مثله في الطول وال  
لسمت واعتبر المماثلة في معرفة الركوب وقيل المتغير  
المماثلة في الرفق حال السير ولا يستحق القتال اجرة  
من غير عقد على الاصح وقيل يستحق وبه قال ومتنازع  
الحنفية ولا نص لابي حنيفة ولا كراهه في استئجار الحلي  
بذهب او فضة وقال بكراهه استئجار حلي الفضة بها  
وحلي الذهب به والاستئجار للزراعة الحنطة تسلط  
على زراعته ما يملكها في الضرر ولا يجوز استئجار الزرع  
لا رضاع ولدها وقال يجوز وبجائزة الموضع المشروط  
يوجب المسما واجرة المثل فيما زاد وضمان قيمه الدابة وقيل  
ان شاخذ القيمة والندرج فيها الاجرة وان شاخذ اجرة  
المثل والمسما ولا قيمه ولا يجوز استئجار الدار لتخذ  
مصلى ومنعه ولم يوجب اجرة ولا يجوز شرط خيار  
الثالث فيما عقد على مدة وفيما عقد على عمل معين  
قولان وجوز الباقون مطلقا والله اعلم **باب**  
المساقاة هي جازية ومنعها ويجوز على التخل والتم  
ولا يجوز على غيرهما من الشجر في الاظهر وقيل يجوز

وبه قال

وبه قال ولا يجوز على ثمرة من جوده في الاظهر  
وقيل بالجواز ان لم يره وقال بالجواز والقطافا على  
العامل وقال في روايه عليه وعلى المالك واختلافهما  
في قدر المسروط من الثمرة يوجب التحالف وقيل القول  
قول العامل بيمينه وقال قول المالك والمزارعة  
على بعض ما تخرج الارض باطله ان كان البذر من  
صاحبها وقال بصحتها ولم يعرف مذهب مالك فيه  
فان كان في الارض نخل فساقا عليها وزرع صحر وبطله  
**باب احيا الموات** لا حاجة فيه الى اذن الامام ولا  
حرج اليه وقيل به فيما يتشاح الناس به من العمران دون  
سيره ولا يملك بالاحياء ما باداه له وجعله مملوكا  
وبه قيل وبه قال في روايه مرجوحه واحيا الارض  
للزراعة اصلاح ترابها واستخراج ما فيها واكتفى بتجرها  
وبه قال واحيا الدار تسقيف بيت منها واكتفى بتجوطها  
وبه قال وقيل مرجح الاحياء الى العادة وحريم البير  
مقدر بالعادة وقدره لسقي الابل باربعين ذراعا وللنظر  
بستين وللعين بتلثمائه وعنه خمسمائة وقال حريمها  
في الموات خمسمائة وعشرون وفي العاديه خمسون  
وفي العين خمسمائة وليس للامام حرم الحشيش لابل الصل  
وما في معناها في قول وتماثل الباقون له ذلك وما ثبت  
في الارض لمالكها ولم يجعله له وقيل لمالكها ان حوط عليها  
وتجب بذل فضل ما البير للبهائم ورعايتها دون



الزروع وبه قيل في البير في الموات دون البساتن الا ان  
يحتاج اليه جارة مدة اصلاح ما انهدم من بيره وليس  
لاحد ان ينفرد بمعدن ظاهر كالمخوخ **باب**  
**الوقف** يلزم بدون حكم حاكم او اخرج وجه اخرج  
الوصايا وجعل لزومه متوقفا على احد هما وتنقل  
رقبه الموقوف لله تعالى في الاظهر وقضى بزوال الملك  
ولم ينقلها الى الملك وجعل للواقف الحاق شرط وعنه  
انتقالها الى الله تعالى وقيل الى الوقف فاعليه وبه قال  
ويصح وقف المشاع وكذا المنقول ومنعه وبه قيل في  
روايه مرجوحه ولا يصح وقف ما لا يدوم الانتفاع  
به كطعام ومشموم ونحوهما والوقف على نفسه  
باطل وقال بصحته ووافقه ابو يوسف وسق وبه قيل  
ويدخل ولد البنات في الوقف على العقب والنسل  
والذرية وولد الولد ومنعه في روايه وقيل لا في  
المشهور وبه قال وخراب الوقف لا يعيد ملكا ولا يجوز  
بيعه وقال يجوز له وصرف الثمن في مثله وان كان سبعا  
لا يرجع عوده الى حاله ولا يعرف لابي حنيفه فيه نصا  
وقال بعوده الى ماله والا ذن في الصلاه في الارض والد  
فت فيها ليس بوقف وقيل وقف وبه قال وجعل  
ذلك وقفان صلى فيه لا توافد فيه وتلفظ وله  
الرجوع في روايه مالم يحكم به ويخرجه من حق الوصايا  
والوقف على الوارث في المرض صحيح ان اجاز بقيقه

الملك

الورثه

الورثه وعن الحنفية كذلك قال فان لم يخير واضح الى  
تحقق في الثلث بالنسبة الى من ينتهي اليه بعد الوارث حتى  
لا يجوز بيعه ولا ينفذ في حق الورثه الى ان يقسم  
الغله بينهم وبعد موت الموقوف عليه ينقل الى  
البطن الثاني ويعمل بشرط الواقف وقيل لا يصح  
الوقف على الوارث الا اذا اشترك معه اجنبيا  
فيصح ويشترك فيه الورثه وقال بصحته في الثلث ولم  
يشترط اجازة الورثه ويصح الوقف المنقطع الانتها في الا  
ظهر ويصرف عند انقراض الموقوف عليه الى اقرب  
الناس الى الواقف وقيل الى الفقراء والمساكين وبه  
قال وبطل الوقف من اصله واذا لم يذكر جهة  
الوقف بطل في الاظهر وقيل بصحته والصرف الى  
جهة بر وبه قال **باب الهبة** لا يتم فيها الملك الا  
بالقبض وقيل لا يشترط لكن للمتهب المطالبة به ويجوز  
الواهب عليه مادام الواهب مطالبا به فان رضي ببقا  
يها في يد الواهب او ترك مطالبة فمات الواهب  
بطل حقه وبه قال في روايه ولا يتم للملك في المشاع  
الا بالقبض وقيل لا حاجة اليه وهبه المشاع صحيحة  
وشرط عدم قبول القسمة للصحة والتسوية سنة في  
هبة الاولاد وقال للذكر مثل الانثيين ولا يحرم المفا  
ضله ولا التخصيص وقال بعدم جوازها فان فعل  
امر بالرجوع ولا رجوع في الهبة من اجنبي وجعل



له الرجوع حيث لاز وجيه ولم يعوضناه ولا غيره  
ولم ترد زيادة متصلة ولم يتعلق بها حق الغير ولم  
يتم احد المتعاقدين وبه قال في الاب والابوين والا  
بوينهما وان علوا الرجوع ومنع وقيل لا رجوع للاب  
فيما كان على وجه الصدقة واستيدان الابن بعد الهبة  
وخلطه بما لا يتميز او تزوجت البنت وبه قال في رواية  
وعنه لا رجوع مطلقا وعنه كالشافعي وقال مالك لا رجوع  
للأم فيما وهبت لولدها الميتم والمجد الرجوع وقال البا  
قون لا والزيادة المتصلة في هبة الولد لا تمنع الرجوع  
وجعلها مانعة وبه قال في رواية والهبة من الأعلى  
لا تجب اعادة في الاظهر واوجبها وبه قيل فعليه  
القيمة ان لم يثبت وليس للوالد الاخذ من مال الولد  
بغير اذنه عند الغني وقيل له ذلك وللوالد مطا  
لبة ابنه بدنيه وقال لا ولا تصح هبة المجهول وقيل  
تصح ولو قال اعترتك كذا ملكها المخاطب ثم ورثته  
ثم سبب المال وان لم يقل لعقبك وقيل ان لم يذكر  
العقب عادت الى المعز والى ورثته وان ذكر العقب  
استحقوا فان عد من اعدت الى المالك والرقبي كما  
لعمرى وابطل المطلقة وهي قوله هذا رقبى وقيل  
تطل مطلقة ومقيدة ولا يفتقر الابن الى قبول من  
عليه الحق **باب اللقطة** يجب معرفتها سنة ما لم تكن  
تافهة ويجب ردّها او بدّلها ان فاتت فان تصدق

بها

بها بعد الحول بخير ما لكتها بين تضمينه وحصول  
الاجر له وصناله الغنم في موضع يخوف ياكلها ولا  
يجب الالتقاط واوجبته في روايه وقيل يجب فيما له  
خطر ونية حفظه دون ابق تجاره او اخيه فله الا  
خذ والترك فان لم يعرف صاحبه لم يقرب به وان ا  
عاد اللقطة الى موضعها ضمن ولم يضمه اذا نوى  
حفظها فان نوى الحفظ من غير النية الى المالك ثم  
اعاد الى موضعها ضمن وقيل ان نوى حفظها ضمن وان  
تردد في الحفظ والمالك فلا يملكها الملتقط بعد التعريف  
وان كان عينا وقيل يكره تملكها خلا الشاه في المفازة فان  
اكلها لم يضم وجوز للفقير المالك وللغني التصديق  
بشرط الضمان وقال بملك الغني والفقير قهرا في  
الاثنان دون العروضا والحلي في رواية وعنه ايجاب  
التصدق بقدا كانت او غيره ثم يتخير المالك بين  
تقريبه وانفرد به بالاجر ولا يضم ما صنع مده التعريف  
وصمته ان لم يشهد على اخذها الحفظ ولا يجوز الا  
لتقاط كبار الابل والبقر والخيول والبغال والحمير وال  
طيور وقال بالمنع مطلقا وجوز مطلقا وقيل لا يلتقط  
الابل بحال ولا الخيل والبغال والحمير والبقر الا اذا  
خاف عليها ولم يعرف مالكا في الطير نصا وبحق  
التقاط الغنم وقال لا في رواية وتقر اللقطة في يد الفاعل  
سواء يضم مشرفا امين عليه في قول وفي اخر تنزع واقرها



وبه قال وقيل لا ولقطة الحرم مباحة للتعريف لا للتملك  
في الاظهر وقضى بتملكها وبه قيل وبه قال في رواية  
مرحوجه والقليل والكثير يعرفان سنة في طاهر المذ  
هب ولم يوجب ذلك فيمادون عشرة او ماردون دينار  
لكن لا يذكر حدة المدة وقيل لا يعرف ماردون ربع  
دينار واذا ذكر مدتها صفتها لم يكف في الجواب  
الدفع بل في جواز ان صدقة وقيل يكف وبه قال  
**باب الفبط** هو محكوم باسلامه ان وجد في بلاد  
المسلمين وحكم بكفره ان وجد بكيسه او قرية اهل  
الذمة وهو محكوم بحريته ولاوة للمسلمين وتفقته  
في ماله ولا في بيت المال واذا بلغ واظهر الكفر  
زجر فان اصر وطلب عقد الذمة عقدناه ان كان  
كتابيا والا الحقناه بهامنه وقيل يقتل بكل حال  
وبه قال وقضى بانه لا يقتل بل يتخير ويحكم با  
سلام الصبي الصغير عند اسلام ابيه وقيل  
يتخصص الاب في المشهور ولا يصح المميز ورده  
وصح به قال وبه قيل في رواية **باب الجاهل**  
لا يستحق من رد الا بق شيئا من غير شرط وقضى باستحقاقه  
وبه قال ولكن قال باستحقاقه دينارا او اثني  
عشر درهما قصرت المسافة او طالت ردة من مصر  
او غيره وعنه عشرة دراهم ان ردة من مصر والافا  
ربعون وقضى بربعين درهما ان ردة من مسافة

ثلاثة

ثلاثة ايام وبالرخصة ان ردة ممد ونها وقيل يستحق  
من عرف بالرد على قدر عمله بعد اقراره ولا رجوع  
للمراد بهما انفق على الا بق بغير اذن الحاكم وقيل  
يرجع وبه قال **باب الوصية** يجب الا يصا بقضا  
دين لا يعلمه مستحقة ووديعة بلا اشهاد وتستحب  
الوصية بالصدقة ونحوها لمن لا وارث له والوصية  
صية بالثالث لا تنفق على اجازة الوارث وبما زاد  
يقف عليها في الزايد فان اجاز فابتداء عطية في  
قول ويبعد عند الباقيين والوصية للوارث صحيحة  
مع الاجازة ويصح نكاح المريض وقيل لا فان يرى  
في الصحة روايتان ولو اوصى من له ثلاثة بنين  
بمثل نصيب اخر اخذ الربع وقيل الثلث والا يصا  
بجميع ماله نافذ في الثلث ان لم يكن له وارث ومع  
في الجميع وبه قيل وقال في رواية والوصية للغير  
يصرف الى اربعين دارا من كل جانب وقال في  
ثلاثين واعتبر الملاصق ولا نص لما لك فيه وضيق  
الثلث من التبرعات يوجب تقديم الاول فالاول  
عنه اتحاد النوع وقضى بالمخاصة وبه قيل وبه  
قال في رواية والوصية للقاتل صحيحة في الاظهر  
وابطلها وبه قال في رواية ولا يصح الا يصا الى  
العبد وصحة في عبه نفسه ان كان الورثة كبارا  
وقيل بالصحة مطلقا وان كان عبه غيره وبه قال



ولا يصح الايصا الى الفاسق وقضى بان الحاكم يمنعه  
فان تصرف قبل المنع نفذ تصرفه وقال بالصحة بضم  
امين اليه في روايه ولا يصح ايصا مميز في الاظهر وقيل  
يصح وبه قال والوصي في نوع لا يتعداه وقال بتعديده  
وقيل به فان نهاية عن غيره لم يتعداه وليس للوصي  
ان يوصي الى غيره الا ان يقول الموصى اوص الى فلان  
في الاظهر وصحة مطلقا وبه قيل وليس للوصي ان يبيع  
من نفسه مال الجور عليه وجعل له ذلك ان زاد على  
ثمن المثل وقيل له ذلك مطلقا وقال له ذلك بوكيله  
في روايه مرجوحه ولو اوصى بسهم من ماله صرف اقل  
متمول وجعل له كمال السدس ان كان الاقل رونه و  
قيل يعطى السدس كاملا وعنه القول عا ئلا وعنه  
الثمن وعنه سهم مما يصح من المسئلة ولا يزد على  
الثلث بلا خلاف عنه وقال له السدس كاملا وعائلا  
مع العول وعنه له الاقل الا اذا زاد على السدس  
ويصح ايصا بالاشارة ممن اعتقل لسانه ومنعه  
وبه قال ولو اوصى باعتاق رقبه بالف فجز الثلث  
اشترى بالثلث ومنع الشراء ودعوى الوصى رفع  
المال لا بد فيه من البيه واكتفى بيمينه وبه قال  
ودعوى الشريك وعامل القراض للرديفتقر الى البيه  
في احدى القولين واكتفى بيمينه وبه قال ولو قال  
صنع ثلثي حيث شئت لم يضعه في نفسه وجعل له

ذلك

ذلك وزاد الولد وقيل له ذلك عند عدم التهمة ولو  
اوصى لقبيله كبيرة صح في الاصح وابطلها وتموج البحر و  
لطلق والتقديم يقتضى مخوف في الاظهر وقال لا في  
روايه مرجوحه والا يوصى للمسجد صحيح وابطله الا ان  
يضيّق الى لفظه الاتفاق في المصالح ولو اوصى لا قاربه  
صرف الى القريب والبعيد خلا المدلى بالام ان كان الموصى  
غريبا في الاظهر ويدخل الاصل والفرع والمسلم والكافر  
والرحم وولد الاب الخامس وينتهي الى الولد الذي يشوب  
اليه مثاله اوصى لقربة الشافعي يصرف الى من ينتهي  
الى شافع من الاولاد لا الى من ينتهي الى المطلب وعنه  
مناف وخص الاقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم  
ويرتقى في ذلك الى اكثر من اربعة ابا ومنع الاصول و  
لفروع وبني العم وسائر الورثة وقيل يدخل القريب  
من جهة الابوين في روايه وعنه يدخل الاقرب فلا  
قرب ويختص بالفقير في روايه وقال في روايه بد  
خول من كان يصله فقط وفي اخرى بد خول الكل  
فعلى الروايتين يدخل الاب والاولاد خلا البنات ويد  
الاجداد واولادهم واولاد ابى الجد واولاد جد  
الجد ولا يرتقى الى اكثر من اربعة ابا ويدخل الاخوة  
من قبل الاب ولا يدخل الام وولدها من غير ابيه  
ولا الكافر ان كان من قبل ابيه والوصية للاصل كما  
لوصية للاقارب وخصا به الزوجه وقيل يختص



بعضيته الا اذا اقترنت به ما يعجزه في روايه وفي اخرى  
يدخل العصبه وذو الرحم الوارث وولد البنات  
والعمات والخالات يدخلون ولو اوصى لاهل بيته  
صرف الى قرابته من جهة الابوين وخص من ينسب الى  
من ينسب اليه الموصى من جهة الاب والعصبه لبي فلان  
لا تدخل الاناث ولا تعويل على خطأ الموصى وقال  
يعول عليه ما لم يرجع عنه ولو اوصى الى رجلين لم  
ينفرد احدهما وجعل له الا نفراد في الكف والتجهيز و  
طعام الصغار وكسوتهم ورد وديعه معينه وقصا  
دين وانقاذ وصيته معينه وعنف معين وخصه من متعلقه  
بالميت ويصح الوصيه لاهل الحرب وبطلها ويتناول  
الا يوصى المال المعلوم عند الميت وغيره وقيل لا في المشهور  
وليس للموصى الغنى اخذ ما يقابل عمله وللفقير الا  
قل من اجرة وكفايته لكن اذا قدر رد في قول وبه قال  
في روايه ومنع الكل ولو قرصا وقيل له اجرة المثل  
**كتاب الفرائض** اسباب التوارث نسب  
ونكاح ولا وموانعه قتل وريق واختلاف دين  
والجمع على تفرق ريتهم مشهور وكذلك انصباؤهم  
ومخارجها والجد يقاسم الاخوة الابوين والاب فان  
نقص من الثلث كل واستقطبهم به فان كان معه ذو  
فرض فله الا حظ من المقاسمه وثلث الباقي بعد الفرض  
والسداس واذا لم يجد وارثا مجمعا عليه وثابت

المال

المال وراث ذوي الارحام كبريات العصبه وبه قال لكن  
طريق التزويل فثبت البنات تشاركها الاخوت وعلى  
التعصيب لا تشاركها ويستوى في ذوي الارحام بين  
الذكور والاناث ان اتفقوا في الاباء والا جداد عند ابي  
حينفه فان اختلفوا فالتسوية عند محمد ويفصل الذكر  
عند ابي يوسف وسوى احمد بينهم عند الاتفاق والا  
ختلاف في روايه وفي اخرى استثنى الخال والخالة فجعل  
له سهمين ولها سهمها واذ الميكن ذو رحم انتقل المال  
الى بيت المال ارثا وجعله مصلحيا وبه قال واهل الذيه  
يتوارثون وبه قال في روايه مرجوحه ولا نص فيه  
عن مالك ولا يري القاتل خطأ وقيل يري غير الذيه  
ولا يري القاتل وان كان صبي او مجنونا وورثته ولا  
يري حافر البير وورثته ان كان وقيل يري غير الذيه  
ولا يري الباغي القاتل من العادل وورثته ان قال قتلته  
بحق ولا يري العادل الباغي ولا الحاكم ولا كل قاتل  
بحق في الاصح وورثته وبه قال ولا نص فيه لما لك ولا  
توارث بين الهدما والغرقا وقال في روايه بالتوارث  
في تالدهم لا فيما ورثوه وقال المرتد في وقت  
كسبه في حال الاسلام لقريبه المسلم وجعل كسبه في الكفر  
في القريبه وقال موريث الغني انتقل الى دينه ما لم  
يكن مرتدا او مجنونا كالجماعه وولد الملا عنه لا يرثه  
ابواه ولا احد من جهته وورثته الام بالفرض



والرد وقال ماله لأمه وعصبتها فلامه الثلث والباقي  
لعاصبها وعنه الكل لها بالعصبة ولا ميراث لمن أسلم  
على دينه كافر وورثته منه وميت زال مانعه قبل القهر  
لميرث وقال يرث في روايه واذا تحرك السقط او عطس  
او تنفس ورث وقيل ان تحرك حركه مستمرة او وضع  
ورث وفي العاطس روايتان خلا العاطس وبه قال  
والحنث يرث المتيقن ويوقف المشكوك فيه وقيل له  
نصف نصيب الذكر ونصف نصيب انثى فله مع الابن  
ربع وسدس وبه قال وورثته ميراث انثى وعنه انه  
يعطى الادون والمبعوض لا يرث وقال بنتي رثته ببعضه  
المحرو ويرث عنه في الاظهر وبه قال واخو الابوين  
في المشرکه يرث ومنعه وبه قال وما فضل عن ذي  
الفروض ولا عصبة لم يرده عليه ورث على غير الزوجين  
وبه قال واذا ترك حملا وابنا وبنتا وقف الميراث  
وقضى بصرف أسهم من خمسة الى الابن وأسهم من تسعة  
الى البنت ولا يورث بقرا بنتين من جهة بل باقوا هما  
ورثتهما وبه قال وام ابى الاب وارثه في الاظهر  
وقيل لا ولا يرث جده مع ابنها وقال بنتون يثها في روايه  
وام ابى الجد وارثه وقيل لا وبه قال والقربي من جهة  
الاب لا تسقط البعدى من جهة الام واسقطها بها وبه  
قال في روايه مرجوحه ولو اعتق عبده على ان لا  
ولا الغنى الشرط وقيل لا يصرف ماله في الرقاب وبه قال

واختلاف

واختلاف الدين يمنع الارث بالولا وقال لا في روايه وعنه  
لا يسعه من الرق فظاهره ان ماله للشيء ولا نص فيه  
لمالك ومن اعتق عن غيره بغير اذنه فالولا له وقيل المعتق  
عنه وان كان باذنه فلم يعتق عنه وجعله للمعتق ومن  
قال اعتق عبدا كاعنى على كذا فالولا للمعتق عنه ومن  
ملك اصله او فرعه عتق عليه وعداه الى ذي الرحم المحرم  
وبه قال وقيل يختص بالاصل والفرع والاخوة والاخوات  
من كل جهة دون اولادهم ولا ترث بنت المعتق وقال  
ترث في روايه فان انفردت اخذت الكل وان كان معها  
ذو فرض اخذت الباقي او عصبة اخذ نصف ما اخذ  
وعنه انها لا ترث الا مع اخيها خاصة ويجر الوالا الى  
الاب وكذا الى الجد في الاظهر ويتبع الجزار الى الجد  
وبه قال في روايه **كتاب النكاح** هو حقيقة في العقد  
يجاز في الوطى وعكس وقيل بالاشتراك وبه قال وهو  
ستجب لخائف العنت وقال بايجابه وان امنه في روايه  
ولا يستجب لغير تايق بل العباده احب وعكس ذلك  
وبه قال فان لم يتقا ولم تكن له شهوة البتة كرهه وا  
ستحبه الخنفية وبه قال في روايه وعنه نفى الاستحباب  
ولا نص فيه لمالك ويجوز النظر الى المخطوبه وقيل  
يشترط غفابتها ولا تلى المرأة نفسها ولا غيرها ولا تاذن  
لغير وليها وجوز كل ذلك وبه قيل في الاخير وعنه  
المنع وعنه يجوز الدية وللأب اجبار البكر البالغ



و منع وقيل في روايه مرجوحه تستثنى بنت اربعين  
و المطلقة المخلو بها قال في روايه لا تجبر بنت تسع  
و للاب اجبار البكر الصغيرة وقال في روايه تستثنى  
بنت تسع و ملك المرأة بعض زوجهها يفسخ العقد ولا  
يزوج الامه والعتيقه سيدتها و جوف لها ذلك و به قال  
في روايه و عنه المنع و عنه تخصيص المنع بالعتيقه  
و ليس للاب تزويج الشب الصغيرة و جوف و به قيل  
و به قال بعض الحنابلة و الشوبه بالزنا كهي بغيره  
بل بالوقوع و طول الزمان و لم يجعل الزنا مؤثرا  
و به قيل و قال المعتز الاصابه ولو بالزنا و ليس  
لغير الاب و الجد تزويج الصغيره و صح ذلك الجميع  
العصبه لكن باجازه بعد البلوغ و ليس للوصي  
التزويج و قيل له و قيل بل له الاجبار ان عين الميت  
الزوج و به قال لا في المشهور و انكاح الفضول باطل  
و جعله صحيحا و به قال في روايه و عنه انه موقوف  
على الاجازه و لا يصح تزويج الفاسق و قال الباقر  
بصحته خلا احمد في روايه و لا ينعقد بلا شاهدتين  
و قيل ينعقد و به قال في روايه مرجوحه و التقاضي  
بكنهه لا يقدر و قيل يقدر و به قال في روايه مرجوحه  
و لا ينعقد بحضرة فاسقين و قضى بان عقاده و به  
قيل و لا يثبت النكاح برجل وامرأتين و اثبتته و به  
قال في روايه مرجوحه و لا يثبت بعبدتين و قال

يثبت

ثبت و به قيل و لا ينعقد باعنتين و قال الباقر ينعقد  
و لا ينعقد بحضور كتابيين في نكاح مسلم ذميه و قضى  
بان عقاده و به قيل و يصح قبول المسلم نكاح ذميه و قال  
لا ينعقد و ليس للمسلم تزويج امته الكافره في احد و جوف  
الباقر و ليس للسيد اجبار عبده الكبير في الاظهر  
و قضى باجباره و به قيل و لا تجبر السيد على تزويج  
عبده في الاظهر و قال بجبره و تجبر الوالد على اعفاف  
والده في الاظهر و منه و به قيل و به قال في روايه مرجوحه  
و ليس للسيد اجبار ام ولد على النكاح في قول و جعل له  
ذلك و به قال و به قيل في روايه و منه قال بحضرة شأ  
هدين اعتقته متى و جعلت عتقها صداقها عتقت  
و لم ينعقد نكاحه و قال ينعقد نكاحه في روايه برضاها  
و في اخرى لا ينعقد ولو قالت اعتقني على ان تزوج بك  
و عتقي صداقي و اعتق عتقت و لا يلزمها النكاح و عليها  
قيمتها عتده الشافعي فقط و لها طلب المهر ان تزوج  
بها و قال يلزمها قيمتها ان ابت فان رضيت بقيمتها مهرها  
و ليس للاب التزويج بالبنوة و جوف الباقر بل يقدم  
هو و ابنه على الاب و يقدم مان الاخ و ابنه على الجد عند  
مالك و يقدم الجد على الاخ و به قال في روايه و الاخ  
الشقيق او الى من الاخ من الاب في الاظهر و قال بالتسوية  
و ليس للابعد التزويج مع جوف و الاقرب و جوف و به  
قيل على اجازة الاقرب او اجازتها بعد البلوغ و قيل



بالصحة ان لم يشأ الاقرب ولا ولاية لغير عاصب وجعلها  
لكل وارث في روايه والكفاة في الدين والنسب والصحة  
والحرية وفقد العقب بدون اليسار في الاصح ويشترط  
فيها النسب والدين والحرية والصناعة والقدرة على  
المهر والنفقة والاسلام حتى لا يكا في من له اب او جد  
في الكفر من لها اب في الاسلام وعنه لا يشترط الصناعة  
وقيل المعتبر الدين فقط وعنه النسب والدين والحرية  
وقال في روايه النسب والدين فقط وعنه النسب والدين  
والصحة والحرية والمال ومنح وفقد الكفاة مبطل في  
الظاهر وقيل لا ولم يبطله لكن اثبت الاولياء الاعتراض  
وبه قال في روايه مرجوحه وعنه البطالان فان رضى  
المرأة والولي دون بقية الاولياء لم ينعقد وقيل لبقية  
الاولياء الاعتراض وبه قال تفريعا على الصحة عنده  
في المسئلة الاولى في الرواية المرجوحه ولم يجعل المهر  
ذلك وليس للولي الاعتراض اذا طلبت التزويج بدق  
مهر المثل وجعل له ذلك والغيبة الى مسافة القصر  
لا تنقل الى الابد ونقلها الباقون واعتبر في الغيبة  
ما تصل اليه القافلة في السنة مرة وبه قال وعن ابي  
حنيفة يعتبر ما لا يصبر عليه الخاطب الى محي الاذن  
ولانصا لما لك في حدة الغيبة وليس للولي تزويج نفسه  
وجوز وبه قيل وقال يوحى ولا ينعقد النكاح بلفظ  
المهبة وقضى بانقاربه به ولكل ما يفيد التملك وبه

قيل

قيل ولو اقتصر على قوله قبلت لم يصح في الاظهر  
صحح الباقون ولا يزيد العبد على امرأتين وقيل يجوز  
ويصح تزويج الزانية ويحل وطئها من غير استبراء  
قيل لا يجوز العقد عليها الزاني بها وغيره الابد  
ثلاث حيضة وعنه بعد حيضة واكتفى في اباحه  
الوطئ بحيضة او الوضع وقال لا يتزوجها الزاني  
الابد تقربتها ومضى الاقرب والشهوان او الوضع  
ويصح العقد على خامسة واخت الزوجه في عدة  
الطلاق البائن ومنعه وبه قال ولا تثبت المصاهرة  
بوطئ الغلام وقال تثبت ولا تثبت في الاثنيان في رجب  
المرأة وقيل تثبت في روايه والتظر في الفرج والمس  
بشهوة مع الشهوة لا يثبت مصاهرة في الاظهر واشتبا  
الباقون خلا احمد في روايه مرجوحه وان كان المس  
حراما ونحل المخلوقه من الزنا وحرمتها وبه قال وبه  
قيل في روايه **باب نكاح المشركات وغيره** لا تحل  
منهن الا الكتابية والحرية وابع الامه وبه قال في روايه  
مرجوحه ومن اسلم على اكثر عقد من اربع واختين  
اختار اربعاً واختا وبطل الزايد على الاربع عند  
تعاقد العقود وبطل الكل عند المعية وقضى بذلك  
في الاختين وبردة احد الزوجين يحل الفرقه وبه  
يوجب النفقة الى انقصا عدة ويجل الفرقه مطلقا  
وبه قيل وبه قال في روايه وارتنادهما معا كارتداد





احدهما وقضى بدوام النكاح وانكحة الكفار صحيحة  
وقيل فاسده وللنكاح الامه المسلمه دون الاربع ان  
خاف العنت وحسن عن صداق اخره وجوز الاربع ولم  
يعتبر الشرطين واعتبر خلقه عن حره ولو في عده  
وللعبد نكاح الامه ومنعه ان كان تحت حره وبه قال  
في روايه وليس للاب نكاح امه ابنه وجوز ولا حد  
بوطيها في غير نكاح ولو قال زوجتك موليتي على  
ان تزوجني موليتك وبصح كل صداق الاخرى بطل  
وهو الشغار وصحة مهر المثل وصورة ملك واحدا  
فيها اذا قال زوجتك موليتي على ان تزوجني موليتك  
بغير صداق وابطالة وصحة مهر المثل ولا يصح نكاح  
المتعه والاستمتاع السيد بمجوسيه وغيرها خلا الكفا  
وشروط التحليل مفسد للعقد ولم يفسد لكن لم يكتف  
في عودها الى الاول في روايه ونية التحليل لا تقدر  
وقيل تقدر وبه قال في روايه ويحصل التحلل بالوطي  
في الحيض والاحرام وقيل لا واذا شرط عدم المسافه  
او النقله لم يلزمه وعليه مهر المثل وقال يلزمه وبه  
قيل في روايه فان لم يفعل فسخت واوجب مهر المثل  
وامسى ان لم يفي **باب الخيار بالعيب** هو عيب  
وتعني كوجوه وجذام وبرص ورتق وقرن فكل  
منها يثبت الخيار وخصه ثبوتها بالعيب والعنه  
الا الحارثين ولم يثبت به عيب فيها ولا خيار بانحرافا

بين مدخل الذكر وسلك البول وقال بثبوتها  
به وحدوث عيب مثبت الفسخ وكذا احد وضحا  
عيبها في الاظهر وقيل لا وخيار العتق على الفور  
في الاظهر واقتله الباقيات بالوطي ولا خيار بالعقب تحت  
حد وثبته والله اعلم كتاب الصداق لا يفسد  
النكاح بفساده وقيل يفسد في روايه ولا يعرف  
منه احد فيه واقله ما يتمول وقد عيشه  
درهم او دينار وقيل اربعة او ثلثه درهم ويجوز  
ان يكون منفعه حره ومنعه وبه قال في روايه  
وتجوز ان يكون تعليم القران ومنعه وبه قال  
في المشهور وتملك المراه بالعقد وقيل نصفه  
فقط وللنفوسه قبل الدخول منعه وقيل لا  
وقال في روايه نصف مهر المثل وتقدير المتعه  
الى الحاكم في الاظهر وفي قول اقل يتمول وقد  
رها بدرع وخمار ولحفه لا تزيد على مهر المثل  
وقال في روايه ما يجزي في الصلاه درع وخمار  
في اخرى يقدرها الحاكم ويختلف مهر المثل بالسنة  
والمال والجمال والكاره والثيق به والبلد وال  
لغيره بنساء العصبات دون الام والخاله واعتبر  
بالعصبه دون امها وخالتها الامن عشرتها  
قال باعتبار ذوات رجمها وقيل يعتبر المسا  
واه في الجمال والشف والمال الا ان يكون من



قبيله لا يزدن ولا ينقصن ولا عبرة بنسائها والقول  
قول الزوجه في عدم القبض وقيل قوله ان جرى  
العرفا باقباضه قبل الدخول ان كان الاختلاف بعد  
والذي بيده عقد النكاح الزوج في الاظهر وقيل الولى  
وبه قال في روايه والزيادة على الصداق بعد العقد  
تلقه والحقه ان دخل بها او مات فان طلقها قبل  
الدخول لم يلحق وقيل تلحق فان طلقها قبل الد  
خول فلها نصفها وقال بالحق مطلقا ويتعلق  
مهر المثل بذمة العبد اذا نكح بغير اذن سيده  
في الاظهر والزمه مهر المثل بعد العتق ولم يلزمه  
قبله وقيل لها المسمى وقال في روايه حيا المسمى ان  
يزيد على قيمته فيلزمه القيمة او يسلمه سيده وعنه  
كالشافعي ولذا اسلمت نفسها فاصابها فليس لها الامتناع  
بعده حتى تقبض او جعل لها ذلك ولو بعد الخلوه وبه  
قال ولا يستقر الصداق بالخلوه في الاظهر وقيل يستقر  
ان طالت وجده ابن القاسم بالعام وقضى باستقراره  
حيث لا مانع بها وبه قال **باب الولى ليه** هو واجبه  
في ظاهر النص وقال الباقر لا واجبا انتها واجبه في  
الاظهر ومنعه في المشهور وبه قيل وقال في روايه  
جوحه والنشر واخذ مكرهه ولم يكرهه وبه قال  
في روايه وغيره وليلة العرس مستحبه وقال لا باب  
القسم وغيره يخص البكر الجديد بسبع من غير

قضا

قضا والشيء بثلاث من غير قضا فان اختارت التسع قضا  
كها ولم يجعل الجديد اثرا مطلقا وجماد القسم القيل  
للمتعيش نهارا ولا تجب التسويه في الخلع والامه على  
النصف وقيل بالتسويه في روايه مرجه وتحرم السفر  
من غير اقرار ويقضى واباحه ولا قضا وبه قيل في روايه  
واذا وعظ الناشرو هجرها فاصرت وتكرر النشور  
ضربها ضربا غير مبرح فان لم يتكرر ضربها في قول وقال  
الباقر لا ويقتل في الشقاق احد الحكمين التطلق  
مستقلانيه في الاظهر ومنعه وبه قال وللبيه العزل  
ولزوج الامه ذلك دون اذنها واذن مولاها وقال لا بد  
من اذن مولاها والله اعلم **باب الخلع** هو طلاق  
في الاظهر وقال فسخ في المشهور ولا كراهه في اخذ زياده  
على المسمى وكراهه عند نشورها فان لم تنشركه خذ  
العوضا راسا وضح الخلع وقال بكرهه اخذ الزايد على  
المسمى نشرت او لا ولا يلحق المختلعه طلاقا في عدو والحقه  
بقوله اعتدى واستيراج حرك وانت واحد دون  
مرسل الطلاق والكنايات وقيل بالحق وانطلق  
عقب الخلع والخلع على ارضاع ستين صحيج فان مات  
الطفل رجع الى مهر المثل في الجديد وقضى برجوعه  
باجرة المثل وبه قال وبه قيل ومنعه لا يشي له وليس  
للاب خلع ائنه بشي من مالها وقيل له ولو قالت  
طلق ثلثا بالفا او على الفا فطلق واحده ملك ثلث



الالف وخصه بقولها على الفاء وجب الالف في قولها  
بالف وقيل له الالف مطلقا وقال الامطلقا وتو قالت  
طلقت واحدا بالالف فطلقها بالثلاث استحق الالف ولم  
يجعل شيئا ولو علق بصفة ثم ابانها ثم تزوجها فوجدت  
الصفة لم تطلق وقال تطلق فان وجدت الصفة  
في النكاح الأول ثم وجدت في الثاني لم تطلق وقال تطلق  
وقيل تطلق ان بانت بدون ثلاث الثلاث كتاب  
الطلاق لا يصح طلاق الميم وقال في رواية يصح  
والطلاق مكروه عند استقامه الحال وحرمة ولا يصح  
قبل النكاح وصحة وقيل به ان عين المرأة او القبيلة او  
لبلد والعنف كالطلاق وقال في رواية بصحة ولا يجزئ  
طلاقا في حيض وطهر جامع فيه وارسال الثلاث بافظه  
واحدة وكذا استعاقبا في زنا واحد مباح وحرمة وبه قيل  
وبه قال في رواية وقوله انت طالق عددا لما والفرار  
ثلاث وجعله واحدا بآينه وقوله متى وقع عليك طلاق  
فانت طالق قبله ثلاثا اذا طلقا بعد وقوع المخرج في الا  
صح وقال اصحاب الباقيين يقع المخرج وبتمام الثلاث في الحال  
والسراج والفرار صريحان وجعلها كناية وقوله خلية  
وبرية وبه وبنته وحبلك على غاريك وانت حرة  
وانت المخرج وامركي بيدك واعتدي والحقي با  
ملك كنايةات ظاهرة لا توثر من غير نية وقيل توثر  
بمجرد ها وجعلها صراح ان جرى لفظ الطلاق وجعل

منها اعتدي واختاري وامرك في حال الغضب صراح  
وقال في رواية بالصراحة في الكنايةات المذكورة ان جرى  
لفظ الطلاق بان سالت اياه او ابتدا في حال الغضب  
وعنه كالسافعي والكنايةات الظاهرة اذا قال اردت  
بها واحدا حلف وقيل يقع الثلاث في المدخول بها  
فان لم تكن مدخولا بها حلف خلا البتة فانه يقع  
بها الثلاث في رواية وقال لا يخلف عند دلاله الحال  
بل يقع الثلاث دخل اولا والكنايةات الخفية  
كاخرى وانت بخلاء يخلف فيها على ما توى من عدد  
وجعلها طلقه مبينة ان لم ينفى عدد او نفى الثلاث  
وقعت وان نفى اثنين لم يقع الا واحد ولا نص  
لمالك وقوله اعتدي واستتري رجك لا يوثر عند  
عدم النية وجعله مطلقه رجعيه وقيل ان جرى  
نكرا الطلاق او غضب وقع مانواه وقال في رواية  
يقع الثلاث وفي رواية اخرى مانواه وقوله انا  
منك طالق وفق لها انت طالق عند التفويض اليها  
كنايه وجعله لغو وبه قال وقوله انت طالق  
اذا نفى به الثلاث وقعت وجعلها واحدة وبه قال  
في رواية وقوله امركي بيدك نأويا الثلاث  
او غير ما معمول فيه بنية ووقع الثلاث ان نواها  
ولم يقع شيء ان نفى ما دونها وقيل يقع ما  
نوته ان صدقها والا فمانواه مع بيمينه وقال ابو



قوع الثلاث وان نوى واحد ولو فوض طلقه فطلقت  
ثلاثا فواحدة ولم يبق قوع شيئا به قيل ولو قال لغير المد  
خول بها انت طالق انت طالق انت طالق فواحدة وقيل  
ثلاثا كقوله ثلاثا ويقع طلاق السكران في الاظهر وقال  
في رواية لا وبه قال الكرخي من الحنفية ولا يقع طلاق  
المكره ولا عقده واوقعها واكرهه غير السلطان ككرامه  
ومعه في رواية وبه قال في رواية والتعليق بمشيت  
الله تعالى مانع من الوقوع وقيل لا وبه قال والمبتوتة  
في مرض الموت لا تترث في الاظهر وورثتها ان لم تسلم  
الطلاق ما لم يتزوج وقيل تترث مطلقا وان تزوجت  
وبه قال وعنه ما لم يتزوج ولو قال لغير المدخول  
بها انت طالق وطالق وطالق فواحدة وقيل ثلاث  
وبه قال ولو قال للمدخول بها انت طالق الفانت  
طالق وقال اردت التاكيد قبل منه ولم يقبله وبه قيل  
ولو قال انت طالق الى سنة لم يقع حتى تمضي واوقعه  
في الحال وبه قيل ولو طلق احدي امراتيه بعينها ثم  
اشكلت ومبهما حرم وطئهما واياه وجعله تعينا الطلاق  
الاخرى وبه قال ابن ابي هريرة وقيل يطلقان وقال  
بالجمل له ونحوه الوطى والاقراع فتطلق من خرج سهمها  
وقال لا يبطل بالوطى وقوله نصف طلقه كطلقه ولو  
كان له اربع فقال زوجتي طالق عين من شاء وقيل يطلق  
وبه قال والشاك يأخذ باليقين وقيل يطلق في رواية

راحه واصنافه الطلاق الى الجزء الشائع او المعين  
الذي لا يقبل الفصل ويقبله كالاضافه الى الجملة و  
خص ما لا يقبل الفصل والعق به الجزء الشائع  
وقال باستثنا الشعر والظفر فلم يبق قوع بالاضافه  
اليهما وعدد الطلاق معتبر بالرجل والعد بالمرأه  
ومنع الاول **باب الرجعة** وطئها بمحرم غير كراهه  
في الارتياع واياه واكتفى به وبه قال في المشهور  
وقيل ان نوى الارتياع به كفى وعنه لاكتفى به وان  
لم ينو ولا يصح بدون الاشهاد في قول وصحة البيا  
قوت خلا احمد في روايه والنكاح الفاسد كالصحاح  
في قول في التحليل وقال الباقر لا ووطى المميز  
محلل وقيل لا **باب الايلاء** هو الامتناع من الوطى  
يحلف بالله تعالى زاردا على اربعة اشهر ولم يشترط  
الزيادة وبه قال في روايه ولا يقع الطلاق بانقضاء المد  
بل تطلب فيه الفيه او الطلاق واوقعه بانقضائها  
ولا يجبر على التطليق اذا امتنع من الفيه في الاظهر  
بل يطلق الحاكم وقال في روايه يضيق عليه حتى  
يطلق ولا يختص بالحلف بالله تعالى في الاظهر ولا  
بحال الغضب وقصد الاضرار بها وقيل يعتبران  
وقال باعتبار الثاني ولا كفاره عليه اذا حلف  
الله تعالى في القديم وواجبها الباقر ومن قصد  
الاضرار بترك الوطى فليس بمول وقيل مول



وبه قال في روايه ولا يختلف المدة بالترق والحريه وقيل  
 للعبد شهران وبه قال في روايه ولعبر المره <sup>بصح</sup>  
 ايلا الكافر فيطالب بالكفاره او الطلاق وقيل لا يصح  
**باب الظهار** يصح من الذمي والعبد وقوله انشئ على  
 حرام ان نفى به الظهار او الطلاق فكما نفى وان  
 نفى تحريم الوطى فعليه كفاره يمين بنفس اللفظ  
 وكذا ان لم ينفى في الاظهر وجعله بالنبيه طلاقا فان  
 نفى الثلاث وقعت او واحدا او واحدا او شتين فاحده  
 باينه وان لم ينفى شئ فمحل ان تركها اربعة اشهر  
 وبانت بطلقه ولا يقبل الحاكم قولا له اريد بالكذب  
 وان نفى الظهار واليمين فظهار ويمين وقيل تطلق  
 ثلاثا في الدخول بها واحده في غيرها وقال في المشهور  
 انه مظاهر وعنه ان عليه كفاره يمين وانها تطلق  
 ولا كفاره في تحريم لحم او طعام وفي تحريم الامه قولان  
 وجعله حالف او حنثه بتناول البعض وبه قال وقيل  
 لا شئ عليه ولا يظهر حل المباشرة بشهوة قبل التكفير  
 وحرمة وبه قيل وبه قال في المشهور والوطى في نهار  
 الصوم عدا يقطع التتابع وجعله قاطعا ولو ليلا  
 ناسيا وبه قيل وبه قال في المشهور والايام شرط  
 في الرقبه ولم يشترطه وبه قال في روايه ووجوب  
 الرقبه في الصوم لا يوجب العتق او جبهه وقيل  
 لا يوجب جبهه ان زاد صومه على ثلاثة ايام ولا تدفع

الكفاره

الكفاره الى ذمي وجوه ولو قالت انت علي كظهر امي فلغوى  
 وقال في المشهور يظهر **باب اللعان** والقذف ايهما نكل عنه  
 حدوا وكفى بحسه الى اللعان او لا اعترف بالكذب  
 وقيل اذا نكلت حبست الى اللعان او الاقرار بالزنا وبه  
 قال في المشهور وعنه لا حبس بل تخلى واللعان يمين  
 وجعله شهاده وبه قال في روايه مرجوحه فلا يصح  
 من مقبول الشهاده ويصح اللعان لنفي الجمل ومنعه وبه  
 قال وقيل شرطه الاستبرأ بحيصه في روايه وثلاث في  
 اخرى وتحصل الفرقه بلعان الزوج ووفقهما على لعان  
 نهما وحكم الحاكم وقيل لا حاجة الى الحكم وبه قال في روايه  
 مرجوحه والفرقه حاصله وان اكد بنفسه ومنع  
 ذلك وبه قال في روايه مرجوحه والفرقه وجعلها  
 طلاقا واذا عين الزاني بها في القذف ثم ذكره في  
 اللعان لم يحد وان لم يذكره فقولا واوجب الحد مطلقا  
 وبه قيل وقال لا حد مطلقا اذا حصل اللعان ولو  
 قال لرجل يا زانية يزيد المبالغه حد ولا يحد  
 ولو قذف جمعا بكلمات تعدد الحد وكذا بكلمه في  
 الجديه وقضى بالاتحاد مطلقا وبه قيل في الكلمات  
 وقال بالتعدد في المشهور في روايه وعنه التقدر  
 ان طال به متفرقين والتعريض لا يوجب الحد الا  
 مع النيه ولم يوجب جبهه مطلقا وقيل يجب مطلقا  
 وبه قال في المشهور ولو شهد اربعة احدهم



الزوج حدوا في الاظهر ولم يثبت الزنا واشتبه وحدها  
فلا يعتد بلعانها قبل الزوج واعتد به وحد القذف  
حق الادعي يسقط بالعفو وقيل لا ان اتصل بالسلطان  
ولم يسقطه مطلقا وبه قال في رواية مرجوحه ومن  
نسب ام النبي صلى الله عليه وسلم الى الفاحشه  
من الكفار ثم اسلم قبل ولم يقتله فان صدر ذلك  
من مسلم فردة وقضى بقتله وقيل يقتل ولا يستتاب  
وبه قال ولا حد على العبد بقتل ولد وقيل يحد  
ولا حد بقتل العبد ولا حد في قوله لعربي ياروي  
او يافارسي وقيل يحد وبه قال في رواية وتصير  
لامه فراش بالوطي ولم يلحق به الولد الا اذا  
اقر به **باب العدة** الاقارب الاظهار وجعلها  
الحيض وبه قال في المشهور وعدة الامه قرآن وشهر  
ونصف في الاظهر وبه قال في المشهور فاذا اعتدت  
الامه بقربى ثم انت بولد لست شهر من العدة لحقه  
بالزواج او ياتي لاكثر من اربع سنين ولم يلحقه  
وبه قال ولا حاجة الى الحيض في عدة الوفاة وقيل  
لا بد من حيضه كل شهر والبايت لها سكنى دون النفقة  
وجعلها لها وبه قال لا شيء لها في المشهور عنه كالشأ  
فعي ولا يلزم المعتد عن الوفاة الخائفة موت الحج ملائمة  
المسكن والزها ذلك لو وجبت في بلد او ما قاربه ولا  
يجب الا حد اد على الباي في الاظهر واوجب به قال

في رواية

في روايه ولا يجب ملازمة المسكن نهارا في عدة الطلاق  
البايت في الاظهر وجوب الخروج للصبر ولا يزوج امرأه  
المفقود في الاظهر الا بعد ثبوت الوفاة واعتبر ما به  
وعشرين سنة وقال في روايه تتربع اربع سنين ثم تعتد  
وبه قيل والمراد بالمفقود منقطع الخبر عندنا وعند ابي  
حنيفة وقالا لا يكفي انقطاع الخبر بل لا بد من ظهور سبب  
الهلاك كاللقاء الصفيين والعرق واذا قدم الاقل سلمت  
اليه في الاظهر وبه قيل في روايه والمشهور عدم تسليمها  
اليه ان كان الثاني قد دخل بها فللاول اخذها بغرامه  
صداقها وتركها بتخريم الثاني صداقها ولا يقسم ماله  
الا بعد ثبوت موته وقسمة وبه قال وتعتد ام  
الولد عن الوفاة او العتق بحيضه وجعلها ثلاثا  
قال في روايه تعتد عدة الوفاة وعن العتق بحيضه  
وفي اخرى كالشافعي واكثر مدة الحمل اربع سنين  
وجعلها ستين وقيل سبع وعنه خمس وعنه اربع  
وبه قال في المشهور وعنه سنتان والعلة والمضغة  
تنقض بها العدة على المنصوص ولم يكتف بها وبه  
قال في روايه مرجوحه والله اعلم **باب الرضاع**  
لا يحرم اقل من خمس رضعات واكتفى برضعة وبه  
قيل وبه قال في روايه وعنه الاكتفى بثلاث وعنه  
خمس والحولان تحديد ويزاد نصف سنة وقيل بزيادة  
سيرة ولا يشترط وجود الحمل عنه ثوران اللبن فيحرم



لبن البكر وقال يشترط ولا يحرم لبن الرجل والسحوط  
والوجع وقال في روايه والحقنه مؤثره في القديم  
وبه قيل وقال الباقيات لا واللين الخالط لغيره حجره  
مغلو باكان او غلبا ولم يجعل المستهلك في ماء او ما يج  
محرما بخلاف غير المستهلك فيهما وجعل الخالط للطعام  
كالمعدوم وان لم يستهلك وقيل يحرم ما لم يستهلك في  
ماء وغيره ولبن الفحل يحرم والله اعلم **باب النفقة**  
على المومنين والمدان والمثوسط مد ونصف والمعتس  
مد وواوجبت الحنفية والباقيات على المومنين للمومنين  
الكفايه واللايقه بهما وعلى الفقير الوسط بين اليسر  
والاعسار وعلى الفقير للمومنين اقل كفايه والباقي في زنته  
ولا زياده على خادم وقيل تزداد ان كثرت اموالها وعنده  
كالجماعه وللصغيره النفقه في قول وقال الباقيات  
والكبيره على الصغيره النفقه في الاظهر وقيل لا ولا  
عسار يوجب الفسخ ومنعه ولا يسقط بمضي المده  
واسقطها الا اذا حكم بها او فرت لها وقال في المشهور  
بعد سقوطها وعنده السقوط اذا اسافرت بازنة  
في واجب فلا نفقه لها في الاظهر وقيل لها اذا وجد  
الاب مرضعه متبرعه او قانع به دون اجرة المثل فله  
تسليم الولد اليها لترضعه عنده امه في الاظهر  
وقال لا وبه قيل في روايه وليس على الزوجه ان  
منع ولدها وقيل عليها الا الشريفة والمومنه او

المريضه

المريضه او قليلة اللبن **باب نفقة الاقارب والمحيون**  
يجب نفقة الاصول والفروع وقيل الاصول الاثنين  
والاولاد الصلب واعتبر الرحم والمحرمه فاخرج بن العم  
وقال المعتبر الارث وفي ذوي الارحام روايتان وليس  
على المعتق نفقة عتيقه وقال عليه وبه قيل في روايه  
لصغير عاجز واذا بلغ قبل الصبي صحيح البدن سقطت  
وقال لا تسقط نفقة الزوجه البالغ قبل الدخول  
نفقته لمرض فبري ثم مرض عادت نفقته والمطلقة  
تعود نفقتها وقيل لا وعلى الجدة نفقة ولد ولده دون  
امه وجعل على الجد ثلثيها وعلى الام الثلث وبه قال  
على الابن وابن الابن ايضا نفقه اصلهما دون البنت  
لقوت الذكور وجعلها على الابن والبنت بالسوية  
وبه قال وجعلها ايضا على البنت فقط اذا كان معها  
ابن ابن وقال عليهما بالسوية وقيل بالسوية في اولاد  
الصلب بين الذكر والانثى **باب الحصانه** اذا افترق  
الزوجان خير الولد المميز وجعل في روايه الام  
احق الى استقلال الغلام بالاكل والشرب واللبس  
وزاد في روايه الوضوء والاستنجاء ولبس السراويل  
والبنت الى البلوغ ولم يجز اصلا وقيل الام احق باج  
لا تنشئ الى دخول الزوج بها وبالغلام الى ان يتغزو عنده  
الحائض يبيع ورجعت وقال في الغلام كالشافعي وفي الحائض



تبقى عند الأب إلى الملوخ ولا يجبر وعنه كأي حنيفه  
ولا حق للزوجه فان طلقها وقيل لا في المشهور وقدم  
الاخت للأب على الاخت من الأم والخالة وقدم الاخت  
من الأم على الاخت من الأب وفي تقديمها على الخالة  
بيان وقيل تقدر الخالة على الاخت من الأم والاخت  
من الأم على الاخت من الأب وللأب المسافر بالولد سفلا  
قائمة وله منع أمه من السفر وبه قال في رواية الأم احق  
به ومنع مسافرة الأب به وإن كان للأمامه ومنعها  
من الاستقلال إلا إلى بلد لها الذي عقد عقدها فيه  
ومكنها من الانتقال به إلى مسافره يرجع إذا بكرت قبل  
الليل إن لم تكن مقيمة بمصر إن لم تكن دار حرب وتجبر  
المنع من انفاق بهيمته فان أصر بيعت وجعل  
ذلك من باب الأمر بالمعروف من غير اجبار ويمنع  
من تخيلها ما لا تطلق كتاب الجنائيات لا يقتل البتة  
بعده ولا المسلم بكاف وأوجب قتله بذمي لا مستامن  
وقيل يقتل حتما بهما إن قتلها غيلة لا قتياله ولا يقتل  
حس بعده غيره وأوجب قتله به ولا يقتل أب ولا  
جد بولده وقيل يقتل إن قتله صبر أحد فاحتفظ  
بالسيف من غير قصد للقتل ويقتل الرجل بالمرأة  
والعبد بالعبد والطرف كالنفس وخص النفس  
ويقتل الجمع بالواحد وقيل لا في القسامه وقال  
في روايه ويبقى القود وإيجاب الديه وتقطع الأ

يدي

يدي باليد ولم يوجب عليهم الأديه اليد بالسويه والقتل  
بالمثقل كالخارج وخصه بالخارج وعنه روايتان في كسر  
العظم باطن بمثقل ولا قود في شبه العمد وقيل تجب  
ويقتل المكره بكسر الراو كذا يفتحها في الأظهر ومنع  
في مفتوح الراو والمعتبر صدور الأكره من كل ذي شوكة  
وقيل المعتبر أكره السلطان أو المنقلب أو السيد  
وقول الشاهدين تعمدنا الكذب موجب للقود عليها  
وبه قيل في المشهور ولم يوجب به فان قالوا خطانا  
فليس إلا الدية ولا قصاصا على الممسك للقتل وقيل  
عليه وعلى المباشرة إن كان لا يقدر على قتله إلا بأ  
مسأله ولم يقدر المقتول على الهرب وقال في روايه  
كالك وعنه يجلس إلى الموت ويقتل المباشرة ومنع  
أحد الأمرين في الأظهر فالعفو مطلقا يوجب الدية  
في الأصح وجعله القود عينا وبه قال وبه قيل وعنه  
التخير بينهما وبه قال في روايه ويجبر الجاني على الدية  
إذا اختار المستحق ولم يجبره وبه قيل في روايه و  
يستقل القصاص إلى كل وارث وقيل ليس للنساء  
إن كان معهن رجل في روايه وفي أخرى ليس لهن  
مطلقا وعلى الأولى فالمتقل اليهن القود والعفو  
روايتان ولا يستوفى من حامل حتى تضع ولا  
يستوفى في ما دام المستحق صغيرا أو غائبا وجعل  
لأب الصغير الاستيفاء به وبه قيل وبه قال في روايه



برجوجه ولو قتل واحد جماعة على التعاقب قتل  
بالاول ودية الباقيين في تركته فان قتلهم دفعه  
اخرج ثم يقتل بهن قرح ودية الباقيين في تركته واطلق  
اجاب القود فقط ودية قتل ودية قال الا اذا طلب  
بعصم القود وبعضم الدية فانه يقتل والبا  
قيين الديات سوى كان طالب الدية ولي المقتول  
او لا واخر اوان طلب الكل الدية فلكل دية كماله  
ولو قطع يمين رجلين على التعاقب قطعت يمينه  
للاول وعليه الدية للثاني فان قطعها معا اخرج  
فيقتل من قرح وللآخر الدية ولم يبق حب سوى ا  
لقطع لهما واخذ الدية لهما وقيل ليس لهما غير  
قطع وقال ان طالب القود فلهما وان طلبه احد  
هما اقتصر وللآخر الدية ولو مات القاتل فالدية  
في تركته واسقطها ودية قتل وسرية الاستيفاء لا  
تضمن وضمنها العاقلة ولو قطع الولي يد القاتل  
ثم عفى لم يضمن وضمنه دية اليد ودية قتل وقيل  
القصاص في اليد ولا تقوخذ يميني بيسار ولا العكس  
ويجوز استيفاء الطرف قبل الاخذ مال ومنعه البا  
قون ومن قتل الحرم قتل فيه وكذا من قتل في عي  
د دخله ومنعه ودية قال فيضيق عليه لخرج  
باب الديات دية العمد عاله في مال الجاني مثلثة  
واجلها ثلاث سنين وربعها ودية قال في روايه

في الترمذ

التوزيع وشبه العمد كالعمد في التثليث وقيل لا يثنى فيه  
وعنه كالشافعي ودية الخطا خمسة وايدل بين اللبون  
بني الجناح ودية قال وابل اصل وجعل الدار لهم  
والدنا نير في روايه اصلا ايضا وعنه انها يبدل وا  
لروايتان عن احمد فان تعذرت الابل فقيمتهما  
بالغة ما بلغت في الحديد ومبلغ الدارهم في القديم  
اشاعش الفا وجعلها عشرة ولا مدخل للبصر والغنم  
والحلل في الدية وقال هي اصول مقدرة فمن البقر ما  
يتان ومن الغنم الفان ومن الحلل ما يتان والحمل ازيد  
وردا وعنه ان الحلل لا مدخل لها وتغلف الدية في  
العمد والحرم او الاحلام او ذي الرحم الحرم او شهر  
حرام بالسنة فيجب اثلاثا ثلاثون حقه وثلاثون جذ  
عه واربعون خلفه وقال بزيادة الثلث عليها في الا  
بل والنقدين ولم يرد تغليظ وقيل لا تغليظ الا في  
قتل الولد وعنه ان ذلك في الابل خاصة دون النقدين  
وعنه التغليظ فيهما بايجاب قيمة الابل ملائمتها عن  
النقد وعنه التغليظ بالتغليظ بزيادة ما بين دية الخطا  
والدية المغلظة واذا اجتمع سبب تغليظ فصاعدا  
فلا زيادة على الثلث وقال بالزيادة والله اعلم باب  
القصاص في الجراح واخذ الارش لا قصاص في حا  
صه ولا دميته ولا باضعه ولا متلاجه ولا سهماق  
لا يبلغ واحد منهما خمسا من الابل بل الواجب الحلق





وقيل يبلغ ويزاد وقيل لا يزداد وفي البلوغ روايتان و  
 قال في روايه في الداميه بعير والباضعة بعير انا و  
 كنتلاجه ثلاثة والسماق اربعة والمشهور من مذ  
 هب الحكومه وفي الموضع في الوجه والراس خمس  
 وقال في روايه ان كانت في الوجه فعشرون وان كانت  
 في الراس فخمسة وفي اخرى عشر في الراس ايضا وقيل  
 خمس الا في الانف والحي الاسفل فحكمة وفي الهامة  
 عشر وقيل ان سبقت بايضا فخمسة في الموضحة وحكم  
 في الهاشمة وعنه في الهاشمة خمسة عشر مطلقا وفي  
 العينين والانف والاذنين الدية وقيل في الاذنين الدية  
 حكومه في روايه في الاجفان الدية وقيل حكمه في  
 ذكر الخصى والعين حكومه في الاظفار وقال بايجاب  
 الدية فطرد ذلك في العين القايمه واليد الشلا والسن  
 السواد او عنه كالجاعة وفي الترقوة والضلع حكومه  
 وقال في كل منهما بعير وفي الذراع والفخذ حكومه  
 وقال في كل منهما بعير واذا اوضحة فزال عقله اند  
 رج الا يضاح في قول وقال لا وبه قيل وسن المتفق مضوق  
 وان عادن في قول ولم يضمنها وبه قال وفي تسويد السن  
 حكومه واوجب الدية وبه قال وعنه الثلث وقيل الكل  
 فان وقعت تضاعفت وفي لسان الصبي الذي لم يبلغ  
 حد النطق دية واوجب حكومه واذا اقلع الاعور عين  
 الصحيح فالقود او نصف الدية عند العفو وقيل لا

قود في كمال الدية روايتان وقال بنقي القود ويكال  
 الدية وفي الرجلين واللسان والذكر والجمع دية وفي  
 شعرا الحية حكومه واوجب وبه قال والمرأة على النصف  
 من الرجل وقيل تساويه فيما دون الثلث في الجراحه  
 وبه قال في المشهور وفي افصا الزوجه الدية وان  
 احتملت الوطى ولم يضمنه اذا احتملت وبه قال  
 وقيل الحكومه في المشهور وعنه الدية وان احتملت  
 وفي افساد منابت الشعور حكومه واوجب الدية  
 وبه قال ودية الكتابي ثلث دية مسلم واوجب الكل  
 وقيل النصف ان كان الكتابي داعما فتعديا مسلم  
 فكمال الدية وان اخطا او تعمد كتابي او مساو له في  
 الدين فثلث دية مسلم وعنه نصفها وفي الجوسي ثمان  
 نماية درهم وجعل فيه دية مسلم وقال ثمان نماية  
 في الخطا وضعفها في العمد ودية الكافر على النصف  
 من دية الكافر وقال به في الخطا وبكالها في العمد وا  
 ذا جنى العبد خطا بخير السيد بين فدايه وتسلية  
 لبياع ولا تسى عليه سوى المثل ويجبر على بيعه عند  
 امتناع المستحق منه وخير بين الفدا وتملك العبد  
 زادت قيمته او نقصت ولم يكلف بيعه في الارشاق وبه  
 قيل وبه قال في المشهور فان كانت الجناية عمدا  
 فلمستحق قتله او الفدا وليس له تملكه وقيل له ذلك  
 ان ثبت الجنايه بالبيته فان ثبت بالاعتراق لم يملكه



وقيل يملكه مطلقا في روايه والعبد مضمون بقيمته  
بالغة ما بلغته وان بلغت الدية او زادت واوجب  
النقص عن دية العشرة دراهم وبه قال في روايه لكن لم  
يقدر شي وعلى كل من المصطلحين نصف دية الآخر  
واوجب الباقي من الكل وقيمة العبد في مال الجاني في الا  
ظهر وجعلها على العاقله وقيمة اطرافه على الجاني الا في  
قول فانها على عاقلته وجراح العبد من قيمته كجراح الحي  
من دية وقال في روايه المعتبر رتب النقص من غير شبه  
الى الدية وبه قيل الا في المامق منه والجايفه والمنقله والمو  
ضحه **باب العاقله وغيره** لا يتحمل الجاني خطأ شي  
من الدية وجعله كاحد العاقله والعاقله قلة عصبات  
الجاني وقدم عليهم بالمخالف ومن في معناه وقدم اهل  
سوق الجاني على العصبه فان تجزوا فاهل محلته  
فان لم يتسع فاهل بلده فان كان الجاني قرويا فاهل قريته  
فان نتسع فالقري المضافه اليها فان نتسع فالمصب  
بلد القريه من سوق اده و اقل ما ياخذ من الموبس كل  
سنة نصف دينار ومن المتقسط اربعة وقدره بثلاثة  
دراهم الى اربعة وقيل لا تقدير بل المعتبر بالايضا  
بالمحمل وبه قال وعنه كالشافعي والغايب يعقل في  
الاظهر وقيل ان في اقليم اخر فلا ولا يؤخذ من بعيد  
مع وجود اقرب منه ويسقي بينهما وانتد الحول  
من القتل وجعله من حين الحكم وموت العاقله بعد الحول

لا يسقط الواجب واسقطه وبه قال في روايه وابن  
القاسم كالشافعي واذا لم ينقص الحايط الماييل فاتفق  
شيئا لم يضمنه في الاصح وضمنه ان طوى لب بالنقص وبه  
قال في روايه وعنه لضمان وان طوى لب وقيل ان طوى  
واشهد عليه ضمن وعنه الضمان مطلقا ولو صالح  
على صبي فوق وقع من سطح ضمنه دون ما اذا صالح على  
بالغ عاقل وتبقى الضمان فيها واجهل من المراه من خوف  
السلطان مضمون ولم يضمنه وبه قيل وقال يضمنه  
الامام وضرب بطن المراه يوجب ديتها وغرة الجنين واكتفى  
بالدية وبه قيل وفي جنين الامه المملوك عشر قيمه  
الام حال الجنايه وفي جنين ام الولد من سيدها و  
جنين الذميه من مسلم غرة مبلغها نصف عشرين دية الاب  
وفي جنين الذميه من مجوسي عشر دية الام اعتبارا بها  
وفي الديتين وقضى في المسائل السالفه في الذكر نصف  
عشر قيمته وفي الانثى بالعشر ويضمن حافر البئر في فناء  
داره وقيل لا ولم يحد لاحد فيه شيئا وحافر بئر في  
المسجد لمصلحة عامه لا يضمن في الاظهر وبه قال واعتبر  
في نفى الضمان اذن الجيران في المشهور ولا يعرف لما لك  
فيه شيئا ومن علم بدار غيره كلبا عقورا قد  
خلها فلا ضمان وقيل بالضمان ان علم بالكلها انه عقوق  
وقال في روايه يضمن مطلقا وعنه كالشافعي وهي الروا  
حه **باب القسامه** هي موجبته عند وجود اللوث



كوجود المقتول في محلة اعداؤه لا يخالطهم غيرهم او  
شاهد عدل او جمع من صبية ونفسه وفسقه واعبد  
بجته عيين فان شهد واحد بعد الاخر في جهات واحده  
عثر كون المقتول في حفظ اهل قرية او محلة جرحه  
او ضربا او خنقا او خروجه دم من عين او اذن لا انقا  
ودبر وقيل المعتبر قول القاتل قتل فلان عمدا  
بشرط كون القاتل مسلما حرا بالغ اعداؤه لا كان او فاسقا  
ولا صحابه وجهات في شهادة المرأة والفاسقا او كان  
القاتل بموضع ليس فيه الا محتضب بدم ساكني  
السلاح وشهد شاهدان بالخرج ثم اكل ويشرب ثم مات  
وقال المعتبر عدو او ظاهرا كما بين اهل الاهل واهل  
العدل والبعي وعنه ان المعتبر لطلع او يستين وان  
المدعي عليه تمت يتعاطى مثل ذلك وعنه ان اللوث  
امارت يغلب على الظن صدق المدعي مثل كون  
المدعي عليه بالقرب من المقتول متلطخ بالدم او  
يشهد جمع من نسوة وصبية وفسقه او يرى رجل  
يجرك يده ولم يكن هناك غيره وموجب القسامة  
في رجوع قاتل العمد اليه وقيل القود وبه قال  
والقسم خمسين يمينا هو المدعي عليه وجعله المد  
عي عليه فان نكل المدعي رد على المدعي عليه  
في قسم خمسين وقيل يبطل حق المدعي بالنكول في قوله  
روايه فان كان المدعي جماعة حلفوا على قد استحقاق

ونجس

ونجس الكسر في قول وبه قال وبه قيل في المشهور وشرح  
القرعة فخلق من خرج سهمه مبتدأ به ثم الذي  
يليه من جهة يمينه الى الشمال الخمسين يمينا وكذا لا  
يمان وادارها وثبتت القسامة في العبد في قول  
قيل ويقسم النساء ومنعه وبه قال وقيل في الخطا  
فقط **باب كفارة القتل** نجس في قتل الذمي وا  
لعبد وقيل لا فيهما الا ان يكون العبد مسلما ونجس  
في قتل العمد ولم يوجبها وبه قيل وبه قال في روايه  
ونجس على الكافر اذا قتل مسلما ولم يوجبها وبه قيل  
والكفار في مال الصبي والمجنون ومنع وجوبها ولا  
اطعام فيها في الاظهر وبه قال في روايه والسبب المتعد  
كالباشره ومنعه **باب السحر** تعلمه واستعماله  
حرام وكفران وصف ما يقتضي الكفر كالاعتدال الى  
الكواكب السبعة وجعله كفرا وبه قيل وقال  
ويقتل ان كان سحرة يقتل غالبا وقيل يقتل ان لم  
يقتل به احدا وبه قال ولم يوجب قتله الا اذا  
تكرر منه القتل به وتقبل ثوبته ولم يقبلها في المشهور  
وبه قيل وبه قال في المشهور ولا تقتل الساحر الذي  
اذا لم يقتل سحرة وحكمه سحره بقتله وتقتل الساحرة  
القائلة بسحرها واقتصر على حبسها **باب المرتد**  
انتقال المفرد على دينه الى دين مقرر عليه يوجب  
عليه الاسلام في الاظهر ومنع ايجابه وبه قيل وقال



ان انتقل الى انقص لم يقرب في روايه وعنه تفي التقرير مطلقا  
وتجب استتابة المرتد في الاظهر ولم يوجبها واحله ثلاثة  
ان طلب وقيل تجب الاستتابة والتأجيل ثلاثة وبه  
قال في روايه وامراه كالرجل وقضى بحبسها وتقبل  
نوبة الزنديق ولم يقبلها في المشهور وبه قيل وبه  
قال في المشهور ولا يصح ردة الصبي وصحتها وبه قيل  
وبه قال في المشهور واذ انفرد المرتد ون ببلده صارت  
دار حرب ان ظهر بها حكم الكفر بشرط ظهور حكم الكفر  
ومناخه دار الحرب وانه لا يكون بها مسلم ولا صاحب  
امان اصلي ويستحق ذرايتهم الحاد ثون بعد الردة  
في قول واستترقهم وحبسهم اذا بلغوا او لم يبلغوا وقضى  
بقربهم حدا الى الاسلام وقيل يقتلون **باب الغاه**  
هم الذين لهم شوكه وتاويل فيقتلون ليرجعوا ولا  
يتبع مدبرهم ولا يذفف على جرحهم وجوز ذلك ان  
ذهبوا الى فيئه ولا يجوز الاستعانة باسلحتهم وخيلهم  
وجوز حال القتال واوجب ردة ولا ضمان فيما تبلغه  
العادل على الباغي وكذا بالعكس في الاظهر وقال في  
روايه بال ضمان **باب حد الزنا** لا يشترط في الاحصان  
الاسلام بشرطه وبه قيل ولا يجمع في المحصن الجلد  
والرحم وقال في روايه بالجمع والتعزير في حق البكر  
سنة ومنعه وجعله موكولا الى الامام من غير تحديد  
وقيل لا يغرب المرأة ولا رجم على رقيق ولا يغرب العبد

في قول

في قول وقال الباقيات يغرب ولا يشترط في احصان الز  
اني احصان موطنه فوطى الزوجه المحنونة محصن  
دونها والذي يجلد مائة وقيل يعاقبه الامام من غير  
تحديد ويقام حد الزنا على الذي وقيل لا ولو ملكت  
العاقلة بمنى نأحدث ومنعه ولا حد على وامر من  
ظنها امراته او امته واوجب ويثبت الزنا باقراره مرة  
واعتبار اربعة وبه قال واعتبر اربعة بمجلس  
من مجلس المقرب قال بالاكتفى بالاربع في مجلس وقيل  
رجوع المقرب وقيل لا ان لم يبدأ وبلا كقوله ظنتها  
امراتي ونكحتها فابسد او عنه القبول مطلقا وحدا  
للوطى الرجم ان كان محصنا في الاظهر وقيل الرجم مطلقا  
وبه قال في المشهور وعنه القتل ولم يوجب التعزير  
فان تكررت قتل ولا يثبت اللواط باقل من اربعة واثبته  
بأثنين وفي البهيمه التعزير في الاظهر وبه قال في روايه  
وعنه كاللواط وقيل كالزنا وعنه التعزير وتذبح البهيمه  
في احد الوجهين ما كوله كانت اولا ملكه او ملك غير  
وبه قال لكنه اوجب قيمتها وقيل لا تذبح بحال واو  
جبه في المملوكه وتوكل في احد الوجهين وجرمها  
على واطيها وقال لا توكل مطلقا وتجب الحد على  
الوطى ذات رجم محرم ويعقد ووطى معتده من  
غيره يعقد واوجب التعزير ولو استأجر امرأة للزنا  
حد ومنعه ولا حد في وطى السيد امته المزوجه



وقال في روايه يحد واد الاربعه في مجالس لم يحد و  
وقال الباقر يحد و فان شهد و في مجلس مقرر  
قين فلاحد و اوجه و به قيل فان شهد ثلاثه لم  
يحد و في قول و قال الباقر يحد و لو شهد  
اثنان باكرها و اخران بطوا اعتبها فلاحد و لا  
حد بشهادة الرواي و اوجه و به قال و اذ ارجع  
شهود الزنا و الاحصان ضمن شهود الزنا فقط  
في احد الوجه و قيل عليهم الديه بصفات في روايه  
و به قال في روايه و حنه الثلاث على شهود الاحصان  
و الباقى على شهود الزنا و لو بان الشاهد ان عبد  
او فاسقين او كافرين فجلى الحاكم ضمن ما حصل من  
اثر الضرب و لم يضمنه و قيل يضمن اذا بان الرق او  
الكفر و ما يجب بخطا الامام على عاقلته في الاظهر وجعله  
في بيت المال و قيل هدر و شتم البينه في القذف  
و الخمر و الزنا و ان بعد العهد لم يسمعا الا اذا اقطع قا  
طع عنه بلوغ الامام ومن اقر بشرب الخمر بعد مده حد  
ومنعه و يحد و اطى امه زوجته و منعه و ان قال ظنت  
الحمل و قال بجلد مائة و للسيد اقامة الحمد عند ريقه  
ومنعه و قيل ليس له قطعه في سرقة ومن وجدت  
حبلا لا زوج لها و لا مالك لم يحد ان اراحت الاكره او  
الشهه و قال في روايه يحد و قيل يحد المقيم دون  
العربية الا ان تبدي تاو يلا من غصب ونحوه و تدل

القراين

القراين عليه باب التعزير و غيره هو مشروع للامام  
تركه و اوجه اذا اغلب على الظن عدم الايمان الابه  
و به قيل و قال باوجه مطلقا و لمنع مضون على الاقت  
و قال الباقر لا و على المورد ب الزوج الضمان و قيل  
لا و به قال و لا يبلغ به اعلى الحمد و قيل يبلغ به بل  
يزيد ان راه ولا يؤخر الرجم لمرض بل للجلد و لا يقصر  
الجلد ان لم يرجى بروه و قال لا يقصر مطلقا و التخفيف  
يفرق الضررات و كذا المريض اذا اخيف تلفه فان خيف  
فضغت مشمول على ما يه بشمار خ و قيل ينعمن السوق  
و العدد ليكن مع التفريق و يضرب الرجل قايما و المراه  
جالسه و قيل الرجل كالمراه و به قال في روايه و لا  
يجرد في القذف بل وغيره و قيل يجرد في الكل و قال لا في  
الكل و سقى ضرب ساير المواضع المخوفه و الوجه  
و قيل يضرب الظهر و ما يقارب ولا يجنب الراس و او  
جب اجتنابه و به قال و لا يجف للرجل بل للمراه ان  
ثبت بالبينه و قضى بتجريد الامام في ذلك و قيل يجف  
لها مطلقا و به قال و الضرب لا يختلف في الحمد و و يجل  
اشد الضرب في التعزير ثم الزنا ثم الخمر ثم القذف و قال  
الزنا اشد ثم الخمر باب السرقه نصابها ربع دينار  
او ما قيمتها ربع دينار و قد بعض دراهم او دينار  
وما قوم بهما و قيل ربع دينار او ثلاثه دراهم او ما قوى  
بالثلاثه و به قال في المشهور و عنه ثلاثه دراهم وما



قوم بهما من ذهب او عرضا فالفضة اصل وعنه ربع  
دينار وثلاثة دراهم وما قوم باحد هما فكل منهما اصل  
ويختلف الحزب باختلاف المال وجعل حزم بعض الاموال  
حرزا لجمعها ويقطع فيها يسارع اليه الفساد ومنعه ولا  
قطع في ثمر معلوق على شجرة عند عدم التحويط المانع  
ويقطع في الخطب ومنعه ولا قطع على جاحد العارية  
وقال يقطع ويقطع الشراكا في اخذ مال يبلغ ما يخص  
كل واحد منهم نصا با فان نقصت حصة كل منهم  
عن النصاب فلا قطع وقيل ان كان ثقيل لا يحتاج فيه  
الى معاونة قطعوا وقال بالقطع وان لم يتقل وانفرد  
كل بالاخراج ولو نقب واحد ورفع الى خارج قطع الد  
اخل فقط ولم يقطع واحد منهما ولو نقب جماعة فلم  
يخرج بعضهم شيئا فلا قطع على من لم يخرج واوجبه على  
الجميع وبه قال ولو نقب واحد وقربه من النقب ولم  
يخرجه فلا قطع في الاظهر وقال يقطعان وقيل يقطع  
الاخذ ولا قطع في حرم صغير وقيل وبه قال في روايه  
مرجوحه ويقطع النباش ومنعه ويقطع بستر الكعبه  
ولم يقطع وبه قيل ويقطع في الثالثه اليد اليسرى وفي  
الرابعة الرجل اليمنى ومنعه واقتصر على حبسه وبه  
قال في روايه وثبتت السرقة بالاقرار وقال لا بد  
من مرتين وتجمع بين القطع والغرم ومنعه وخير المالك  
وقيل عند اليسار ويقتصر على القطع عند اعسار

ويقطع

ويقطع ويقطع احد الزوجين في الاظهر ولم يقطعه  
وبه قال في روايه ويقطع ذو الرحم المحرم خلا الاصل  
ومنعه فيما عدا الاصل وقيل يقطع الفرع ويقطع سارق  
صنم الذهب ومنعه وبه قال ويقطع بسرقة الثياب  
من الحمام الذي له حافظ وقيل ان كان المسروق مما يحرم  
قطع واوجب القطع ان سرقت ليلا ويقطع بسرقة العدل  
اذا كان عليه حافظ ومنعه ولا يقطع السارق بالا  
خذ من السارق والغاصب وقطع في الثانية دون الا  
ولى ان كان السارق الاول قد قطعت يده وقيل  
يقطعان ودعوى السارق الملك يسقط القطع وقيل  
وبه قال في روايه وعنه كالشافعي وعنه لا قطع ان لم يكن  
مشهورا بالسرقة ولا قطع الا بمطالبة المالك المال وقال  
في روايه لا حاجه الى المطالبة ولم يجد المالك فيه نصا  
ومن قتل رجلا وارعى صياله على ماله قتل به ولم يقتله  
ان كان معروفا بالتلصيص وبه قيل ولا قطع على  
الغازي بالسرقة من المعتم في قول وقيل يقطع في  
المشهور ويقطع في كل متهم وان كان اصله الاباحه  
كالما والصيد ونحوهما ومنعه ويقطع في الخشب ومنعه  
الا في ساج وابنوس وصندل وقنا ومن لا ينفق له يتقل  
الى ما بعد ها وكذا الشلان خيف من قطعها التلوق واوجب  
قطعها بالتلوق واوجب قطعها مطلقا ولو قطع الجلا د  
السرقة غلطا فعليه الدية ولا يسقط قطع اليهين



في قون وقضى بوقوعها الموضع وبه قتل وبه قال في روايه  
وهبه المسروق وبهجه من السارق لا يسقط القطع واسقطه  
قبل الترافع ويقطع المسلم بمال المستامن ومنعه ولا قطع  
على مستامن في قول وقيل يقطع وبه قال ولا قطع على  
منه وبينه واختار **باب قاطع الطريق** هو  
من اخاف البيل وسهل السلاح بمص او غيره وخصه بغير  
ثمان لم يخذ المال ولم يقتل وهرب طلبه وبه قال في روايه  
ومنه يشترط بحيث لا يشهد في موضع فان قتل واخذ المال  
قتل ثم صلب ثلاثة وقال انما يقع عليه الاسم وان قتل قتل  
وان اخذ المال قطع بخالفه وخير فما اذا قتلوا واخذوا  
المال بين الاقتصار على القطع بخالفه وبين القتل وبين  
الصلب حيا ثم القتل ومنه صلبه بعد القتل وان قتلوا  
قتلوا جدا وان اخذوا المال قطعوا بخالفه وان لم  
يفعلوا شيئا للامام قتلهم وصلبهم احياء ان كانوا ذوي  
راي وقوة فان انتفى الراي فالقطع فان انتفيا فالنفي  
بن البلد ويجلس ابغيره والنصاب معتبر وقيل لا وليس  
على من اعانهم الا التعزير وقال الباقر عليه السلام  
والنفي به قبل تسقط حق الله تعالى خلا اليد فان في قطعها  
وجهين ولا يسقط حق الادمي وفا قالوا لو كان فيهم  
امرأة قتلت واخذت المال قتلت جدا وجعله قصاصا  
وضمنها المال ولم يوجب شيئا على معيها ومن زنى  
وسرق وشرب الخمر وقتل وقيل قطع الطريق او غير

استوفى

استوفى في الكل ولا تدخل واذا دخل الكل في القتل وبه قال  
وقال بجمله في القذف ويقاد في القطع ثم يقتل وقيل يتد  
خل حقوق الله تعالى في حقوق الادميين الا في القذف فانه  
لا يبدى رج في القتل ومن قذف وشرب حد لهما وقيل بالتد  
خل ولا يسقط شي من الحد خلا قطع الطريق بالتوقي به سنة  
في الاظهر وقال في المشهور بالسقوط ولم يشترط مضي من  
ولا تقبل شهاده قاطع الطريق اذا لم يظهر صلاح عمله وقال  
تقبل ولا قتل عند عدم المكافاه في الاظهر وبه قال في المشهور  
وقيل يقتل **باب حد الخمر** هي محرمة للشدة المطرية وحرمها  
لعنهما ولا حد فيه قبل اشتداد وظهور زبده وقال  
فيه الحد بعد ثلاثة ايام وغير عصير العنب ملحق به  
من تمر وعسل ونحوهما وجعل تنقيع التمر والزبيب حراما  
ولم يوجب فيه الحد الا اذا سكر وبطل الصلاة ليجل ما  
فوق الدرهم فان طبعها اذني طبع حل ما لم يغلب على الظن  
اسكاره ولم يعتبر ذهاب ثلثيها في الطبع ولم يوجب  
الحد ولم يقل بالتحريم في نبيذ حنطة وشعير فارز ودره  
وعسل وجزر اذا لم يسكره واذا طبع عصير العنب فذهب  
ثلثاه حل وفا قال اذا سكر والسكران هو المختلط كلاهما  
وجعله عبارة عن عدم يعرف السماء من الارض ولا الرجل  
من المرأة وقيل هو المستوفى عند الحسن والقيح وحده  
الربعون وجعله ثمانين وبه قتل وبه في روايه ولا  
ضمان على الامام في المقتات من الحد ولا يعرف لابي حنيفة



فيه نصا ووجه المقر وان لم يوجد منه ربح ومنعه ولا يحل  
بجهد الربح وقيل يحل والخاص بلقمه له اساعها با  
لجوان خاف الموت ولا يحل التدابي بالخير في الاصح واما  
وجه للعطش **باب قول الفحل وغيره لا تضمن البهيمه**  
الصائله وجعلها مضمونه ولا يضمن انسان العاض  
وقيل يضمن في المشهور ولا يضمن عين المطاع على حريم غيره  
وجعلها مضمونه وبه قيل في روايه ومن كان بسفينه فيها  
نهار ولم يرجوا النجاه باقامه ولا القائفه تخير بينهما وقال  
بالتيخير رجاء السلامة ومنع الانقاذ غلبه ظن العطب  
في المشهور وبه قيل في روايه وعند التخيير **باب ما تلف**  
**البهيمه** لا يضمن ما تلفه نهار الا اذا كان معها او ضمن  
سابقها وراكبها وقايدها او ميسبها ولم يفرق بين ليل او  
نهار وما تلفته برجلها مضمونه على من معها وقيل  
بما تلفت بوطيها اما ما تلفت بغير وطئها فغير مضمون  
ان كان الطريق مازونا في سلقه كشارع وسرق الدواب  
فان كان غير مازون فيه كالوقوف في الطريق فهو مضمون  
وقيل لا ضمان على من معها الا اذا كان التلف بسببه بان  
همزها ووضربها وقال يبقى الضمان في رجلها وياثباته  
فما عداه **باب الجهاد** هو فرض كفايه على واحد  
زاد وراحله ان كان مسافة القصاص في وقته لا يشترط  
ذلك ولا بد فيه من اذن الامويين المسلمين وصاحب  
الدين الحال ويجب على اهل كل ناحيه قتال من يليهم

ولا يجوز

ولا يجوز استتابة مسلم باجره ولا بغيرها وقيل يستتبع  
من لم يتعين عليه كعبه وامنه ويجب الهجره على العاجز  
عنا اظهار دينه واذا خيف اشتد الهم بما اخذ من اموال  
الهم لم يجز عقر الحيوان منها وجوز وبه قيل ولا تقتل  
النساء الا ان يكن ذوات راي والاعمى والمقعده والشايع  
الهم يقتلون ان كانوا ازوي راي فان يكونوا زوي  
راي قتلوا في الاظهر وقال الباقيون لا ومن لم تبلغه الد  
عوه في قتله ثلث ربه مسلم ان كان كتابيا وثمانمائه  
درهم ان كان مجوسي سبيا وقال الباقيون لا شيء فيه ويصح  
تأخير العبد بشرط فيه اذن السيد ولا يشترط في ثبوت  
الحد بداء الحرب وجوز السلطان وشروطه وعلى قول  
غيره لا يقام الحد بداء الحرب وجعله للامام اذا كان معه  
الجيش اقامته دون ابيير الجيش واسقطه بداء السلام  
اذ لم يقيم بداء الحرب ولو تترسوا بمسلمين ربيناهم  
قاصدين لهم فقط ولا بد من الكفاره وكذا الديه في قول  
وبه قال في المشهور واسقطهما وبه قيل ويسترق الو  
ثنى ومنعه في العرب وبه قيل في قريش وقال في روايه بمنعه  
في الحزم والعرب وقال بتخصيص الغزاه ونحو الغنيمه  
خلا الارض فيصرف خمس خمسها في المصالح والغزاه في  
قول ولا يستعان بمشرك الا بحسن الرأى في المسلمين  
مع قتلهم وكثرة عدوهم وجوز الاستعانه والاعان  
ان كانوا في قبضتنا وقيل يستعان بهم ان كانوا خدما



لنا وقال بنو الاستعانة مطلقا والخمس الاخر لبي هاشم  
والمطلب كالميراث والثالث لليتامى الفقراء والرابع للمسا  
كين والخامس لابناء السبيل وجعله بين المساكين وابناء السبيل  
واليتامى اثلاثا فيستحقه بنو هاشم والمطلب لا بالقرباه  
قيل للامام يفرقه حيث يريد وللراجل سهم وللفارسي  
ثلاثة اسهم له وللفرس اثنان وجعل لكل منهما والجهين  
فالمفروق والبرذون كالعتيقا وقيل له سهم وعنه  
سهمان ان اجازة الامام ولا سهم الا لفرس واحد وقال  
لفرسين وبه قيل في روايه ولا سهم للبعير وقال له سهم  
ولا سهم للتاجر والاجير في قول وقضى بالسهمان قا  
تل وبه قيل وقال يسهم لهما مطلقا ولا يملك الكفار  
مال المسلم بالقتال وقضى بملكهم وبه قال في روايه  
ضعيفه ولا شيء يصل بعد القسمة والجارية فان وصل  
قبلها او بعدها وقبل القسمة شارك في قول وقضى  
الشركة بما اذا المتجر في دار الاسلام وقيل لا شركه  
مطلقا وبه قال ويرطخ للمرأة والعبد والصبي والد  
مي وقيل يسهم للصبي المراهق المطيق للقتال ان اذن  
له الامام والسلب للقاتل وقيل بما اذا اشترطه الامام  
له وبه قال في روايه وقيل ان شرطه الامام استحقاقه ان كان  
قد رخص الخمس ونحوه قسمة القيمة بدار الحرب ومنعها  
فان قسمها الامام صح وفاقول ما وصل من الطعام الى دار  
الاسلام غنيمه وقال في روايه ان كان يترا فلا وقول الامام

من اخذ

من اخذ شيئا فله لا غيره به في الاظهر واعتبره وبه قال وقيل  
يكفه كراهه شديده ويكون من الخمس وليس للامام صرف  
تقل بعد الحيازة في دار الاسلام ونحوه من الخمس وبه قال  
في روايه ولم يعرف لملك فيه نصا واكن على الاستيوا  
لمفاداه به جائز ان ومنعها ولا حد على الغاري في وطن  
جاريه المغنم قبل القسمة ويثبت النسب والمهر مضمون عليه  
القيمة والولد حر ولم يثبت النسب وجعل الولد رقيقا  
وقيل يحد ولا تصير ام ولد في قول وقال تصير وتقسم  
الارض كغير وخير بين قسمتها وتقديرها لها بها بالخر  
ج وبين اخراجهم وانزال غيرهم بها بالخراج وليس له  
وقفها وقيل تصير وقفها وعنه التخيير بين قسمتها  
وقفها على المصالح وبه قال وعنه انها تصير وقفها  
كالشافعي وما الهدى الى والى التخليصا حق او اخذ باطل  
حرم عليه قبولها وان لم يكن كذلك فقبله جعله في  
الصدقات فان اثناب عليه بقدر ما يتخربه ملكه فان  
يكن المهدى من اهل ولايته جاز القبول وجعل ما اهدى  
الى امير الجيش غنيمه بخمسه وبه قيل وزاد فقال ما  
الهدى الى غير امير الجيش وغير قايد فهو له وقال في  
روايه ما اهدى الى امير الجيش فله وعنه انه غنيمه  
**باب الجراح وغيره** يجوز الزيادة على ما ضرب به عمر  
ابن الخطاب رضي الله عنه ولا يجوز النقص وقيل  
ذلك الى راي الامام ويجوز النقصا عند تحميل الارض



بالإطلاق أهلها وبه قال في رواية ومجته لا يجوز النقص  
وعنه منع الزيادة والنقص وقد فتحت مكة صلحا وبه  
قال في رواية مرجوحه وقال الباقر <sup>عليه السلام</sup> لا قطع  
على من غل من أهل الغنيمه ولا يحرف رجل ولا يحرم  
سهمه وقال يحرمانه في رواية وقال بالتحريف خلا  
مصحفه وسلاحه وحيوانه ونجس الفئ لا أهل الخمس  
وبقيته للمقاتله في قول وجعله للمصالح وبه قيل  
وقال في رواية وعنه صرف خمسة إلى أهله الخمس وبقيته  
للمصالح وما فضل عن المصالح ارضها وقيل هو  
للغني والفقير وبه قال **باب الجزية** يؤخذ من  
المجوس وفاقافان لهم كتابا في الأظهر وقال الباقر  
لا ولا تؤخذ ممن ليس له شبهة كتاب وبه قال وأخذها  
من الجحوش وبه قال في رواية وقيل تؤخذ من كل كافر خلا  
قريش والواجب لا يختلف والغني بالفقير وجعله  
عشر درهم على الفقير المعتمل وضعفها على المتقسط  
وضعفها على الغني وبه قال وعنه ان ذلك إلى رأي  
الامام وعنه يتقدر لاقل دون الأكثر وعنه دينار على  
أهل الثمر فقط وقيل أربعة دنانير على الفقير وأ  
لغني وأربعون في المشهور ويؤخذ ممن لا كس له إذا  
أيسر في الأظهر وقال الباقر لا شيء عليه وتؤخذ  
من تركه الميت وأسقطها وبه قال ولا تجب ما قبل  
الحول وأوجبها وبه قيل في رواية مرجوحه فان مات

في اثنا

79  
في اثنايه أخذ القسط في الأصح وبه قيل وأسقطها وبه قال  
ولا تسقط بالإسلام وقال الباقر <sup>عليه السلام</sup> تسقط وإن مضت  
ستون ولو مضت سنة من غير إذا لمزيد خل في الثانية  
وأخذ خلها ويؤخذ من الشيخ الفاني في الأظهر وقال الباقر  
لا ولا تؤخذ من امرأة ولا صبي وإن كانا بالغين وأخذها  
من نسائهم وبه قال وزاد الصبيان ولا تؤخذ من عبيد  
ويجوز ولا يجوز نقض عهده وإن اقتضته المصلحة وجوز  
ان اقتضته ويجوز عقد الهدنة عشرين سنة عند الضعفا  
والمشقة وجوز فوق ذلك وبه قال وإذا شرطنا درهم  
فجات مسلمة لم ترد ويرد مهرها في قول وقال الباقر  
لا ويؤخذ العشر من العربي التاجران شرط عليه وقضى  
به وإن لم يشط أن كانوا يأخذون منا وقيل يؤخذ  
من غير شرط فان شرطت زيادة عليه أخذت وقال  
يأخذ العشر ولم يقيده بالشط ومهما تكررت التجارة  
تكرر العشر وإن لم يحل الحول أن شرط ذلك وقيل  
لا حاجة إلى الشط وجعل الماخوذ من الذي نصف العشر  
وبه قال ولا غيره بالنصاب واعتبره وقال المعبر خمسة  
دنانير في العربي وعشر في الذي وينقص عهد الذي  
يمنع الجزية وترك الانقياد لما حكم به عليه ولم ينقصه  
الامنع به يماري بها ويلحق أبا الحرب ومقا  
ئلة المسلمين والزنا بمسلمه وأصابته بكنك وفتنه  
مسلم وقطع طريق عليه أو أيوا متجسيسي أو مكاتبه



بما يضر المسلمين او يقتل مسلما عمد اذن لم يشترط في  
الاصح خلا القتال وقيل يختص النقص بالزنا والام  
صابه وقال كل منها ينقض وان لم يشترط وعنه لا انتقا  
ض الا يمنع الجزية او عدم الانتقار وذكر الله تعالى  
ورسول الله صلى الله عليه وسلم وكتابه بما ينقض لا  
ينقض في الاصح وان شرط وقال بالنقض وان لم  
يشترط وبه قيل ومن تحاطى ما ينقض العهد بخير  
فيه الامام كالاسير في الاظهر واما قتلهم وقيل يقتلون  
ويسبون في المشهور ولا يمكن مشرك من دخول الحرم  
ويمكنه من مدة اقامة المسافر وزاد فمكنه من دخول  
اللعبة ويمنعون من دخول الحجاز فمن كان تاجرا  
اقام باذن الامام ثلاثة ايام ثم يحول ولم يمنع  
مطلقا والمشرک دخول المسجد باذن واحد من المسلمين  
وجوزه بغير اذن وقيل لا يجوز وان اذن وبه قال ولا يمكن  
من احدات كنيسة ولا بيعة في دار الاسلام ولا فيها قاربها  
وجوز فيها وركب الميل ويمنعون من اعادة المنهدم في احد  
الوجهين وبه قال وعنه يجوز في النقص ويمكنه  
المفتوح مسلحا وقيل بالجواز مطلقا كتاب الصيد  
والدبايح يجوز بالكلب الاسود ويجل وقال  
لا ولا بد في كونه معلما من انزجارة اذا جرو واستر  
سأله اذا ارسل وعدم اكله ولا بد من تكرار ذلك  
بحيث يعد به معلما وقيل لا حاجة الى عدم الاكل

واشترط

واشترط عدم تكرار لاجل ثلاثة ايام في روايه وعنه  
الرد الى اهل الخبرة في كونه معلما ولا يحل ما اكل منه الكلب  
في قول وجعل الكله قارعا في تعينه فحرم ما صاده او لا  
واخر اوبه قال في روايه ويعتبر في تعليم الطير ترك  
الاكل في الاظهر وقال الباقر لا ولو قصد صيدا فاما  
صاب غيره حل وقيل لا ولا يصير ترك التسمية وان كان  
عمدا وقضى بالتحریم عند الترك عمد اوبه قيل وعنه  
الحاق النسيان بالعمد وقال بالتحریم مطلقا وعنه التقييد  
بالعمد وعنه ان النسيان لا يفسد في التسمية فقط ومنه  
وكى التسمية من كل ذبيحة ما كول ومنع في العمد  
وبه قيل وعنه الحاق النسيان بالعمد وبه قال واذا غاب  
غاب الصيد المجروح فوجد ميتا حل في قول وبه  
قال في روايه وعنه ان كان موجبا حل وفرق بين  
امكان اتباعه وعدمه فحرم في الاول وقيل لا يباح  
في الكل وفي السهم وايتيات ويستحب الصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم عند الذبح وبه قال ابن شاذان  
ومنعه الباقر وعدم امكان ذبح المدرك وفيه حيل  
ستقره عذر ولم يجعله عذرا ان لم يكن اله فان  
كانت ومات قبل الوصول اليه فروايتان وانقلات  
بعد اخذه لا ينزل الملك وقيل يرنيله ان توحش  
فملكه من اخذه والبغير الناد والواقع في يدي يكتفي  
بطعنه في اى موضع انتقا وقيل يحل واكتفى بر



ميا و به قتل ولا يحل الذبح بعظم ولا ظفر منفصلين وقيل  
 في روايه في مشهوره ولا يحل زبيحه نصارى العرب  
 واحلها و به قال في روايه ضعيفه وما جرحته السبع  
 فذبح حل ان كانت الحياه مستقره ولم يشترط الاستقرار  
 وقال في المشهور لا يحل اذا قصت العاده بانه لا يعيش  
 و به قتل في روايه ولا بد من قطع الحلقوم والمرى و به  
 وقال وعنه زيارة قطع عرق من كل جانب وقيل يكفي  
 الحلقوم والوردجان وعنه الاكتفى باحد هما مع الحلقوم  
 واوجب قطع الحلقوم والمرى واحد الورجين وعنه  
 الاكتفى باكثر من الاربعه وعنه بثلاث من الاربعه ود  
 بيع الابل ونحر الغنم كاف وقيل لا و ذكاه الجنين ذكاه  
 امه ومنعه فان خرج ولم يثبت شعره ولم يتم خلقه حل  
 من غير ذكاه و حرمة و به قتل فان خرج حيا يعيش مثله  
 ذكي **باب الاطعمه** ما طعمت السمك مباح ومنعه  
 وما عدا السمك مباح خلا التمساح والصفدع والسلفاء  
 على الاصح وقيل يباح كل ما في البحر وتوقف في خنزيره  
 ولم يبيع غير السمك وقال با با حله الكل خلا التمساح والصفدع  
 والكوسج ويحل الجراد الميت وقيل لا ان مات بغير سب  
 و به قال في روايه مرجوحه ويحرم كل ذي ناب قوي من  
 السباع ويحلب من الطير وقيل لا ويحل الضبع والثعلب  
 و حرمتها وقال با با حله الصفدع وفي الثعلب روايتان  
 ويحل الضب واليربوع وقال في روايه لا يحل اليربوع

والحشرات

والحشرات محرمه وقيل مباحه في روايه مع الكراهيه  
 ويحرم البغل والحمار وقيل بكراته كراهه بشديده فقي  
 كراهه زي التاب ورت كراهه الخيل وعنه التحريم دون  
 تحريم الخنزير ويحل الخيل و حرمتها ويحل الجلالة  
 وقال بتحريمها فان حبست ثلاثة ايام وكانت في الطير  
 حلت وكذا من غير الطير في المشهور وعنه اربعون  
 في غير الطير ويحل القنفذ وابن عرس و حرمة و به قال  
 والمسقي بما نجس مباح وقال لا وهو نجس وابن اوى محرم  
 وقيل لا ويحرم الهرا الوحشي في الاصح وقيل با با حله  
 كراهه شديده وقال با با حته في روايه وللمضطر  
 سد الرمق في الاظهر وقيل يشع ويتزود في روايه  
 وعنه يسد الرمق و به قتل في روايه ولا فرق بين الا  
 دمي وغيره ولا يحل الادمي و به قتل في المشهور وياكل  
 طعام الغير في الاصح مع وجود الميتة ويضمن و به قال  
 بعضا الحنفية وقال ياكل الميتة و به قال بقيه الحنفية  
 وشيخ زبيحة اليهود من البقر والغنم حلال وقال بتحريمه  
 في روايه والاكل من البستان المحقوق حرام من غير ضرورة  
 فان لم يكن يحوطا فذلك وقال في روايه با با حته من  
 غير ضرورة فان لم يكن ضمان وعنه تخصيص الا با حله  
 لضرورة ولا ضمان وليس على اهل القرية التي لا سوقا  
 بها ضيافه المارة من المسلمين وقال عليهم ذلك ليلة  
 يصير ديننا والله اعلم **باب المسابقة** هي جائزة بعوض



في خوف ونصل وحافى ولا يجوز على الاقدام بعوض في الا  
مع وجوز بها ولا يحل التزود ويحل الشطرنج وقال  
الباقون بتحريمه باب الايمان من حلف على فعل  
مندوب فالبر افضل واوجبه وبه قال وبه قيل في رواية  
وان حلف على ترك مندوب فالحنث افضل وتنعقد  
اليمين بكل اسم وصفه ذاتية لله تعالى ومنع في العلم  
قوله اقسام بالله واسم بالله يمين في احد الوجهين  
ان اطلقا فان قصد الخبر لم يكن يميناً وجعلهم يميناً  
من غير نية وبه قال وقيل يمين بالنية وقوله اشهد  
ليس يميناً وجعلها يميناً وبه قال في المشهور وقوله  
وحق الله يميناً ومنعه وقوله لعمر الله وايم الله مع النية  
يمين ومع عدمها وجهان ولم يعتبر النية وبه قيل وبه  
قال في رواية وقوله والمصحف يميناً ولم تجد عن ابي  
حنيفة فيه شيئاً وكفارة كفيرة وقال في رواية في كل  
ايه كفارة وقوله والنبي ليس يميناً وقال يميناً و  
تتعقد يمين الكافر ومنعه وبه قيل وعنه الجواز ولو  
بالصوم وبه قال ولو حلف بتأجيل غلبت ظنه فلغو  
في الاظهر وخصه بالمستقبل وبه قيل وقال بتخصيصه  
بالماضي ولو قال لا تزوج عليك بزناً لمراه لا تناظرها  
وقيل لا وبه ولو حلف لا يشرب له ماء نأى باعدم الهمة  
لم يحث بغير الماء وقيل يحث وبه قال ولو حلف  
لا يسكن فخرج وترك اهله او رحله برز وقال الباقون

لا يسرا

لا يسرا الا بخروج الجميع وقوله لا ادخل الدار لا يحث  
بالسطح وقال الباقون يحث ولو قال لا ادخل دار  
زيد هذه فخرجت عن ملكه قد خلتها حث ومنعه و  
لو قال لا اكل هذا اليسر او هذا الرطب او هذا القمح  
او اللحم هذا الجمل او الاكل هذا الصبي فاستحدث اسمها  
اخر لم يحث في احد الوجهين وحث فيما سوى اليسر  
والرطب والقرو وقيل يحث في الكل وبه قال ولو حلف  
على البيت لم يحث بمسجده وحمام وقال يحث ويحث  
بيت شعرا وارم على ظاهر النص وخص الحث بال  
لبدوى واصول مالك يقتضي الحث ولو حلف لا  
يتزوج او لا يطلق وما اشبه ذلك لم يحث بفعل وكيله  
وقيل ان لم ينفى الفعل بنفسه حث بفعل وكيله  
وحنثه في النكاح والطلاق فقط وفي غيرهما ان كان  
لا يتقوى مثل ذلك بنفسه وقال بالحنث مطلقاً ولو  
قال لا قضيت في غدا فقضاه قبله حث وقال الباقون  
لا ولو قال لا شترت الكوز في غدا فانصب قبله لم  
يحث وقال يحث ولا حث في النساء في الاظهر وحنثه  
وبه قيل وبه قال في رواية وعنه عدم الحث وعنه  
تخصيص الحث في الطلاق والعتاق دون الظهار وا  
لحلف بالله تعالى ولا يتعقد يمين المكرة ومنعه وكلف  
الحين بينا والقليل والكثير وقد روي عنه اشهر وقيل  
سنة ولم ير لاحمد فيه شيئاً ولو قال ان خرجت بغير



اذني اواني ان اذن فاذا نمره كفي وقال لا واكتفى بجمعه  
 في قوله الى ان اذن اذن فوله بغير اذني وليس السمك  
 لحم وقيل لحم وبه قال وقال لا اكل الروس يتناول  
 روس الابل والبقر والغنم وقيل بكل ما يسمى رسالة  
 وبه قال وخصه بالبقر والغنم والخالف على الكلام لا  
 يحنت بالمكانته والمراسله في الجديد وقيل يحنت  
 في المكاتب والمراسله والاشارة روايتان وقال بالحنث  
 مطلقا ويرى الخالف على ضرب ما به سوط بضعت  
 يحتمل يشتمل على ما به شمرخ وقيل لا وبه قال في  
 روايه ولو حلف لا يهب له حنث بالصدق وللم  
 وقيل ان نفى بالهبة نفعة لم يحنت والذين مالوا  
 الاصح ومنعه الباقيات والفاكهة تتناول الرطب  
 والعنب والرقان ومنعه والخالف على الادم يحنت  
 باللحم والجبن والبيض ومنعه والخالف على النفسج  
 لا يحنت بدنه وحنثه الباقيات والخالف لا يستخدم  
 لا يحنت بالخدمه ان تسكت فان خدمه عبده فوجها  
 وحنثه بمن كان يخدمه قبل اليمين وقيل يحنت  
 مطلقا وبه قال والخالف لا يتكلم لا يحنت بالقراب  
 وحنثه خارج الصلوة والخالف لا يدخل دارا فيها  
 لا يحنت بالاستدانة في الاظهر وقيل يحنت وبه قال  
 ويلحق بمسأله الخالف على عدم الدخول على فلان  
 فدخل فلان على الخالف واستمر الخالف ولو حلف

لا يسأله

لا يسأله فبني بينهما حايط بعد القسمه واستقل كل  
 بباب وغلق لم يحنت وحنثه في روايه وبه قيل والخالف  
 على الرطب يحنت بالمدني ولفظ العبد يتناول القن وال  
 المدبر دون المكاتب في الاظهر ولا يتناول الشقص وقيل  
 يتناول الجميع وبه قال وعنه يخوله بالنيه **باب**  
**كفارة اليمين** لا يحث التتابع في الصوم في الاظهر ولا  
 حثه وبه قال ولا يبطل التتابع بالحيض ولا بالمرض ولا  
 بطله بهما وقال لا يبطل ويشترط في الرقبة الايمان ومنعه  
 ولا يجزي اطعام واحد عشر ايام وجعله بجزي او الوا  
 جب مد وجعله صاع شعير او تمر ونصفه براو  
 قال مد براو رفيق او رطل خبز او مد شعير وتمر  
 ويكفي في الكسوة المسمى وجعل الاقل قبا وقميصا او كساء او  
 ردا وعنه في العمامة والسراويل روايتان وقيل قميص  
 للرجل ومنعه مقنعة المرأة وبه قال ويكفي رفع الكسوة  
 للطفل الذي لم يطعم الى وليه وقال لا فان طعم كفي وفاقا  
 ولا يدفع الى ذي ولا يتقوم وجوزه ولا يكفي اطعام خمسة  
 وكسوة خمسة ولا يدفع الشعير والتمر جميعا وجوزه وبه قال  
 وتكرار اليمين على فعل واحد لا يوجب تعدد الكفارة وان  
 قصد الاستيناف في الاصح وبه قال في رواية وعدارها  
 وبه قيل ان لم ينق التاكيد وللعبد الصوم ان كان  
 مازنا في اليمين والحنث وقال له مطلقا وقال صاحب  
 اي حيفه ليس له الا في الظهار وقيل له ان لم يصره



وفي الظهار وان ضرع **باب النذر** لا كفارة في نذر المعصية  
وقال بن جوبها في روايه ولو قال ان شفى الله امر  
يضى تصدقة بما الى لزمه التصديق بحملته وقالت  
الحنفيه بثلاثة الزكوى استجابا وبه قال وان لم يكن  
زكوا وعنده انه يرجع الى نيته وقيل الثلث من كل  
مال ومن قال حال الحاجة ان فعلت كذا فمالي صدقة  
او فعلى الحج خير بين الاثنيان بالملتزم وكفارة يمين  
وبه قال وعنده الكفارة فقط والزم الوفا بالملتزم وعنده  
الكفارة ونحو وقيل يتصدق بثلث ماله ويتعين الحج  
وقوله لله علي كذا اقول له ان جري كذا فعلى كذا  
في الاظهر وقال الباقر فيه كفارة ولو نذر زيج ولده  
لم ينعقد وقالوا خلا احمد في روايه يذبح شاه و  
يتصدق بها ونذر المباح لا ينعقد في اصح الوجهين  
وقال ينعقد ويخير بين الوفا والكفارة ولو نذر  
الصلاة بالمسجد الحرام في احد القولين ولم يلحقه  
ولو نذر صلاة لزمه ركعتان في الاظهر وقال ركعه  
في روايه **باب القضاء** هو فرض كفاية يتعين عنده  
عدم الغير ويشترط كونه مجتهدا او متعده وقال ليس  
بفرض كفاية في المشهور ويكره في المسجد وقال البا  
قون لا ولا بد من الذكورة وصح قضاء المرأة فيها شهد  
فيه ولا بد من المترجم من عدم ثبت به الحق واكتفى  
بالمرأة وقال يكفي في احد وعنده كالشافعي ولا بد من

المدينة وبيت المقدس وجوزوا في نذر المسجد الحرام

العدالة باطنا واكتفى بظاهرها في غير قصاص واحد  
وما اذا طعن فيه الشهور عليه وقال في روايه يكفي  
الاسلام ولا يقبل الجرح الا بفسر او قبله مطلقا وقيل يقبل  
اطلاق الفقيه ولا بد من الخارج من الذكورة ومنعه  
وبه قال في روايه ويكفي قول في الاظهر وزاد رضي  
وبه قال وقيل يزيد ذلك غير الفقيه مع قوله على  
ولي ويجعل بكتاب القاضي الى القاضي في غير حدود الله  
تعالى وقيل في كل شيء واستثنى الحد والقصاص والنكاح  
والطلاق والخلع وبه قال ولا يكفي قول الشاهد في  
هذا كتاب فلان اليك وقيل في روايه يكفي ولا يعمل بها  
لكتاب اذا كان المكتوب اليه في البلد خلا فاللطاع  
منهم **باب القسم** هي في المتماثلات اقرار في الاظهر  
وقيل ان استوت الاعيان والصفات وقال اقرار  
مطلقا فتصح قسمة الوقف من المطلق والثمار وتجبر  
المتنع حيث لا ضرر على الطالب في احد الوجهين  
وقيل يجبر مطلقا وقيل لا اجبار بل بيع واجر القسما  
على قدر الانصاف وجعلها على الرويس وبه قيل في  
روايه وهي على الكل وجعلها على الطالب وبه قال  
اصحاب احمد ويقسم الرقيق بالقيمة ومنعه **باب**  
**الدعوى واليمينات** يستدعي الحاكم المطلق لفصل  
الخصومة وان لم يكن بينهما معاملته وقيل تعتبر  
المعاملة وبه قال في روايه ولا يحضر الخصم من



بلد فيه حاكم وفاقاة ان لم يكن احضرت من سافة العدد  
في الاصح وقال يحضروا ان بعد ويحكم على الغائب والمتعذر  
وقيته بما اذا تعلق الخصم به بوكيل الغائب او وصي  
او شريك له ومتى اقيمت البيعة على غائب او وصي فلا بد  
من تخليف المدي وقال في رواية لا تخليف ولم نجد عن  
ابي حنيفة فيه نصا ويحكم بعلمه الا في حد الله تعالى في الا  
ظهر وقيل لا مطلقا وبه قال وعنده قال الحكم مطلقا وخص  
الجواز بها علمه في ولايته واستثنى حد الله تعالى وقول  
الحاكم حكمت بكذا في حال ولايته معقول به وقيل ان  
شهد به عدلان او واحد وقول به بعد العزل حكمت  
بكذا لا تعويل عليه وقيل يعول وتكره معاملة نفسه  
ولم يذكرها وتراضي الخصمين بحكم مجتهد جائز يلزم  
في الاظهر وبه قيل وقيده الزوم بموافقة حكم حاكم  
البلد فان خالفه او خالف راي مجتهدا بقضه والحكم لا  
يغير الشيء عن حقيقة <sup>2</sup> ونفذه في العقود والفسوخ  
ظاهرا وباطنا ولم ينفذه فيما يتغير الحكم فيه الا في الظا  
هر ولا ينقص الاجتهاد بالاجتهاد **كتاب الشهادات**  
لا تقبل شهادة النسوة في حد ولا قصاص وفاقاة ولا  
تقبل في نكاح وطلاق وعتق وقبلهن ولم يجد لما لك فيه  
نصا ويقتل فيما لا يطلع عليه الرجال ان كن اربعة  
واكتفى بواحدة وبه قال وقيل لا بد من شنتين ولا بد  
للساخذ من تحقق ما يشهد به عنده امكانه فان تعد



عمل بالظن ولا يثبت الاستهلال باقل من اربع واعتبرهن  
وسرط فيما عداهما رجلين او رجل وامرأتين وقيل  
يكفي امرأتان في الكل وقال امرأه في الكل ولا يقبل في الر  
صاع اقل من اربع ولم يكتفى الا برجلين او رجل وامرا  
تين وقيل تكفي واحدة وعنده شتاو الروايات عن احمد  
وقيل قبول الواحدة باشتهار ذلك في الجيران وتقبل  
شهادة الحدود في القذف اذا صلح العمل سنة وقال لا  
حاجة الى السنة وقيل تقبل مع التوبة الا الى مثل الحد  
الذي اقيم عليه ولم يقبله ان تاب بعد الحد وتوبته  
القياذف قوله القذف محرم لا اعود اليه وقيل هي  
كذابه نفسه وبه قال وتقبل شهادة الاعم فيما تحمل  
قبل العمى وفيما يستفيض وفيما اذا تعلق بالمشهود  
عليه وكذا في الترجمة في الاصح ولم يقبله ولا تقبل في  
العقود وكل ما طريقه السماع وقيل يقتل وبه قال  
ولا تقبل شهادة العبد وقال تقبل في المشهور الا  
في حد وقصاص ولو شهد حال الرق ثم اعد بعد  
العتق قبل وقيل لا واعاده الكافر والصبي بعد الكفر  
كالعبد ولا تقبل شهادة الاخرص المفهوم الاشارة في  
الاصح وقيل تقبل وتحتج للشاهد اعتماده الا فاضنه  
في النسب وامورنا في القف والعقود والولا  
ولا به القضا والنكاح في اعيان الوجهين وبه قال لا زاد  
بالمالك المطلق وجوز اعتماده في الدخول والنكاح



وولاية القضا والنسب والموت ولا تقبل شهادة اهل  
الذمة بعضهم على بعض من غير معاوضة وقبلها وبه  
قال في روايه ولا تقبل شهادة تهم على مسلم في وصيته  
ولا غيرها وقال تقبل في الوصية في السفرة حلفا ما  
ما خانا ولا يدان لمزيد غيرهما وتقبل شاهد  
ويمين في المال وما قصد به ومنعه ولا يحكم في العتق  
شاهد ويمين العتق وقال في روايه يحكم ولا يثبت المال  
بامرائين ويمين وقيل يثبت ورجوع الشاهد مع اليمين  
يوجب عليه نصف الغرم وقيل كله وبه قال ولا تقبل  
شهادة عدد وقبلها اذا لم يخرج العدا او الى ما  
يفسق ولا تقبل شهادة اصل الفرع وعكسه وتقبل عليه  
وفاقا لا حدا او قصاصا ولا تقبل في وجهه وقال  
تقبل وعنه قبول الفرع لاصله دون عكسه ومجته  
كالجماعه وتقبل للصديق والاخ الملازم وقيل لا  
تقبل للزوجه في الاظهار وقال الباقر لا تقبل شها  
دة اهل الاهل الا الخطا بيه وقيل لا وبه قال وتقبل  
من ولد الزنا وقيل لا في الزنا وتقبل شهادة البدوي  
على القروي وقيل لا الا في جرح وقتل ويحمل في باريه  
وقال لا مطلقا وتقبل الشهادة على الشهادة في حقوق  
الله تعالى في الاظهر وبه قيل في روايه وقبلها في غير  
العتوبات ولا يعرف لاحد فيه نصا ولا مدخل للنسا  
في الشهادة على الشهادة ومنعه ولا من اربعة يشهدون

على

على شهادة اصلين واكتفى الباقر <sup>21</sup> باثنين وتقبل عند  
تعدد الاصل بمرض ونحوه وقال في روايه لا تقبل الا بعد  
موتهم ولا يغرم من المال رجوع بعد الحكم في قول وقال  
الباقر لا يغرم والرجوع بعد الحكم لا يجوز نقضه وقيل  
لا يجوز الحكم بالمشهود به وينقض الحكم بشهادة فاسق  
او عيب في الاظهر ولم ينقضه ويجوز شاهد الزور وبنا  
دى عليه في قومه واكتفى عليه بالندا في قومه وقيل  
يشهر في الجوامع والاسواق ولما قال كل بيته تشهد لي  
كاذبه ثم اقامها قبلت وقال لا وللمدعي التخليف وان  
حضرت بيته ومنعه الباقر <sup>22</sup> وبيته الداخل مقدمه  
وقدم بيته الخارج ويسبق تاريخ بيته الداخل وبه  
قال في روايه وعنه تقديم الخارج على الاطلاق ولا  
ترجح اليه بأشهاد العداله وقيل ترجح متى تعار  
صنت بيتان سقطتا في الاظهر وقسمها وقيل يحلفان  
ويتقسمان نكلا وقف وعنه القسمه وبه قال في روايه  
وان ادعى اثبات عينا فاقربها لاحد هما لا بعينه وقف  
الامر فيها وقال يفرج وقضى بها لهما ان اصطليا والا  
حلف لكل منهما على التعيين انها ليست له فان نكل عن  
اليمين لاحد هما حلف واخذ وان نكل عن اليمين لهما  
اخذ او من ادعى نكاح امرأة ذكر شر وطه في الاظهر ومنعه  
وبه قيل ولا يقضى بالنكول وقضى به وبه قال  
وقيل ترد اليمين على المدعي ويقضى بالنكول فيما  
يثبت شاهد ويمين او شاهد وامرائين والتخليط



بالمكان والزمان ليس هو اوجب في الاظهر وقيل يغلظ  
وبه قيل في روايه وان ادعى اثبات عبده ابيها فاقربهما  
اولا حدهما على به ومنعه وبه قيل وقال واذا شهد  
اثبات بعثت فانكر العتق على بالشهادة ومنعه ومتاع  
البيت مقسوم بين الزوجين وخص كلاهما يصلح له وما  
صلح لهما فللزوج حياته ثم للزوج وورثه بين المشا  
هد والحكم وقيل لكل ما يصلح له وما صلح للزوج وبه  
قال الا فيما صلح لهما فانه بينهما حياة وموت تامشاهده  
وحكما ومن جحد حقه له اخذه خفيه مجاشا كان ولا  
فلا صلح وقيل لا وعنه ان لم يكن على الجاحد دين اخر  
قله فان كان عليه دين اخذ بالحصه وقال ليس له  
مطلقا **باب العتق** اذا اعتق شركا له سري عليه  
ان كان موسرا ولا فيعتق شركه وخير الشريك عند اليسار  
بين اعتاقه وتضمينه القيمة والاستسعا وعند الاعسار  
بين العتق والاستسعا ومالك نصفه وتلك اذا اعتقا  
اخرهما مالك السدس باعتبار الروس في احد الوجهين  
وقيل باعتبار الحصص ولم يجز لابي حنيفة فيه نصا  
ومنا اعتق عبدا الا يملك غيرهم في مرض موته اقرح  
بينهم فيعتق الثلث وقضى بعتق ثلث كل منهم ولا  
ستسعا ومن عليه دين مستغنى بقيمة عبده لم يملك  
غيره اعتقه لم يعتق وقضى بالاستسعا وقال الدين  
من القيمة وقوله لعبده الذي هو اسن منه هذا  
ابني لا يعتق به وقضى بعتقه دون النسب وقوله

انت لله كناية ومنعه **باب التذرية** بيع المدبر جاز  
وبه قال ومنعه بعه في الدين خاصة ومنعه الا في  
المقيد بصفه وقيل لا يباع في حال الحياه ويباع بعد  
الموت في الدين فان لم يرد دين وخرج من الثلث عتق  
جميعه والا فقد ما خرج من الثلث ولدا المدبره لا  
يتبعها في الاظهر وجعله تابعا في الطلق وبه قيل و  
قال مطلقا **باب الكتاب** لا تكره لغير كسوب وقال  
في روايه تكره فان كانت امه كرهه وقال لا يصح منه  
يجهين واكثر ويجوزها حاله وبه قيل ولا يجبر المكاتب  
على اد المال ليعتق واجبره على ادائه دون الكسب  
وقيل يجبر على الكسب وليس له تعجز نفسه ويجب  
ايتا ما يتمول وقال الربيع من المقنوق من الاولاد  
واستحب وبه قيل ولا يجوز بيع المكاتب في الاظهر  
وقال بجواز وينقل مكاتب ولا يجوز كناية شرك من غير  
اذن الشريك وكذا ان اذن في الاظهر وجوز مطلقا  
وبه قال ولم يجز لمالك فيه ان يكتفى كابتك على  
كذا في جهين من غير قول له فاذا اذنت فانت حران نواه  
في الاظهر وقال الباقر لا حاجة الى النيه ولا يكفي  
كتابه زهي عبده الذي اسلم في احد القولين واكتفى  
بها الباقر بشرط الرطوي في العقد مبطل وقال الا  
**كتاب ام الولد** ومخونه بيع ام الولد ولدا له انت  
في احد القولين وقال لا يستقر الاستيلاء بعتقه





وقيل ان قدر على كسب يورى منه فان لا يقدر بيع الولد  
ولم يزل يلازم حنيفه فيه شيئا وسلام ام ويهد الذي يحيل  
بينه وبينها ولا يزال ملكه وبه قال وعنه الاستسعا  
وقضى باستسعا بها لتعتق رقتل بتاع وعنه تعتق  
واذا ملك المزدوجه بعد ايلادها او حال الكمال لم تصرام  
ولد وصيرها وبه قيل وعنه كالشافعي وايلاد جارية  
الابن يصيرها ام ولد وفاقا الا في قول وعليه قيمتها  
ومهرها وفي قيمة الولد قولان ولم يلزمه غير قيمتها  
وبه قيل وقال لا شيء عليه وللسيد اجاره ام ولده  
وقيل لا واذا قتلت ام الولد سيدها عتقت ولا شيء  
في الخطا وعليها القصاص في العمد وقيل لا دية وترقا  
ولهم قتلها واستحيا وبها مع جلد مائه وجس عام  
وقال عليها قيمة نفسها وعنه الاقل من القيمة والديه

والله اعلم

تم الكتاب المبارك يوم الخميس وعشره

ایام شہد نبی - الاصل عام ۵۲۶۹

الحمد لله رب العالمين و صلى الله على سيدنا محمد وعلى

وصحبه

بخط العبد الفقير  
الى الله تعالى  
الفقيه بن عمر بن عبد الله  
عن أبيه

المكتبة العمومية

صاحبها محمد الحمد الحسني وأولاده  
الرياض